العوامل النفسية والاجتماعية المسببة للعنف في الجامعات الأردنية

إعداد

خليل جميل السعايدة

المشرف الرئيسي
الأستاذ الدكتور
عثمان محمد غنيم
(أستاذ دكتور)

قدمت هذه الـدراسـة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص التخطيط الإقليمي

كلية الدراسات العليا في جامعة البلقاء التطبيقية

السلط – الأردن

2014/2/25

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 25/ 2/ 2014

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور عثمان محمد غنيم ، رئيساً أستاذ دكتور ، تخطيط اقليمي	....
الأستاذ الدكتور نبيل طالب شواقفة ، عضواً أستاذ دكتور ، رياضيات	....
الدكتور جمال أحمد النسور ، عضواً أستاذ مشارك ، التخطيط الإقليمي والحضري	....
الأستاذ الدكتور ناصر أحمد خوالده ، ممتحن خارجي أستاذ دكتور ،مناهج التربية الإسلامية وأساليب تدريسها ، الجامعة الأردنية	....

تعهد وإقرار

أنا الطالب خليل جميل أحمد السعايدة الموقع أدناه أُقر بأن جميع المعلومات الواردة في رسالة الماجستير (العوامل النفسية والاجتماعية المسببة للعنف في الجامعات الأردنية) بإشراف (الأستاذ الدكتور عثمان محمد غنيم) من انتاجي الشخصي خلال دراستي في جامعة البلقاء التطبيقية وأتحمل كافة المسؤوليات المترتبة على ذلك في حال ثبوت عكس ذلك ، كما وافوض الجامعة حق تصوير الرسالة كلياً أو جزئياً وذلك لغايات البحث العلمي والتبادل مع المؤسسات العلمية والبحثية والجامعات

الاسم: خليل جميل أحمد السعايدة

التوقيع:

الإهـــداء

إلى روح المرحومين جدي العزيز المختار أبو جميل

ووالدي أبو جهاد

إلى الغاليتين

أمي . . . أم جهاد

وجدتي . . . أم جميل

إلى زوجي الحبيبة

وفلذات أكبادي . . . جميل وأحمد وسديل

إلى إخواني . . . جهاد وإياد

وأخواتي جميعاً

إلى أعمامي وأخوالي

إلى عمي وعمتي . . . أبو محمد وأم محمد

ومحمد وحمزة

إلى هؤلاء جميعاً وإلى كل طالب علم أهدي هذا العمل

خليل

الشكر والتقدير

أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى مشرفي وأستاذي القدير **الأستاذ الدكتور عثمان غنيم** وإلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم تخطيط وإدارة المشاريع خاصة وكلية الأعمال عامة.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على مساهمتهم في إثراء العمل وحسن إخراجه الأستاذ الدكتور نبيل شواقفة – رئيس جامعة البلقاء التطبيقية، والدكتور جمال النسور – عميد كلية الأعمال/ جامعة البلقاء، الأستاذ الدكتور ناصر خوالدة – كلية التربية/الجامعة الأردنية، والأستاذ الدكتور عثمان محمد غنيم – جامعة البلقاء التطبيقية، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ معتز السعايده لتفضله بعمل التدقيق اللغوي للرسالة.

وأسرة دار وائل للنشر والتوزيع

على جهودهم الكبيرة التي ساهمت في حُسن إخراج العمل وإتقانه

الباحث

خليل السعايدة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكـــــال

الملخص

العوامل النفسية والاجتماعية المسببة للعنف في الجامعات الأردنية

إعـداد

خليل جميل السعايدة

المشرف

الأستاذ الدكتور عثمان محمد غنيم

هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب العنف في الجامعات الأردنية وترتيب هذه الأسباب حسب أهميتها ودرجة تأثيرها في المشكلة، وكذلك هدفت الدراسة إلى تحديد الحلول الممكنة لمشكلة العنف في الجامعات الأردنية وبيان كيفية استخدام هذه الحلول في علاج المشكلة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، حيث تم جمع بياناتها من مصادر متنوعة أهمها: الكتب والمجلات العلمية والشبكة العنكبوتية والتقارير الإحصائية الرسمية، بالإضافة إلى استخدام أسلوب التفاكر الكتابي في توليد الأفكار حول المشكلة، وقد استخدمت الدراسة أسلوبين من أساليب التحليل النوعي هما: أسلوب التحليل المورفولوجي والذي يعتمد الاستنباط والقياس أساليب للتفكير، وأسلوب التحليل الهيكلي / مصفوفة الآثار المتقاطعة لفرز وترتيب أسباب المشكلة حسب أهميتها ودرجة تأثيرها في المشكلة.

توصلت الدراسة إلى أن العوامل الأكاديمية والتي تتمثل في: مدى جدوى الدراسة، وأعداد الطلبة الراغبين في الدراسة، ومخرجات الثانوية العامة. وكذلك العوامل النفسية

والتي تشمل: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، والتشاؤم والخوف من المستقبل، والنبذ والرفض الأسري. والعوامل الإدارية وتشمل: سياسات الدولة في إنشاء الجامعات، والتعليم المختلط، وسياسات القبول الجامعي، واليات الإبتعاث، هي الأسباب الأكثر أهمية وتأثيراً في المشكلة، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن جميع هذه العوامل والأسباب تقع ضمن البيئة الخارجية للجامعات وتنطلق منها. كما توصلت الدراسة إلى أن أهم حلول مشكلة العنف الجامعي تنطلق من العوامل السابقة ومن هذه الحلول الممكنة: تعزيز سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، وتطوير مخرجات الثانوية العامة وإعادة النظر فيها، ومراجعة وضبط سياسات الدولة في إنشاء الجامعات، وتوحيد سياسات وأسس القبول الجامعي، وتوحيد آليات الإبتعاث.

أوصت الدراسة باستخدام وتطبيق أساليب التحليل النوعي عامة وأسلوب التحليل المورفولوجي خاصة في عملية دراسة وتحليل المشاكل الاجتماعية والإنسانية، كما أوصت الدراسة باستخدام التحليل الهيكلي / مصفوفة الآثار المتقاطعة لبناء سلم أولويات حسب درجات التأثير للمحاور عند دراسة المشكلات المعقدة وخصوصاً المشاكل الاجتماعية، وكذلك أوصت الدراسة بتطوير مخرجات الثانوية العامة وإعادة النظر فيها، ومراجعة وضبط سياسات الدولة في إنشاء الجامعات، والعمل على توحيد سياسات وأسس القبول الجامعي.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

يعتبر العنف ظاهرة اجتماعية عالمية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات مهما اختلفت ظروفه وأحواله ومهما بلغ من درجات الرقي والتحضر، إلا أن هذه الظاهرة تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث حدّتها وأنواعها وأساليبها، فنجدها في بعض المجتمعات تنتشر لدرجة أنها تشكل طابعاً مميزاً لهذا المجتمع، بينما نجدها في مجتمعاتٍ أخرى ظاهرة نادرة الحدوث ودخيلة وغير مألوفة.

والعنف مشكلة متعددة الوجوه، بالإضافة إلى كونها مشكلة اجتماعية تعتبر كذلك من المشاكل الصحية والاقتصادية والثقافية في نفس الوقت، وتشكل إحدى التحديات الكبرى التي تحتاج إلى مواجهة صارمة لما تُحدث من تأثير كبير على حياة الأفراد ومنظومة القيم الاجتماعية والنفسية للأفراد بالإضافة إلى التكاليف المترتبة على المجتمع والأفراد والدولة من جراء الإصابات والأضرار الناتجة عن العنف (الرشيد، 2012).

ولما كانت المؤسسات التربوية تُمثل منارات تعليمية تهدف إلى تزويد الطلبة بالعلم والمعرفة، من خلال توفير بيئة تربوية تسودها أجواء من الحرية والحوار وتقبل الآخر، كما تهدف هذه المؤسسات إلى بناء وتشكيل المواطن الصالح والمتعلم والمنتمي لوطنه وعمله والقادر على المساهمة في بناء مجتمعه، والدفاع عنه بشتى الطرق الحضارية والعلمية، وغير ذلك من الأهداف العديدة والمتعددة والتي تسعى إلى تحقيقها هذه الصروح العلمية الشامخة، إلا أن هذه المؤسسات بدأت تُجابه بالكثير من الظواهر الخطيرة والتي تعمل على إعاقتها والحد من قدرتها على تأدية رسالتها والعمل على تحقيق أهدافها التي

أسلفنا، وإحدى هذه الظواهر السلبية والخطيرة والتي بدأت تؤرق تلك المؤسسات هي العنف الطلابي، والذي بدأ اليوم يتسلل إلى غالبية الصروح والمؤسسات التربوية والتعليمية في شتى أنحاء المعمورة.

أصبحت ظاهرة العنف من الظواهر الجديرة بالدراسة والاهتمام، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى خطورتها وتأثيراتها الكبيرة والمتعددة على المؤسسات التربوية والتعليمية، وقد دعا المهتمون بهذه الظاهرة – العنف الطلابي – في جميع أنحاء العالم من خلال الصحف والمجلات والندوات والمؤتمرات الدولية إلى الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة المؤرقة والخطيرة من أجل تحديد أسبابها، والعمل على وضع الحلول والإستراتيجيات الملائمة للتصدي لها والحد منها، فعلى سبيل المثال تهافت المهتمون وعلى مستوىً عالٍ في الولايات المتحدة الأمريكية بالمناداة للحد من ظاهرة العنف الطلابي في المدارس الأمريكية بعد أن أقدم أحد الطلبة في مدارس (كولا رادو) على قتل خمسة عشر طالباً من زملائه، حيث فتحت هذه الحادثة الباب على مصرعيه للبدء بدراسة الأسباب النفسية والاجتماعية التي تدفع بمثل هؤلاء الطلبة على الإقدام على مثل هذه الأفعال العنيفة (المخاريز، 2006).

وتعتبر ظاهرة العنف بشكل عام والعنف الطلابي والجامعيّ بشكل خاص من الظواهر الجديدة والغريبة على المجتمع الأردنيّ، هذا المجتمع الذي يتميّز ومنذ نشوء الدولة الأردنية بحالة من الانسجام والتآلف بين مختلف أطيافه، كما ينعم بنوع من الاستقرار الأمنّي والذي يميّزه عن معظم المجتمعات المحيطة الأخرى، إلا أنّ ظاهرة العنف الجامعي أخذت في السنوات الأخيرة بالظّهور بشكل مقلق، وتتفاقم بشكلٍ سريع إلى أن بدأت في الأعوام الأخيرة المتلاحقة تتسلل إلى داخل أعلى الصروح العلمية في المملكة

آلا وهي الجامعات الأردنية – منارات التعليم العالي – بمختلف توزيعاتها المكانية وانتشاراتها الإقليمية، فنكاد نسمع كلَ يومٍ عن عنفٍ طلابي داخل واحدة أو أكثر من جامعاتنا الرسمية أو الخاصة، وهذا العنف الذي تطور في مستواه داخل جامعاتنا الأردنية مع مرور الوقت والزمان، إلى أن وصل إلى مستوى خطير لا يمكن السكوت عنه آلا وهو القتل وفقدان أرواح بريئة قد لا تكون لها شاردة أو واردة في أسباب هذا الفعل المنبوذ، وقد أصبحت هذه الظاهرة تشغل بال واهتمام النّاس جميعاً وخاصةً القوى الاجتماعية والعشائرية والتعليمية والسياسية بالإضافة إلى الجهات الأمنيّة والتّي تقع على عاتقها مسؤولية وتداعيات المشكلة برمَّتها.

لذا فقد بدأت في الآونة الأخيرة تظهر العديد من الدراسات والأبحاث العلمية والمؤتمرات والندوات المحلية والتي سعت إلى محاولة دراسة هذه الظاهرة الخطيرة في مختلف جوانبها، بهدف الوقوف على أسبابها وتحديد العوامل التي ساهمت في ظهورها واستفحالها، ومحاولة بيان آثارها على كل من المجتمع والجامعات والدولة برمتها، والعمل على إيجاد الحلول والإستراتيجيات المناسبة لمواجهتها والحد منها والقضاء عليها.

وتأسيساً على ما سبق فقد جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة في هذا المجال، في محاولةٍ جادة تهدف إلى تحديد أسباب ظاهرة العنف في الجامعات الأردنية وترتيبها حسب أهميتها ومستوى تأثيرها في المشكلة، وبيان العوامل التي ساعدت على استفحال هذه الظاهرة بين الأوساط الطلابية، ووضع الحلول المناسبة لها مرتبة حسب أولويات الدراسة والتطوير والاهتمام، معتمدة في تحقيق أهدافها على أساليب جديدة في دراسة هذه الظاهرة وتحليلها، حيث تتبنى هذه الدراسة أساليب التحليل النوعية مستعينة باثنين من أساليب التحليل النوعية، وهما أسلوب التحليل المورفولوجي، وأسلوب التحليل الهيكلي/ مصفوفة الآثار المتقاطعة.

مشكلة الدراسة ومبرراتها

يُنظر إلى الجامعة على أنها منارةٌ للعلم ومركز إشعاع للفكر ومصدر إلهام للعقل ومكان لبناء الشّخصية وتنميتها، وينظر إلى الطالب الجامعيّ في مجتمعنا الأردني على أنه القدوة الحسنة والنموذج الذي يحتذى به، والإنسان الواعي والمدرك والذي تُبنى عليه آمال المستقبل، وتعتبر ظاهرة العنف الجامعي من الظواهر السلبية التي تقف عائقاً في وجه الجامعات الأردنية وتمنعها من تحقيق أهدافها، ولوحظ في الآونة الأخيرة التزايد الكبير والمستمر في ممارسة أنواع متعددة ومتنوعة من العنف الجماعي داخل أسوار وحرم العديد من الجامعات الأردنية، كما تكررت المشاجرات الطلابية فيها بين الحين والآخر، مما تسبب في ازدياد الاهتمام الشعبي والرسمي (الحكومي) في هذه الظاهرة المدمرة، وبالرغم من تعدد الدراسات والأبحاث والمؤتمرات المهتمة والمختصة في هذه الظاهرة إلا أنها ما زالت في ازديادٍ مستمر، وأصبحت تداعياتها ومخاطرها تمتد إلى خارج أسوار الجامعات نحو المجتمع المحيط، مخلفة الكثير من الآثار على هذا المجتمع بالإضافة إلى الآثار التي تركتها على الطلاب والجامعات.

وتتمثّل مشكلة الدراسة في تزايد كمٍّ ونوعِ المشاجرات الطُّلابية داخل حرم الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، واتجاهاتها نحو العنف والإيذاء الجسدي وتطورها لتصل إلى خارج أسوار الجامعات بتداعيات خطيرة، مما ينعكس سلباً على أداء كلٍّ من الجامعات والطّلاب على حدٍّ سواء، ويحول دون تمكُّن الجامعات من تأدية رسالتها الّتي تصبو إليها، وبناءً على ما تقدَّم يمكن حصر مشكلة الدّراسة في محاولتها الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما العنف الجامعيّ؟

2- ما أبرز أشكال العنف في الجامعات الأردنية؟

3- ما العوامل المساعدة في ظهور العنف الجامعي في البيئة الأردنية؟

4- ما أسباب العنف في الجامعات الأردنية؟

5- ما الآثار التي يخلفها العنف في الجامعات الأردنية على كلٍّ من (الجامعات، المجتمع، الطلاب)؟

6- ما الحلول المناسبة للحدّ من مشكلة العنف في الجامعات الأردنية؟

أهميّة الدراسة

- تنطلق أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها – العنف الجامعي – ومدى خطورة انتشاره بين طلاب الجامعات داخل المؤسسات التعليمية.
- المساهمة في إثراء الأدب النظري في موضوع البحث كونه من المواضيع الحديثة والجديرة بالدراسة والاهتمام.
- مساهمة الدراسة في إثراء معلومات أصحاب الاختصاص في التخطيط للتعليم العالي بالأسباب والعوامل التي تساعد على انتشار العنف الجامعي بين الطّلاب من أجل أخذها بعين الاعتبار في خططهم والعمل على تجاوزها، واستخدام المقترحات والتوصيات الّتي سوف تقدّمها الدّراسة في علاج المشكلة أو الحدِّ منها.
- بالإضافة إلى ذلك فان أهميّةَ الدراسة تتجلّى في منهجيةِ التحليلِ الّتي سوفَ تُستخدم في دراسةِ مشكلةِ العنفِ الجامعيِّ كواحدةٍ من المشاكلِ العصريَّة المعقّدة من مختلفِ جوانِبِها وُصولاً إلى تحديد الأَسباب وبيانِ الآثارِ الناجمةِ عنها ومِن ثُمَّ اقتراح وترتيب الحلولِ الممكنةِ.

أهداف الدّراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف إلى أسباب العنف في الجامعات الأردنية.

2- بيان الحلول المناسبة للحدّ من مشكلة العنف في الجامعات الأردنية.

3- التعرف إلى العوامل المساعدة على ظهور العنف الجامعي في البيئة الأردنية.

4- التعرف إلى أبرز أشكال العنف في الجامعات الأردنية.

الدراسات السَّابقة

هناك العديد من الدِّراسات العربيَّة والأَجنبيَّة الَّتي تناولت موضوع الدِّراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي ستحاول هذه الدراسة الاستفادة منها، ومن هذه الدِّراسات ما يلي:

الدراسات العربية:

- دراسة العقول (2011)، بعنوان. "ظاهرة العنف الطَّلابيِّ في الجامعات الأُردنيَّة من وجهة نظر القادة الأَكاديميِّن".

هدفت الدراسة التَّعرف إلى ظاهرة العنف الطُّلابي في الجامعات الأردنيَّة من وجهة نظر القادة الأكاديميين، واستخدمت المنهج الوصفيَّ التحليليَّ، واعتمدت الإستبانة كأداة لجمع بيانات الدِّراسة.

توصلت الدِّراسة إلى النَّتائج التالية:

- حصلت القوانين والأنظمة والتعليمات على المرتبة الأُولى في أسباب العنف الجامعيِّ بينما حصلت العوامل الاجتماعية على المرتبة الثانية، ثم الصراع على السلطة ثالثاً، وجاءت العوامل الأكاديمية في المرتبة الرابعة، تلتها العوامل الفكريَّة بالمرتبة الخامسة.

- العنف اللَّفظيّ كان أكثر أشكال العنف ممارسةً في الجامعات الحكوميَّة والخاصَّة من وجهة نظر القادة الأكاديميين.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

- ضرورة اتخاذ الجامعات الأُردنية إجراءات صارمة، وتنفيذ القانون الجامعيّ للحدّ من ظاهرة العنف.
- التقليل من إبراز الانتماءات العشائريَّة داخل الجامعات، وذلك بزيادة تفعيل الحياة الاجتماعية بين الطلبة.
- حلّ المشاكل الطُّلابية منذ بدايتها منعاً لتوسعها، وللتقليل من المشاركة فيها.
- تعزيز الحوار بين إدارة الجامعة والطُّلاب للعمل على إيجاد الحلول للمشاكل الَّتي تواجههم.

- **دراسة بركات (2011)، بعنوان. "دراسة ظاهرة العنف في الجامعات اليمنيَّة وتطوير استراتيجية للتعامل معها والتحقُّق من فاعليَّتها."**

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل واقع ظاهرة العنف في الجامعات وتطوير إستراتيجية للتعامل معها، واعتمدت الدِّراسة المنهج المسحيَّ التحليليَّ التطويريَّ في جمعها للبيانات باستخدام أداة الإستبانة وأداة المقابلة المباشرة لعدد من المختصِّين والمهتمِّين بالشأن الجامعيّ، وقد أظهرت النتائج أنَّ مظاهر العنف الَّتي من الممكن أن تظهر في الجامعات قد حقَّقت درجةً متوسطة، وقد جاءت على الترتيب من الأوّل إلى الثالث(اللّفظيّ، الجسديّ، والماديّ). وأنّ أسباب العنف الَّتي قد تظهر في الجامعات حقّقت أيضاً درجة متوسطة، وجاءت مرتبة من الأوّل إلى الثامن على النَّحو التَّالي (الأَسباب السِّياسيّة، الأسباب التربويّة، الأسباب الاجتماعية، الأَسباب المتعلقة بالجامعة، الأَسباب

المتعلقة بهيئة التَّدريس، الأسباب النَّفسية، الاسباب الخارجيَّة والإعلاميّة، والأسباب المتعلِّقة بالطلبة). حقَّقت آليات التعامل مع مظاهر العنف الّتي قد تظهر في الحياة الجامعية درجة عالية، في مقدّمتها نشر ثقافة التسامح، وإعلاء قيم السَّلام لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

اقترحت الدِّراسة إستراتيجية تهدف إلى التعامل مع مظاهر العنف الَّتي قد تظهر في الجامعات، وتنطلق الإِستراتيجية من المنطلقات التَّالية: فلسفة التّربية في الجمهوريّة اليمنيّة، النّظرة إلى الطّالب والأستاذ الجامعيّ، النّظرة إلى الجامعة والدَّور المنوط بها. وقد تمَّ وضع عدة محاور وسياسات إجرائيَّة تمكِّن من وضع الإستراتيجيّة موضع التطبيق العمليِّ.

- دراسة الشويحات وزميلتها (2010)، بعنوان. "مسببات العنف الطلابي في الجامعات الأردنيّة".

هدفت الدّراسة التعرف إلى أسباب العنف الطّلابي، ودرجة أهميّته من وجهة نظر طلبة الجامعات الأُردنيَّة الحكوميّة والخاصّة، واعتمدت الدّراسة المنهج الوصفيَّ التحليليَّ واستخدمت الإستبانة كأداةٍ لجمع البيانات، وأظهرت النّتائج الترتيب التنازليَّ لأسباب العنف الطُّلابيّ ودرجة أهميتها على النَّحو التّالي: المستوى الأوّل (المهارات الشّخصية للطّلبة) وبدرجة تقدير مرتفع الأَهميّة، المستوى الثاني: (الخلفية التربويّة والاجتماعية للطّلاب) وبدرجة تقدير مرتفع الأَهمية، المستوى الثالث: (الخلفية الثقافية للطالب) وبدرجة تقدير متوسط الأَهمية، المستوى الرَّابع (الجوانب العلميّة ذات الصّلة بالدّراسة) وبدرجة تقدير متوسط الأهميّة، قدمت الدّراسة توصيات محددة تتضمن: دراسة أسلوب حياة الشباب الجامعيّ وتفاعلهم مع بعضهم البعض، وتعريف الطلبة بسياسة العقوبات في

الجامعة وتفعيل الأنشطة اللاّمنهجيّة واستمرار التنسيق بين عمادة شؤون الطّلبة ومجلس الطّلبة في الجامعة.

- دراسة أخو رشيدة (2009)، بعنوان "العوامل النَّفسية والاجتماعية المؤديِّة للعنف لدى طلبة الجامعات الأُردنيَّة والحلول المقترحة للحدّ منها".

هدفت الدِّراسة التعرف إلى العوامل النَّفسيَّة والاجتماعيّة المساهمة في العنف الجامعيّ لدى طلبة الجامعات الأردنيّة من وجهة نظر الطّلبة وأعضاء هيئة التَّدريس فيها وعلاقة ذلك ببعض المتغيّرات، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ والإستبانة كأداة لجمع وتحليل البيانات، توصَّلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمّها: درجة إسهام العوامل النّفسية والاجتماعية في العنف الجامعيّ لدى طلبة الجامعات الأُردنيّة من وجهة نظرهم ونظر أعضاء هيئة التّدريس كبيرة، كما جاء ترتيب العوامل حسب درجة الإسهام في العنف الجامعيّ كما يلي مرتبة من الأوّل إلى الثامن: مهارات الاتصال، عامل السياسات الإداريَّة داخل الجامعة، الانتماء، العلاقات بين الطلبة والمدرسين، العامل الاقتصادي، العامل الأكاديميّ، العلاقات بين الطلبة، والشعور بالأمن.

واقترحت الدّراسة بعض الحلول لعلاج المشكلة ومن أهمّها: محاربة المحسوبيّة وتفعيل القوانين وزيادة صلاحيات الأمن الجامعي والاهتمام بمشاكل الطلبة.

- دراسة الصرايرة (2009)، بعنوان "أسباب العنف الطلابي الموجة ضد المعلمين والإداريين في المدارس الثانوية الحكومية في الأردن من وجهة نظر الطلبة والمعلمين والإداريين".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب المؤدية بطلبة المدارس الثانوية الحكومية الذكور في الأردن لممارسة سلوك العنف الطلابي الموجه ضد المعلمين والإداريين، من

وجهة نظر كل من الطلبة والمعلمين والإداريين، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والإستبانة كأداة لجمع وتحليل البيانات، أظهرت نتائج الدراسة أن درجة وجود الأسباب المؤدية بطلبة المدارس الثانوية الحكومية الذكور لممارسة سلوك العنف الطلابي الموجة ضد المعلمين والإداريين كانت متوسطة، وقد جاءت هذه الأسباب مرتبة حسب وجهة نظر عينة الدراسة على النحو التالي: الدرجة الأولى الأسباب الخارجية (سياسيّة وإعلاميّة)، يليها الأسباب المدرسيّة، ثم الأسباب النفسيّة المتعلقة بالطلبة وأسرهم، وقد أوصت الدراسة بمايلي: الاهتمام بما تقدمه وسائل الإعلام المرئي والمسموع للأفراد، والتعامل بحذر معها، ضرورة تطوير التعليم والمناهج والاهتمام بإعداد المعلمين والإداريين بحيث تصبح لديهم الكفاءة والفاعلية، والمقدرة على التعايش مع الوضع الراهن للشباب، الاهتمام بالنواحي النفسية للطالب العدواني، زيادة التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي، تفعيل الإرشاد التربوي النفسي والاجتماعي، عمل دراسات إحصائية لهذه الظاهرة لمعرفة حجمها، ودرجة انتشارها، وأسبابها، والدوافع المؤدية لتناميها، وأساليب معالجتها في المؤسسات الأكاديمية.

- دراسة الختاتنة (2007)، بعنوان "أشكال سلوك العنف الجامعي المسجل لدى طلبة جامعة مؤتة وأسبابه من وجهة نظرهم".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أشكال العنف الجامعي المسجل (المادي، اللفظي) لدى الطلبة المسجلين في سجلات التحقيق لدى عمادة شؤون الطلبة في جامعة مؤتة للعام الدراسي (2005-2006)، والكشف عن الأسباب المختلفة للعنف سواء كانت أسباب شخصية أو تربوية أو اجتماعية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأداة الإستبانة لجمع المعلومات من أفراد العينة، توصلت الدراسة إلى أن الأسباب الشخصية تمثلت

بشعور الفرد بمستوى متدني من الثقة بالنفس وأن والديه يفضلان أخوانه عليــه، أمّــا الأسباب التربوية فكان أهمها عدم وجود برامج دراسية حرة وصعوبة في تعلم المــواد الدراسية، ودلّت نتائج الدراسة على أن السكن البعيد عن الأهل وقلة الأماكن الترفيهيــة من الأسباب الاجتماعية المؤثرة في السلوك العنيف، أوصت الدراسة بضرورة مراعــاة الوالدين لتنمية الثقة بالنفس لدى الأبناء منذ الصغر، ليُبنى جيل يتمتع بمستوىً عالٍ من الثقة بالنفس، وأوصت بالتوعية بقوانين الانضباط الجامعي، وتنــشيط فاعليــة مراكــز الإرشاد في الجامعات، والعمل على إيجاد أماكن لاستغلال أوقات الفراغ داخل الجامعة، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول العنف الجــامعي كونــه ظاهرة جديدة.

- **دراسة المخاريز (2006)، بعنوان "ظاهرة العنف الطّلابي فــي الجامعــات الأُردنيّــة الرَّسمية أسبابها ودور عمادات شؤون الطلبة في معالجتها."**

هدفت الدِّراسة إلى تقصِّي ظاهرةِ العنفِ الطُّلابيِّ في الجامعات الأردنيّة الرَّســميَّة من حيثُ درجة انتشارها وأسبابها وطرق علاجها، واعتمدت الدِّراسة المــنهج الوصــفيَّ التحليليّ والإِستبانة كأداةٍ لجمع وتحليل البيانات.

توصَّلت الدِّراسة إلى النتائج التَّالية:

- درجة انتشار أشكال العنف الطُّلابي في الجامعات الأُردنية متوســطةٌ بــشكل عــامٍّ ومتوسّطة بجميع أشكاله: اللفظيّ والجسدي والاعتداء على الممتلكات.
- جاء العنف اللفظيُّ وغير اللفظيِّ في مقدمة أشكال العنف تــلاه الاعتــداء الجــسديُّ والاعتداء على الممتلكات.

- كانتْ درجةُ أسباب العنف الطُّلابي درجة متوسّطة في جميع مجالات هذه الأســباب وقد جاءت الأسبابُ المتعلقةُ بأعضاء هيئة التَّــدريس والمتعلِّقــة بــسياسة الجامعــة وإدارتها بالمقدِّمة بينما الأسباب الاجتماعية والنّفسيّة والسّياسية أقلُّ تأثيرًا.

وقد خرجت الدّراسة بعددٍ من التَّوصيات أهمُّها:

- تشكيل لجنة من الطّلبة وأولياء الأمور والآباء وأعضاء المجتمــع المحلــيّ لدراســة المشكلات التّي تحصل والإجراءات التّي تطرحها الجامعة والعمل على تقييمها.
- إيجاد مجموعات طلابيّة مساندة إرشادية تأخذ بجديّة أيّة تهديدات بالعنف.
- ضرورة الاستماع إلى آراء الطّلبة والموظَّفين الإداريّن بالجامعة.
- ضرورة وجود رجال أمن جامعيٍّ يعرفون القوانين والأنظمة ويطبِّقونها بوضوح.

- دراسة الحوامدة (2003)، بعنوان "العنف الطلابي في الجامعات الأردنيــة الرســمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على العنف الطلابي فــي الجامعــات الأردنيــة الرسمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها، والتعرف إلى مدى انتشار العنف بين طلبة الجامعات، والتعرف إلى أشكال العنف الذي يمارس بين الطلبة والدوافع الكامنــة وراءه، وهدفت الدراسة إلى اقتراح وسائل تؤدي للتقليل من ظاهرة العنف في الجامعات الأردنية ومعالجتها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع منهج المسح الاجتمــاعي بالعينــة، وكانــت الإستبانة والمقابلة شبه المغلقة اداتين رئيسيتين لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، أشــارت نتائج الدراسة إلى أن طلاب السنة الأولى والثانية أكثر عنفاً مــن الطــلاب فــي بــاقي السنوات، وأن الطلبة الذكور أكثر عنفاً من الطلبة الإناث، وكذلك الطلبة الــريفيين أكثــر عنفاً من الطلبة سكان المدن، وأن طلبة الكليات الإنسانية أكثر عنفاُ مــن طلبــة الكليــات

العلمية، أوصت الدراسة بتشجيع الحوار بين الطلبة بالأساليب الحسنة، وعلاج القضايا الطلابية عن طريق وسائل الإعلام، وتقليص الهوة بين المدرسين والطلاب، وأوصت الدراسة بزيادة الأنشطة الطلابية وزيادة البحث العلمي، والعمل على إيجاد مادة رئيسية تهتم بالقضايا السلوكية والمجتمعية كمتطلب إجباري.

الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Dulgeraler and others, 2012)، بعنوان:**

"The Level of awareness regarding conflict and violence in university students and the affective factors in turkey".

هدفتْ الدّراسة إلى التحقق من مستوى الوعي بشأن الصّراع والعنف في كلّيات التمريض والرعّاية الصّحيّة من قبل الطّلاب.

اعتمدتْ الدراسة المنهج الوصفيِّ التحليليَّ واستخدمت المقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، معتمدة على أسلوب ليكرت في بناء الإستبانة، توصلت الدّراسة إلى أنَّ مستوى الوعي أو الإدراك للصِّراع والعنف كان مرتفعاً بين طلاَّب كلية التمريض والرّعاية الصّحيّة وأنَّ الاختلاف في مستوى الوعي بالصّراع والعنف بين الذُّكور والإناث كان منخفضا، وقد دلت نّتائج الدراسة على أنَّ مستوى الوعي بالصّراع والعنف أعلى بين طّلاب كلية التّمريض بالمقارنة بطلاّب كلية الرّعاية الصّحيَّة وأنه لم يكن هنالك اختلاف في مستوى الوعي بالعنف والصّراع يُعزى للعمر والجنس، وقالت الدّراسة لكي تُحلّ مشاكل الصِّراع والعنف بطريقة بنّاءة فإنَّه من المهمّ تأسيس أو اعتماد مستوى وعي أو إدراك فرديّ أو شخصيّ للصّراع والعنف.

- دراسة (Diana F.Kelly, 2012)، بعنوان:

"The Consequences of Violence Exposure upon African American college students."

هدفت الدّراسة إلى تفحّص نتائج التعرُّض للعنف علـــى المـــستويين الشّخـــصيّ والمجتمعيّ عند الطُّلاب الأمريكيّين من أصل إفريقي في المعاهد والجامعات التي تخـــص تاريخياً السود (Hocus) وكذلك في مؤسَّسات البيض، وتهدف الّدراسة إلى تحديد فيما إذا كان التعرّض للعنف يخلق فروقات في مستوى الإِنجـــازات الأَكاديميّـــة بـــين الطُّـــلاب، اعتمدت الدراسة أسلوب البحوث الكميّة والتي تصمم على أســـاس العلاقـــة والارتبـــاط، واستخدمت بعض الأدوات والمقاييس الّتي تمَّ استخدامها في العديد من الدِّراسات الـــسابقة في المجال نفسه، واعتمدت حزمة التحليل الإحصائي Spss في تحليل البيانات، أظهـــرت النتائج أنَّ التعرّض المبكِّر للعنف وخصوصاً العنف الشّخصيّ، يلعب دوراً مهماً في خلق حبِّ السّيطرة لدى الطُّلاب، والذي يحدِّد بدوره الرَّغبة الّتي يهتمُّ مـــن خلالهـــا الطّالـــب بالمخرجات الأكاديميّة. وأوصت الدِّراسة بأن يكون هناك تعاون في التّطوير المهني مـــن خلال الأبحاث المبنيّة على التقنيات الّتي تتطلّب من المشاركين التفكير بطـــرقٍ إبداعيـــة وتشجيعيّة، وهذه مهمة لكلٍّ من الإداريّين والكليات والموظفين، ويجب أن تتـــضمن هـــذه البحوث استراتيجيّات فعّالة.

- دراسة (Ghoneem, 2011)، بعنوان:

"Attitudes of Princess Rahma College Students toward University Violence"

هدفت الدراسة التعرف إلى اتجاهات طلاب كلية الأميرة رحمة الجامعيـــة نحـــو العنف الجامعي، ومدى تأثير معدلات الطلبة وتحصيلهم العلمي ومستوى الدخل (عـــالي،

متوسط، منخفض)، والجنس أو النوع الاجتماعي على اتجاهـات الطلبـة نحـو العنـف الجامعي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها، والإستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن اتجاهات وميول الطلبـة نحـو العنـف كانـت منخفضة، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة نحو العنف تعزى إلى الجنس والتحصيل العلمي والاختلاف في العام الدراسي، في حين لم يكن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المستوى الاقتصادي (مـستوى الـدخل) ونـوع التخـصص، وأوصت الدراسة برفع مستوى الإرشاد والتعليم في الجامعات بشكلٍ عام وعقد المؤتمرات والندوات، وإشراك الطلاب في حوارات مفتوحة مع الإدارات وأسـاتذة الجامعـات فـي وسيلة لتخفيف التوتر النفسي بين الطلاب، وتطبيق تعليمات ولوائح وقـوانين العقوبـات المتعلقة بالعنف الجامعي بعيداً عن المحسوبية، وتثقيف الطلاب وتعليمهم أهميـة إيجـاد حلول لمشاكلهم بعيداً عن استخدام العنف والوسائل العنيفة.

14- **دراسة (Al-Louzi and Farhan, 2009)، بعنوان:**

"Student Violence at the University of Jordan."

تناولت الدّراسة اتجاهات طلبة البكالوريوس في الجامعة الأُردنية نحـو مـسبِّبات العنف ونتائجه، والثّقافة والعنف، والحلول المقترحة للحدّ من هذه الظّاهرة، وتمّ الاعتمـاد على الإستبانة في جمع البيانات بالإضافة إلى استخدام الإحـصاء الوصـفيّ والإحـصاء النّوعيّ وأشارت النتائج إلى أنَّ أكثر أسباب العنف الطّلابيّ داخل الحرم الجـامعيّ مـن وجهة نظر المبحوثين كانت تتعلق بالتعّصب القبليّ، والنزعة الذكوريّة، وعدم التخوّف من العقوبة والتنشئة الاجتماعية غير المناسبة وسوء استثمار وقت الفراغ، أمّا أبـرز نتـائج

العنف فكانت تتعلّق بترك الجامعة وتخريب ممتلكاتها وترك انطباع سيّء لــدى الطّلبــة الوافدين وسمعة سيئة عن الجامعة وعدم الشعور بالأمان داخل الحرم الجامعيّ، واقترحت الدّراسة الحلول التالية للحدّ من العنف الطّلابي وهي: القيــام بحمــلات توعيــة للطّلبــة والتّشهير بالطّلبة المشاركين بالعنف وزيادة النشاطات اللّامنهجية وتشجيع الطّلبــة علــى احترام مبدأ الوحدة الوطنيّة وزيادة التفاعلات غير الرّســمية بــين الطلبــة والإداريــين والمدرّسين، وأخيراً اعتبر المبحوثين أن العنف غير أخلاقيّ ويتعارض مع تعاليم الديانتين الإسلامية والمسيحية والقيم الإنسانية وتوقعات المجتمع من الطلبة.

مناقشة الدراسات السابقة

بعد اطلاع الباحث على الدراسات السابقة العربية والأجنبية وجد ما يلي:

1- اتفقت معظم الدراسات السابقة على أن هناك عوامل وأسباب متعددة للعنف الجامعي، وأن هذه الأسباب والعوامل تختلف في أهميتها ودرجة تأثيرها في المشكلة، ومن أهم هذه العوامل والأسباب (العوامل الاجتماعية، العوامل والأسباب النفسية، العوامل الأكاديمية، العوامل الفكرية، الصراع على السلطة، الأسباب السياسية، الأسباب التربوية، الأسباب الإعلامية، الأسباب المتعلقة بالطلبة، العوامل الاقتصادية، السياسات والعوامل الإدارية، التعرض المبكر للعنف، التعصب القبلي). (العقول، 2011)؛ (بركات،2011)؛ (أخو رشيدة، 2009)؛ (الختاتنة،2007)؛ (المخاريز، 2006)؛ (Diana F.Kelly, **2012**)؛ (Ghoneem, 2011).

2- اتفقت أغلب الدراسات السابقة على أن أكثر أشكال العنف انتشاراً في الجامعات الأردنية هي (اللّفظيّ، الجسديّ، والماديّ). (العقول، 2011)؛ (بركات،2011)؛ (المخاريز، 2006).

3- ركزت أغلب الدراسات السابقة على مجموعة من الحلول والتوصيات وهي:

- اتخاذ إجراءات صارمة بحق الطلبة وتنفيذ القانون الجامعي فيما يتعلق بالعنف. (العقول، 2011)؛ (أخو رشيدة، 2009)؛ (Ghoneem,2011).

- مقاومة الانتماءات العشائرية من خلال تفعيل الحياة الاجتماعية بين الطلبة. (العقول، 2011)؛ (Al-Louzi and Farhan, 2009).

- تعزيز الحوار بين إدارة الجامعة والطلاب. (العقول، 2011) ؛ (الحوامدة،2003).

- تفعيل الأنشطة اللامنهجية وتشجيع البحث العلمي وزيادة التنسيق بين عمادات شؤون الطلبة ومجالس الطلبة. (الشويحات وزميلتها، 2010)؛ (الحوامدة، 2003).

- محاربة المحسوبية والواسطة وزيادة صلاحيات الأمن الجامعي. (أخو رشيدة، 2009)؛ (المخاريز، 2006).

- تفعيل دور الإرشاد النفسي والاجتماعي. (الصرايرة، 2009)؛ (الختاتنة،2007)؛ (Ghoneem,2011).

- إيجاد أماكن لاستغلال أوقات الفراغ داخل الجامعات. (الختاتنة، 2007).

- التشهير بالطلبة المشاركين بالعنف، وتشجيع الطلبة على احترام مبدأ الوحدة الوطنية. (Al-Louzi and Farhan, 2009).

4- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة على أن هناك عوامل وأسباب متعددة ساعدت على ظهور العنف الجامعي داخل أسوار الجامعات الأردنية وإن اختلفت مع بعضها في مدى أهمية هذه العوامل ومدى مساهمتها في تشكل ظاهرة العنف الجامعي.

5- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة على معظم الحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة ولكنها قدمت مجموعة أكبر من الحلول ساعدها في ذلك أسلوب التحليل المستخدم.

6- اختلفت هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة في منهجية التحليل المستخدمة فيها، فقد اعتمدت جميع الدراسات السابقة على أساليب التحليل الكمية مستخدمة الإستبانة في جمع بياناتها، إلا أن هذه الدراسة تميزت عن الدراسات السابقة باعتمادها على أساليب التحليل النوعية مستخدمة أسلوب التحليل المورفولوجي وأسلوب التحليل الهيكلي (مصفوفة الآثار المتقاطعة).

منهجية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في إعداد الدراسة، وتم الحصول على البيانات المتعلقة بالإطار النظري للدراسة من مصادرها المكتبية والمتمثلة في الأتي:

- الكتب والمراجع العربية.
- الكتب والمراجع الإنجليزية.
- الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).
- التقارير الإحصائية الرسمية.
- التفاكر الكتابي.

- تم الاعتماد على أساليب التحليل النوعية منهجاً لدراسة المشكلة وتحليلها وذلك باستخدام أسلوبي التحليل المورفولوجي والتحليل الهيكلي باعتبارهما أداتين رئيسيتين في جمع بيانات المشكلة وتحليلها.
- تم اعتبار مشكلة العنف الجامعي نظاماً مفتوحاً يتكون هذا النظام من ثلاثة عناصر أساسية هي:
  - المدخلات المادية وغير المادية.
  - التفاعلات بين العناصر (العمليات).
  - المخرجات المادية وغير المادية.
- بناءً على اعتبار العنف الجامعي نظاماً مفتوحاً فإن ذلك يعني أنه يتكون من بيئتين هما:

1- البيئة الداخلية للعنف الجامعي والتي تتكون من عدد من المحاور ويتفرع عن هذه المحاور مجموعة من الحالات.

2- البيئة الخارجية وتتكون أيضاً من عدد من المحاور تتفرع عنها عدداً من الحالات.

- استخدام أسلوب التحليل المورفولوجي لتحليل منظومـاتي أسـباب وحلـول العنـف الجامعي، وقد تم ذلك وفق الخطوات التالية:

أ- **تحليل المنظومة:** وتم في هذه الخطوة تجزئة الكل إلى أجزاء، حيث تم تحديد أسـباب المشكلة في محاور أو مشكلات فرعية ثم تم تجزئة كل محور إلـى مجموعـة مـن الحالات أو الأسباب التي تُساهم بصورة مباشرة في بروز المشكلة، بمعنى أنـه تـم الانطلاق من الكليات (المنظومة) وصولاً للجزئيات (المحـاور والحـالات)، واسـتخدم الباحث أساليب الاستنباط والاستقراء كنوعين من التفكير الحدسـي الـذي ينطلـق مـن تصورات الباحث ورؤيته لمشكلة العنف الجامعي كنظام مفتـوح يتكـون مـن بيئتـين رئيسيتين هما: البيئة الخارجية: وتتمثل هذه البيئة في بيئة المجتمع المحلي الذي توجـد فيه الجامعة، وتشمل هذه البيئة على مجموعة من المحاور التي يتفرع عنها عـدد مـن الحالات، والبيئة الداخلية: ويُمثل هذه البيئة الحرم الجامعي بكل ما يشمل من معطيـات تتمثل في مجموعة من المحاور التي يتفرع عن كل منها عدد من الحالات. وكذلك جرى الأمر بالنسبة لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي.

وتشمل هذه الخطوة عدداً من الخطوات الفرعية وهي:

1- بناء الفضاء المورفولوجي لمنظومة أسباب العنف الجامعي ومنظومة حلـول مـشكلة العنف الجامعي:

- تم تحديد عناصر البيئتين الداخلية والخارجية للمنظومتين وعددها (12) محور.
- تم تجزئة كل محور من محاور البيئتين إلى عدد من الحالات بلغت (88) حالة.

- تم بعد ذلك بناء جدول الفضاء المورفولوجي لمنظومة أسباب العنف الجامعي وحالاتها المقترحة. وكذلك جدول الفضاء المورفولوجي لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي.

2- اختبار الاتساق: يُشير الاتساق الداخلي إلى مدى الانسجام أو التنافر ومستواه بين محاور البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة أسباب العنف الجامعي، استخدم الفضاء المورفولوجي لمنظومة أسباب العنف الجامعي ليتم اختبار الاتساق الداخلي بين المحاور على أساس منطقي من خلال مقارنة كل محور مع المحاور الأخرى، وفي كل مرة يطرح السؤال التالي: هل المحور الأول يتسق مع المحور الثاني؟ وهكذا لبقية المحاور، وفي كل مرة يتم تحديد ورصد درجة الاتساق، وفق مقياس الاتساق المقترح في هذه الدراسة، وكذلك جرى الأمر بالنسبة لمنظومة مشكلة حلول العنف الجامعي بالاعتماد على جدول الفضاء المورفولوجي لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي.

ويشمل اختبار الاتساق الخطوات الفرعية التالية:

- اختبار الاتساق الداخلي بين محاور منظومة أسباب العنف الجامعي، وكذلك الحال بالنسبة لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي.
- اختبار الاتساق الداخلي بين حالات كل محور من محاور منظومة أسباب العنف الجامعي: بنفس الأسلوب المُطبق في حالة اختبار الاتساق بين محاور المنظومة، جرى اختبار الاتساق بين حالات كل محور من المحاور، ويعاد كل مرة السؤال التالي: هل الحالة الأولى للمحور الأول تتسق مع الحالة الثانية للمحور الأول؟ وهذا يسري على جميع الحالات ولكل المحاور، وفي كل مرة تحدد وترصد درجة الاتساق

وفق أسس منطقية وبناءً على مقياس الاتساق المقترح في هذه الدراسة، وتم تطبيــق نفس الخطوة بالنسبة لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي.

- اختبار الاتساق الداخلي بين حالات جميع محاور منظومة أسباب العنف الجامعي:

بنفس الطريقة السابقة اختبر الاتساق الداخلي بين جميع حالات محاور منظومة أسباب العنف الجامعي وذلك بمقارنة حالات كل محور مع حالات المحاور الأخرى، وفــي كل مرة يكرر السؤال التالي: هل الحالة الأولى للمحور الأول تتسق مع الحالة الأولى للمحور الثاني؟ وهذا يسري على بقية الحالات، وفي كل مرة حُددت ورصدت درجة الاتساق وفق مقياس الاتساق المقترح في هذه الدراسة، وبهذا نحصل على مــصفوفة الفضاء المورفولوجي بعد إجراء اختبار الاتساق والتي يمكن استخدامها فــي توليــد أفكار جديدة لتحديد أسباب العنف الجامعي في الجامعات الأردنية واقتــراح الحلــول المناسبة لها. وكذلك الحال بالنسبة لاختبار الاتساق الداخلي بين حالات جميع محاور منظومة حلول مشكلة العنف الجامعي حيث تم الحصول علــى مــصفوفة الفــضاء المورفولوجي للمنظومة.

ب- توليف أو تركيب حالات المنظومتين والتي تُشكل في مجملها أسباب وحلول مشكلة العنف الجامعي: استخدم هنا الأسلوب الاستقرائي، حيث تم توليف وإعــادة تركيــب المحاور للخروج منها بفكرة أو حقيقة كلية أو عامة جديدة، وبدأت هذه المرحلة مــن الجزئيات (محاور وحالات المنظومة) وصولاً إلى الكليات (المنظومة).

واستخدمت هنا مصفوفة الاتساق الداخلي (مصفوفة الفضاء المورفولــوجي) لجميــع حالات ومحاور المشكلة في تركيب وبناء أسباب مشكلة العنف الجامعي، مع العلــم أن عملية التوليف والتركيب للحالات المختلفة مع بعضها البعض يتم بشكل عشوائي،

وعلى أساس منطقي، وفق عملية مفتوحة، وكذلك الأمر بالنسبة لتركيب وبنـــاء حلـــول مشكلة العنف الجامعي.

- استخدام أسلوب التحليل الهيكلي/ مصفوفة الآثار المتقاطعة: عنـــد اســـتخدام وتطبيـــق أسلوب النُظم في مجال حل المشكلات الاجتماعية والإنسانية، فإن أهمية كل محور من محاور المنظومة تكمن في علاقته مع المحاور الأخرى، لذا كان لابد مـــن اكتـــشاف وتحديد مستوى العلاقة ودرجة التأثير بين محاور منظومة أسباب العنف الجامعي مـــع بعضها البعض، وقد تم تنفيذ ذلك في هذه الدراسة باستخدام أسلوب التحليل الهيكلـــي/ مصفوفة الآثار المتقاطعة، وفق الخطوات التالية:

1- تقيم العلاقة بين محاور منظومة أسباب العنف الجامعي:

وذلك من خلال الإجابة عن السؤال التالي: هل هناك علاقة تـــأثير مباشـــر بـــين المحور الأول والمحور الثاني؟ وتستمر العملية هكذا لبقية المحاور، وتم رصد أثـــر كـــل محور من المحاور من خلال مقياس كمي تم اعتماده لهذه الغاية.

2- إعداد مصفوفة الآثار المتقاطعة:

تم في هذه الخطوة إعداد مصفوفة الآثار المتقاطعـــة لمحـــاور أســـباب العنـــف الجامعي، وذلك من خلال تمثيل محاور المشكلة أو أسبابها في أعمدة المصفوفة وصفوفها، وبعد رصد درجة العلاقة بين المحاور مع بعضها البعض، تم جمع درجات العلامات لكل محور بحيث يأخذ مجموع الأعمدة المحور الأفقي ومجموع الصفوف المحور الرأسي.

3- ترتيب أسباب المشكلة حسب أهميتها وقوة تأثيرها:

تتطلب عملية حل المشاكل في أحيان كثيرة إعطاء أولوية في الدراسة والتحليـــل والتطوير لمحاور معينة في المنظومة وتقديمها على غيرها من المحاور نظراً لأهميتهـــا

وتأثيرها الكبير في المشكلة، وفي هذه الدراسة تم ترتيب محاور منظومة أسباب العنف الجامعي حسب أهميتها ودرجة ومستوى تأثيرها في المشكلة وذلك باستخدام مصفوفة الآثار المتقاطعة، وذلك بقسمة مجموع الصفوف في المصفوفة على مجموع الأعمدة بالتناظر، أي مجموع الصف الأول على مجموع العمود الأول وهكذا لبقية المحاور والصفوف، فنحصل على جدول أهمية محاور أسباب مشكلة العنف الجامعي، حيث يبدأ الجدول بأكثر المحاور أهمية وتأثير، ويتدرج حتى يصل إلى أقلها أهمية وتأثير في هذا المجال.

4- تصنيف محاور أسباب المشكلة حسب علاقاتها مع بعضها البعض:

باستخدام مصفوفة الآثار المتقاطعة، تم إجراء تمثيل بياني لمجموع أعمدة المصفوفة ومجموع صفوفها، حيث أخذ مجموع الأعمدة المحور الأفقي ومجموع الصفوف المحور الرأسي، فنحصل على أربع مناطق تأثير كالتالي:

المنطقة الأولى:

وتضم محاور الدخول وهي المحاور التي تؤثر تأثيراً قويا في غيرها من المحاور، وتتأثر بشكل ضعيف بالمحاور الأخرى.

المنطقة الثانية:

وتشمل محاور التناوب وهي المحاور التي تؤثر تأثيراً قوياً في غيرها من المحاور، وتتأثر بشكل قوي بالمحاور الأخرى.

المنطقة الثالثة:

وتضم محاور المقدمة وهي المحاور التي تؤثر تأثيراً ضعيفاً في غيرها من المحاور، وتتأثر بشكل ضعيف بالمحاور الأخرى.

المنطقة الرابعة:

وتغطي محاور النتائج وهي المحاور التي تؤثر تأثيراً ضعيفاً في غيرها من المحاور، وتتأثر بشكل قوي بالمحاور الأخرى.

مصطلحات الدراسة

العنف الجامعي: كل ما يقع داخل أسوار وحرم الجامعات من أفعال وسلوكيات وتصرفات غير سوية من قبل الطلبة الجامعيين، وينتج عنها أشكال متعددة من الإيذاء الجسديّ والنفسيّ والاقتصادي والاجتماعي، وتترك آثارا خطيرةً على كلٍ من الطلبة والجامعات والمجتمع والدولة ككل.

التحليل المورفولوجي: هو أحد طرق النمذجة النوعية المتخصصة في علاج المشكلات المؤسسية والاجتماعية المعقدة، وهذا المصطلح مأخوذ من الأصل الإغريقي (Morphe) ويعني دراسة الشكل، ويقوم على تحليل المشكلة إلى مجموعة من الأفكار الفرعية والجزئية، ثم إعادة تركيب هذه الأفكار والجزئيات مع بعضها البعض بشكل منطقي من جديد، أي ينطلق في المرحلة الأولى من العموميات إلى الجزئيات ومن ثم من الجزئيات إلى الكليات في المرحلة الثانية (غنيم، 2011، ص87).

التحليل الهيكلي: هو أسلوب تحليل نوعي يعمل على تحديد واكتشاف العلاقة بين محاور المشكلة البحثية وحالاتها، ومن ثم ترتيب المحاور حسب أهميتها ودرجة تأثيرها في المشكلة الرئيسية معتمداً على مقاييس كمية يتم إعدادها لهذه الغاية (الرحامنة، 2012، ص97).

التفاكر الكتابي: يعرف هذا الأسلوب أحياناً بالعصف الذهني أو استمطار الأفكار ويعنـــي الأفكار غيـــر المترابطـــة (Disconnected Thought) أو الأفكـــار المبتكـــرة (Creative Thought). (عليان وزميله، 2013، ص322).

اختبار الاتساق: هو اختبار العلاقات الداخلية بين محاور وحالات مـــشكلة البحـــث فـــي الفضاء المورفولوجي بهدف حذف الأوضاع أو الحالات المتناقـــضة مـــن خـــلال مقارنة كل محور وحالة من محاور وحالات المشكلة مع جميع المحاور والحالات الأخرى (غنيم، 2011، ص89).

الفصل الثاني

العنف – إطار نظري عام

تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم العنف الشائك، وربما يعود ذلك إلى تعقد أسباب العنف واختلاف استعمالاته، والى كونه من المفاهيم النسبية التي تخضع للمعايير الاجتماعية والأخلاقية في الحكم عليه، ونظراً لما تمتاز به هذه المعايير من تباينات تبعاً للثقافات الموجودة في المجتمع والعادات المنتشرة فيه مما أوجد نوعاً من اللبس بين العنف وبعض المفاهيم الأخرى ذات العلاقة مثل العدوان، والعدائية، والإرهاب. (أخو رشيدة، 2009)، وسنحاول فيما يلي تأصيل المعاني اللغوية والعلمية لمفهوم العنف.

العنف/تأصيل المفهوم:

المعنى اللغوي:

تشير كلمة العنف والتي تعود إلى الجذر الثلاثي (عَنَفَ) إلى الخرق بالأمر وقلة الرِّفق به، وهو أي العُنف ضد الرفق. عَنُفَ به وعليه يَعنُفُ عُنفاً وعَنافة وأَعنَفه وعَنَّفه تعنيفاً، وهو عَنِيفٌ إذا لم يكن رَفيقاً في أمره. (لسان العرب، 2006، ص525).

وعَنُف به وعليه عُنفاً من باب قَرُبَ إذا لم يرفق به فهو عَنيف، واعتنفت الأمر أخذته بعُنف، وعنفوان الشيء أوله وهو في عُنفوان شبابه، وعنَفَه تعنيفاً لامه وعتب عليه. (المصباح المنير، 2000).

اما في اللغة الانجليزية فتشير كلمة (Violence) ذات الأصل اللاتيني (Violentia) إلى السلوك الذي يميل إلى القتل والأذى مثل:الجرائم، الأفعال، والتهديدات بالعنف ضد الآخرين، وتشمل الأعمال الناتجة عن القوة الجسدية التي تهدف إلى الإيذاء أو القتل. (قاموس Oxford، 2003، ص1659).

يقول كل من (كمار ومارسيل) Kumar and Marcial أن كلمة العنف "Violence" مشتقة أو تعود في الأصل إلى كلمة الانتهاك "Violation"، وأن هناك الكثير من المصاعب التي تواجه الباحثين في تعريف العنف، وكانت الحروب الداخلية ضمن المجتمع أو الدولة الواحدة أو الأمة الواحدة هي موضوع نقاش التعريف في العديد من الدراسات (Kumar and Marcial, 1994).

وبناءً على ماسبق يمكننا القول أن الدلالة اللغوية لكلمة (العنف) في اللغة العربية أعمّ واشمل من الدلالة في اللغة الانجليزية للكلمة نفسها. ففي اللغة العربية ينطوي العنف على أفعال إضافية لا تحمل صفة القوة والإيذاء إلى جانب استخدام القوة البدنية، اما المصطلح الانجليزي فإنه يقتصر العنف على الاستخدام الحقيقي والفعلي للقوة المادية.

المعنى العلمي:

هنالك على صعيد المفهوم العلمي ثلاثة اتجاهات فكرية لتعريف العنف هي (العقول،2011):

- العنف من منظور قانوني: وهنا يُعرف على أنه استعمال غير قانوني لوسائل القسر المادي والبدني، بهدف تحقيق أغراض شخصية أو جماعية، أي الاستخدام غير المشروع للقوة، ويركز هذا الاتجاه على تحديد المسؤولية الجنائية في العنف.
- العنف من منظور اجتماعي: ويُنظر للعنف هنا على أنه سلوك يتميز بالعدوان ويصدر عن الفرد أو الجماعة أو عن طبقة وفئة اجتماعية معينة لاستغلال طرف آخر في ضوء علاقة قوة غير متوازنة، مما يحدث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية على مستوى الفرد أو الجماعة أو الطبقة الاجتماعية.

- العنف من منظور نفسي: ويتم التعامل مع العنف على أنه نمط ناتج عــن الــشعور بالإحباط بسبب الصراعات النفسية واللاشعورية التي تسيطر على الفرد وتحول بينه وبين تحقيق أهدافه، لذا فإنه يلجأ إلى العنف للتنفيس عن مشاعر الإحباط التي تنتابه.

ويقول المغربي والمشار إليه في (أخو رشيدة، 2009) أن العنف سيكولوجياً هــو استجابة سلوكية تمتاز بشدة الانفعالية، وقد تتضمن انخفاض في مستوى التفكير والبصيرة، وبذلك ليس بالضرورة أن يكون العنف مقترن دوماً بالعدوان السلبي والشر والتدمير، فقد يكون العنف ضرورة يتطلبها موقف معين للتعبير عن واقع معين، وقد يحدث العنف كرد فعل لعنف قائم وهو ما يعرف بالعنف المضاد، وهو كــذلك"إيــذاء أو تــدمير الجــسد أو العلاقة، يقوم به شخص اتجاه آخر أو جماعة اتجاه آخر". فالعنف كما تفيد الكاتبة عبــارة عن استجابة سلوكية مكتسبة ومروضة من خلال المحاكاة الرمزية والتجربــة. (ويتمــر، 2007، ص1)، لذلك يرى البعض أن العنف هو انتهاك للشخصية، بمعنى أنه تعدٍّ علــى الآخر، أو إنكاره، أو تجاهله مادياً أو معنوياً (ويتمر، 2007).

والعنف اجتماعياً هو خاصية من خصائص النوع الاجتماعي حيث يرتبط العنــف هنا في طبيعة الإنسان البيولوجية والتي تميل للعنف في بعض الأحيان، ويعتبــر العنــف سلوك مخالف لأنه يعتمد على استخدام القوة، والتي تثير المخاوف والأضرار وينتج عنها آثارا خطيرة على الأفراد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية. (لطفي، 2002).

وبشكلٍ عام يُعرف العنف على أنه استخدام القوة البدنيــة بهــدف إلحــاق الأذى بالأفراد والممتلكات، أو الفعل أو المعاملة التي توقع أضراراً جسمانية وتؤدي إلى التدخل في الحريات الشخصية، ويشمل العنف هنا العنف اللفظي والبدني والتنفيذي، كما يشار إلى العنف على أنه سلوك مرتبط باستعمال القوة الفيزيائية، وانه فيروس حامــل للقــسوة،

ومانع للمودة والمحبة، ويتضمن فعل عدواني تتوارى خلفه مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ويتسبب بالقتل والأذى للأفراد والتخريب للممتلكات (الطيار، 2005) (بن يحيى، 2006) (Spenciner and Wilson, 2003)، (الشويحات، 2010).

ومستويات العنف تُؤشر عادةً لمدى صحة المجتمع واستقراره وتبين مدى الإهمال للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية الضرورية لتحقيق متطلبات واحتياجات الأفراد، وينطوي العنف على الأذى المادي والغير مادي والذي تنتج عنه الإصابات والألم والتدمير والهلع، مما ينعكس على البيئة المحيطة بالمؤسسة ويحد من إمكانية التطور الشخصي (المخاريز، 2006).

ويرى الباحث أن المفاهيم والمعاني السابقة للعنف جاءت متكاملة ومتناسقة، حيث اشتملت على الجوانب المتعددة للعنف، وعملت على إبراز مفهوم العنف من مختلف جوانبه القانونية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

أنواع العنف وصوره:

يُصنف العنف حسب معايير مختلفة إلى أنواع متعددة كالتالي (الطيار، 2005) شكل رقم (1):

– **معيار التنظيم:** ويُصنف العنف حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- **العنف المنظم:** وتلجأ إليه الجماعات المتصارعة والمتناحرة والمختلفة في الأهداف والمصالح كطريق ممكن لتحقيق أهدافها ومصالحها.

ب- العنف التلقائي: ويمارس من قبل الأفراد الذين ينتابهم الشعور السيكولوجي بعقدة النقص، فهم عادةً ما يلجأون إليه للتعويض عن النقص، وهو وسيلة تفريغية وتعويضية، خصوصاً عند الفشل في مهاجمة المصدر الأصلي للعنف.

ج- العنف المرضي: ويمارس هذا النوع من العنف الأشخاص الذين يشكون من أمراض فسيولوجية أو سيكولوجية أو عقلية.

- معيار الأسلوب ويُصنف العنف هنا إلى:

أ- العنف البدني والجسدي.

ب- العنف اللفظي.

ج- العنف الرمزي أو الدلالي.

- معيار طريقة العنف ويشمل:

أ- العنف المباشر.

ب- العنف غير المباشر.

- معيار المشروعية: ويُصنف العنف إلى:

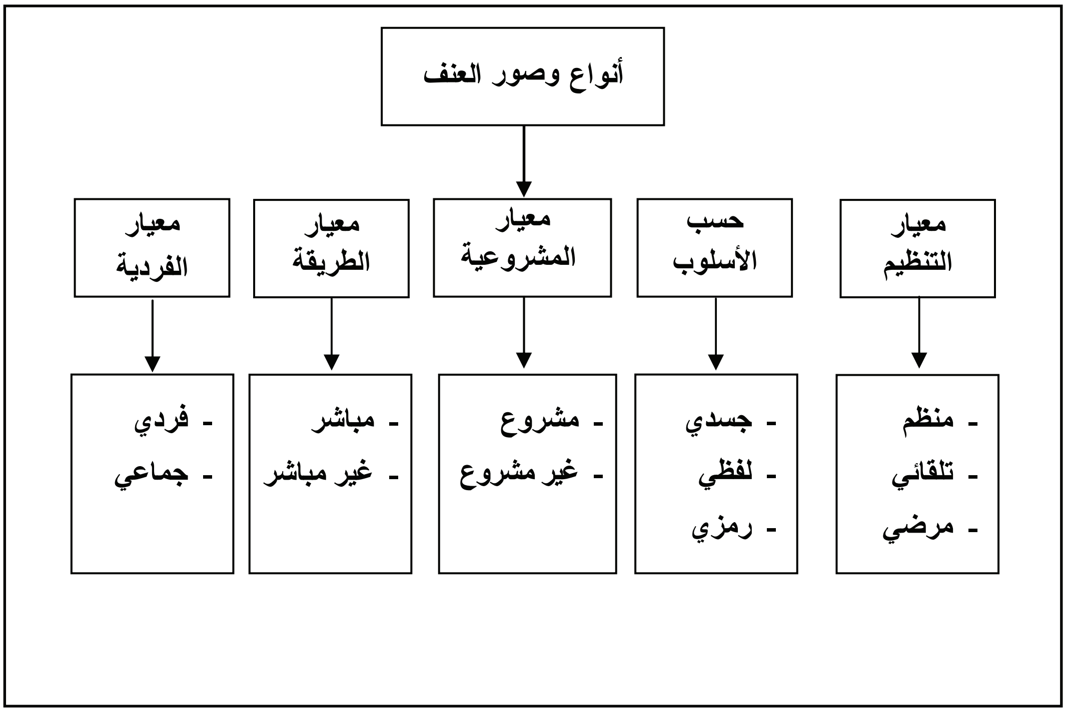
أ- العنف المشروع.

ب- العنف غير المشروع.

- معيار الفردية والجماعية للعنف ويتضمن:

أ- العنف الفردي.

ب - العنف الجمعي.



شكل رقم (1): تصنيفات العنف حسب معايير وأنواع مختلفة ومتعددة

المصدر: عمل الباحث بتصريف عن: الطيار، 2005.

ويُصنف العنف حسب الهدف إلى ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي (عبد العاني، 2010) (الشمري، 2012) شكل رقم (2):

أ- العنف الموجه للذات ويشمل صور العنف التالية:

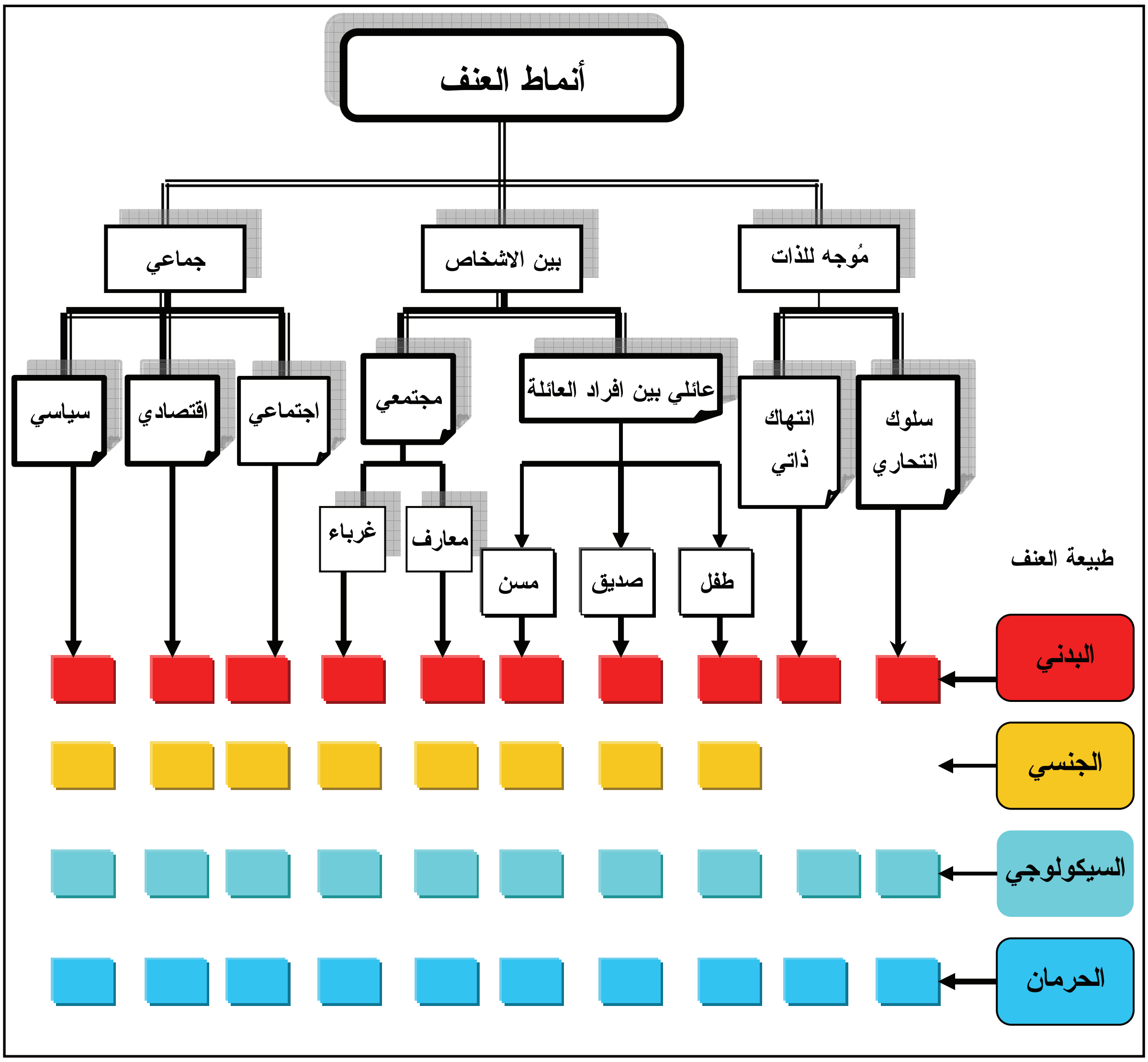
- سلوك انتحاري: ويتضمن الأفكار الانتحارية ومحاولات الانتحار.
- انتهاك الذات: مثل التشويه الذاتي.

ب-العنف بين الأشخاص ويتضمن صور وأشكال العنف التالية:

- العنف العائلي بين القرناء ووثيقي الصلة: ويحدث في العادة داخل المنزل، مثل انتهاك الأطفال والمسنين
- العنف المجتمعي: ويقع خارج المنزل، وبين أفراد لا تربطهم صلة قرابة وثيقة، مثل عنف العصابات والأعمال العشوائية والاغتصاب والعنف في المؤسسات وأماكن العمل والسجون.

ج- العنف الجماعي: ويضم صور العنف التالية:

- عنف اجتماعي: مثل جرائم الكراهية والأعمال الإرهابية وعنف العصابات الإجرامية.
- عنف سياسي: مثل المعارك الحربية والعنف المرتبط بها، وعنف الدول والأعمال المشابهة والتي تُنفّذ من قبل مجموعات أكبر.
- عنف اقتصادي: مثل الهجمات ذات الدوافع الاقتصادية لتحقيق المكاسب المادية وتعطيل الفعاليات الاقتصادية والخدمات الأساسية.



شكل رقم (2): تصنيفات العنف حسب الهدف

المصدر: عبد العاني، 2010.

ويضيف البعض الآخر لصور وأنواع العنف السابقة صوراً وأنواعاً أخرى (بن طلال، 1987) هي:

أ- **عنف الكلمات والأقوال أو عنف اللسان:** وهذا النوع من العنف قد لا يكون ملموسا في البداية، ولكنه لا يقل خطورة عن عنف الأفعال والأعمال (الجسدي والمادي) فهو يصادر الحوار العقلاني، ويشوه التبادل الفكري، فاتهامات التخوين والتكفير تكون مقدمة نفسية وذهنية للجوء إلى العنف الجسدي والمادي.

ب- **عنف الحرمان:** والحرمان قد يكون ظرفياً أو هيكلياً، والمقصود من الحرمان الهيكلي هو نُقصان إشباع الحاجات والحقوق الأساسية ليس بسبب النقص في قدرات الأفراد واستعداداتهم، بل حرمان مفروض من قوى أخرى أكبر وأقوى، وهو حرمان يعيد إنتاج نفسه باستمرار، وذلك بسبب استمرارية الدور لهذه القوى الأكبر والأقوى.

ج- **العنف المؤسسي:** ويتمثل في عنف الدولة أو مؤسساتها ضد مواطنيها أو مواطني دولة أخرى، وهو غير العنف المشروع والذي تمارسه الدولة من خلال المسؤولية القانونية عن حفظ النظام والأمن، ولكنه يتمثل في استبداد الدولة بالمواطن، من غير سند قانوني، مثل انتهاكات حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعسف البيروقراطي في قضاء حاجات المواطن، أو مصادرة أملاكه، أو التمييز بين فئات المجتمع، ويعتبر العنف المؤسسي إحدى آليات الخراب، والذي بدوره يولد عنفاً مضاداً من المواطنين.

ويمكن القول أن العنف لا يخرج عن الأنواع والأشكال التالية (زهري وآخرون، 2008):

- العنف النفسي: ومثال ذلك عدم إعطاء الاهتمام الكافي للفرد أو الطفل من قبل الوالدين، وذلك بسبب المشاكل التي تعاني منها الأسرة وأهمها التفكك الأسري.
- العنف الاجتماعي: ومثال ذلك عزل الأهل لأبنائهم ومنعهم من الاختلاط ومشاركة الغير. وهنا يظهر أثر القلق على الأبناء ومحاولة حمايتهم من الفساد الأخلاقي، ولكن ينتج عنه حرمانهم من اكتساب المعرفة والتعلم من الغير.
- العنف السياسي: ومثال ذلك الدكتاتورية، وحرمان الشعب من حقوقه.
- العنف التربوي: وأهم صوره الطلب من الأبناء ترك المدارس، أو الضغط عليهم من أجل الغياب المتكرر.
- العنف اللفظي: ومثال ذلك التهديد باستخدام القوة، وإصدار الشتائم والألفاظ البذيئة.
- العنف ضد الممتلكات: ومثال ذلك الاستيلاء على أملاك الغير وتخريبها وتدميرها.
- العنف الاقتصادي: ومثال ذلك انتشار البطالة والواسطة وعدم تكافؤ الفرص.
- العنف الرمزي: ومثال ذلك الاستهتار بالآخرين وتجاهلهم.

العوامل والأسباب المؤدية للعنف بصورة عامة:

هنالك العديد من العوامل التي تساهم بشكلٍ كبير في ظهور العنف وتنقسم هذه العوامل إلى:

أ- **العوامل الاجتماعية:** حيث يرى أتباع المدرسة الاشتراكية أن العنف يرتبط بالظروف الاقتصادية للمجتمع، وأن العنف يأتي كمحصلة للظروف الاقتصادية السائدة، فالعنف هو ردّة فعل لغياب وانعدام العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. وقد ربط أتباع المدرسة الايطالية العنف بعاملين: إحداهما ذاتيّ يرتبط بشخصية الفرد العنيف،

والآخر يرتبط بالبيئة والتي تعمل على تهيئة الأرضية والمناخ المناسب للسلوك العنيف.

وقد أكدت العديد من الدراسات على أن هناك علاقة بين التنشئة الاجتماعية والعنف، حيث وجد أن هنالك ارتباط قوي بين أسلوب معاملة الوالدين للأبناء والتي تنطوي على التدليل والعنف، كما ارتبط العنف عند الأبناء بعنف الأب داخل الأسرة، وبتعدد الخلافات بين الزوجين، كما تلعب الظروف الاقتصادية للأسرة دوراً مهماً في انتشار ظاهرة العنف بين أفراد الأسرة، وهذا يعني أن السلوك العنيف يرتبط بعوامل مكتسبة من الأسرة والبيئة التي يعيش فيها الفرد (عجرود، 2007).

وهناك عوامل اجتماعية مسؤولة عن انتشار العدوان والعنف وتتمثل بدور وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون وذلك من خلال ما يتمّ عرضه من أفلام وصور عن العنف ومشاهده المثيرة، وغالبا ما يتأثر أفراد المجتمع خصوصاً الأطفال بهذه المواقف فيميلون إلى العمل على تقليدها (حسين، 2007).

ب- **العوامل الأُسرية:** وتتمثل في توتّر العلاقات داخل الأسرة ووجود انقسامات داخلها، انتشار ظاهرة الطلاق وما له من تأثير نفسي على الأبناء مما يتسبب في نزوحهم نحو العنف والعدوان، غياب الأب عن البيت لفترة طويلة بسبب السفر أو السجن أو الموت يسهم بدرجة كبيرة في زيادة السلوك العدواني لدى أفراد الأسرة (حسين، 2007).

لذا نرى أن المناخ الأسري الذي يتميز بالتماسك وتوفر جوّ من الحب والحنان بين أفراد الأسرة ويتيح لهم الفرصة للتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم المختلفة بالإضافة إلى تحذّر القيم الدينية والأخلاقية من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في الحد من السلوك العدواني لدى الأطفال وجميع أفراد الأسرة.

ج- **العوامل البيئية:** تعتبر البيئة التي يعيش فيها الأفراد من أهم الأسباب التي تساعد على انتشار العنف، فنجد أن العنف يرتفع في المناطق ذات البيئة السيئة والتي تكثر فيها الأمراض والتلوث والاكتئاب، وينتشر فيها تعاطي الخمور والمخدرات، وتزداد فيها حالات الانتحار والطلاق والانحراف والتطرف والاغتصاب.

كما تلعب عوامل الضغط البيئي مثل الضوضاء والازدحام السكاني والمروري وتلوث المياه دوراً مهماً في ارتفاع مستوى العنف، بالإضافة إلى ذلك فإن نوع المسكن، ومدى توفر شروط الحياة فيه من الناحية الاجتماعية والصحية له تأثير مباشر في نزوح الأفراد نحو السلوك العنيف (عجرود، 2007).

د- **العوامل النفسية:** وتُبنى هذه العوامل على الغرائز، والعواطف، والعقد النفسية، والقلق، والاكتئاب، والغرائز تُولد عند الإنسان استعدادات فطرية ونفسية تدفعه إلى إدراك الأشياء المحيطة به (الصرايرة، 2009).

ه- **العوامل السياسية والاقتصادية:** وتشمل الاستعمار والاستبداد في الظلم، والتنديد والتنكيل، والمعارضة، والتحدي، والمقاومة، والتفاوت في مستوى الدخل بين أفراد المجتمع، وارتفاع الأسعار، وانتشار الفقر والبطالة والتي تتسبب جميعها في تفشي العنف والإرهاب واستعمال القوة والعدوان (الصرايرة، 2009).

و- **العوامل البيولوجية والنوع الاجتماعي:** وتؤثر العوامل البيولوجية في مستوى العنف والعدوان فارتفاع مستوى "التستوسيرون"[(1)] (Testosterone) أو هرمون الرجولة

(1) هو هرمون موجود عند الذكور، ويُفرَز من الخصيتين بكميات ضئيلة لدى الجنين وهو في الرحم ويتوقف الإفراز بعد الولادة إلى حين سن البلوغ فيعود الإنتاج بكميات كبيرة جداً، ويبدأ بالانخفاض بعد سن الأربعين.

وانخفاض مستوى "السيروتونين"[2] (Serotonin) يتسبب في زيادة السلوك العدواني لكل من الرجال والنساء، كما أن الذكور أكثر ميلاً إلى السلوك العنيف من الإناث، حيث بينت الدراسات الأمريكية أن حوالي 90% من حوادث الموت في المدارس كان الذكور هم المجرمون بينما الضحايا من الإناث (البداينة وآخرون، 2009).

أمّا السلوك العدواني العنيف في أي مجتمع فتتمثل أسبابه فيما يلي (حسين، 2007):

- أسباب بيولوجية: فقد دلّت أغلب الأبحاث على أن الذكور أكثر نزوحاً نحو العنف والعدوان من الإناث وذلك بسبب هرمون الذكورة.
- الرغبة في التخلص من سيطرة الكبار والتحرر من الضغوط التي يشكلونها على الأفراد والتي تحول دون تحقيق الرغبات.
- الشعور بالفشل والإحباط والحرمان.
- أساليب المعاملة غير السوية من قبل الوالدين والتي يغلب عليها النبذ والإهمال والتذبذب في المعاملة والتدليل والقسوة والعقاب.
- توتر العلاقات الأسرية وانتشار الطلاق والخلافات الزوجية والغياب المستمر للأب عن البيت.
- انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة.
- المشاهدة المستمرة لأشكال مختلفة من السلوك العدواني العنيف من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

---

(2) مادة طبيعية وأساسية ينتجها المخ والجهاز العصبي عند الإنسان من خلال تناول الأطعمة، ويساعد على تقليل مستوى الاكتئاب والقلق، وهو مسئول عن الشعور بالسعادة، ويساعد على إفرازه التعرض لأشعة الشمس.

ويرتبط السلوك العدواني عند الأفراد والجماعات في كل المجتمعات بمجموعة من الحاجات والرغبات النفسية والاجتماعية وهي (حسين، 2007):

- الرغبة في تحقيق القدرة وتأكيد الذات: فشعور الإنسان بالنقص الناتج عن افتقاره لتحقيق القدر المطلوب لتأكيد الذات يعرضه للفشل في تحقيق وجوده وإمكاناته مما يدفعه نحو السلوك العدواني والذي يقوم على الهدم والتخريب والإساءة والتدمير.
- الحاجة للحرية: فالحرّية شرط ضروريّ للصحة النفسية السوية والتي تساعد على النمو السوي، فعندما يشعر الأفراد بأنهم مسلوبي الحرية وأنه لا حول ولا قوة لهم، وأن حريتهم تعرضت للخطر والتهديد، فإنّ ذلك يولد لديهم شعور يدفعهم إلى العدوان والعنف، وقد يتحول عدوانهم من دفاعي سوي إلى مرضي هدام، يستخدم كافة الأساليب العدوانية للدفاع عن حريته.
- الرغبة في الانتقام والعدوان الانتقامي: ويهدف هذا النوع من العدوان إلى إعادة الاستقرار والعدالة، ويحدث كنوع من العقاب للمعتدي، وتكفيراً عن الذنب الذي ارتكبه، ويرى مُرتَكب العدوان أن الانتقام قد يمحو العدوان الأول وينظر إليه على أنه دين استرده الدائن من المدين.
- الإحساس بلذة التعذيب: فالفرد قد يشعر أن العدوان التعذيبي يحقق له نوعاً من الراحة والشعور بالقدرة والقوة وهو يُوقع الأذى المادي أو النفسي بالآخرين.

النظريات النفسية والاجتماعية المفسرة للعنف:

أ. النظريات السيكولوجية:

- **نظرية التحليل النفسي:**

يُرجع فرويد العنف إما لعجز الأنا عن تكييف النزاعات الفطرية الغريزية مع مطالب المجتمع وقيمه ومثله ومعاييره، أو عجز الذات عن القيام بعملية التسامي أو الإعلاء، من خلال استبدال النزاعات العدوانية والشهوانية بالأنشطة المقبولة خلقياً وروحياً ودينياً واجتماعياً، ومن الممكن أن تكون الأنا العليا ضعيفة، وبذلك تتجه الشهوات والميول الغريزية من طبيعتها إلى البحث عن الإشباع لهذه الغرائز من خلال نزوحها نحو العنف والسلوك غير السوي (عبد العاني، 2010).

ويرى فرويد أن دوافع السلوك تنبع من طاقة بيولوجية عامة، وتنقسم إلى نزاعات بنائية (دوافع الحياة) ونزاعات هدامة (دوافع الموت) وتعبر الدوافع الهدامة (دوافع الموت عن نفسها في صورة دوافع عدوانية تنتهج العنف أسلوباً لها، وقد تأخذ صورة القتل والحقد والتجني ومقرّها هو اللاشعور، وتعبّر غريزة الموت عن نفسها بصورة عدوان موجّه نحو الذات أو نحو الآخرين، وأنّ عدوان الفرد على الذات أو على الآخرين بمثابة التنفيس والتصريف للطاقة العدوانية الكامنة داخله والتي لا تهدأ إلا من خلال الاعتداء على الآخرين بالضرب والإيذاء أو الاعتداء على الذات بالتحقير والإهانة (حسين، 2007).

وبذلك ينظر إلى العدوان من وجهة نظر فرويد على أنه عبارة عن سلوك فطري وأن الغريزة العدوانية عند الفرد لها طاقة وهذه الطاقة أو القوة التدميرية لا يمكن حجزها داخل الفرد بشكل دائم، بل لابد من تفريغها نحو البيئة الخارجية وما تحويه من عناصر،

وإذا لم يتمّ التفريغ لهذه القوة نحو البيئة الخارجية والآخرين فإنها حتماً سوف ترتد إلى الذات وتعمل على تدميرها.

وترى الفرويدية الحديثة أن العنف يرجع إلى الصراعات الداخلية والمشاكل الانفعالية والمشاعر غير الشعورية نتيجة الخوف وعدم الشعور بالأمان وعدم المواءمة والشعور بالنقص العام.

ويرى أدلر (Adler) أن العدوان والقوة أسلوبان يتم من خلالهما التغلب على الشعور بالنقص والخوف من الفشل، وإنّه نتيجة عدم التغلّب على هذه المشاعر (النقص والخوف) فإن العدوان والعنف يصبحان استجابة تعويضية عن تلك المشاعر، ويضيف أن العدوان لا يعتبر دافعاً غريزياً ولكنه رد فعل انقسم إلى قسمين شعوري ولا شعوري، فالعدوان تابع للتفوق والكفاح وفي شكله المرضي نزوح نحو التدمير (الحوامدة، 2003).

وترى (كارين هورني) أن العدوان: دافع مكتسب وليس فطري كما يرى فرويد وأنّه وسيلة يحاول الفرد بها حماية أمنه، مثل الطفل القلق والذي لا يشعر بالأمن فيعمل على تنمية مختلف الوسائل لمواجهة ما يشعر به من عزلة، وقد يصبح عدوانياً ينزح إلى الانتقام ممن نبذوه أو أساءوا إليه وقد يصبح مذعناً حتى يستعيد الحب والقبول الذي فقده مرةً أخرى (حسين، 2007).

- **نظرية الإحباط – العدوان:**

يُنتج الإحباط دوماً دافعاً عدوانياً يثير في الإنسان سلوك إيذاء الآخرين، ويرى أصحاب هذه النظرية أن هذا الدافع ينخفض بعد إيقاع الأذى بالآخرين، ويطلق على هذه العملية التنفيس أو التفريغ (Aggression Catharsis)، ويؤدي الإحباط حتماً إلى العدوان،

ويُفترض أن العدوان مسبوقاً دوماً بالإحباط، ويمكن الحد من الدافع العدواني عن طريق المشاركة في الأنشطة الاجتماعية التي تعزز تقدير الذات الإيجابي (الحوامدة، 2003).

وضع (دولارد) مجموعة من القوانين السيكولوجية لتفسير العدوانية والعنف (عبد العاني، 2010) منها:

- كلّ توتّر عدوانيّ ينتج عن كبت.
- ازدياد العدوان يزداد بازدياد الحاجة المكبوتة.
- تزداد العدوانية بازدياد عناصر الكبت.
- عملية صد العدوانية تؤدي إلى عدوانية أخرى ولكن التخفيف من العدوانية يقلل ولو مؤقتاً من حدتها.
- يوجه العدوان في العادة نحو مصدر الإحباط وهو ما يسمى بالعدوان المباشر، ولكن عندما يفشل المُحبط في توجيه العدوان نحو مصدر الإحباط الأصلي، فأنه كثير ما يتم اللجوء إلى توجيه العدوان نحو مصدر آخر قد تكون له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمصدر الأصلي، ويسمى هذا العدوان عدواناً مزاحاً، مثل قيام الزوجة المُعنفة من قبل زوجها بتوجه عنفها باتجاه أطفالها، أو لجوء المعلم المُعَنف من مديره بإزاحة عنفه نحو طلابه بسبب عدم قدرته على توجيه العنف نحو المدير مباشرة.

وقد حددت النظرية أربعة عوامل تتحكم في العلاقة بين الإحباط والعدوان (الطيار، 2005) وهي:

- العامل الذي يحكم قوة استثارة العدوان مثل كمية الإحباط أو عدد خبرات الإحباط.
- عامل كف الأفعال العدوانية مثل العقاب.

- العامل المحدد لاتجاه العدوان كإزاحة العدوان.

- العامل الخافض للعدوان مثل التنفيس والتفريغ.

وتقوم فرضية الإحباط – العدوان كما أشار (أندروز وبونتا) Andrews and Bonta (حسين، 2007) على عدة مبادئ وهي:

- أنّ العدوان يكون نتيجة الإحباط وأن الإحباط يكون متبوعاً دائماً ببعض أشكال العدوان.

- أنّ قوة العدوان تتوقف على كمية ومقدار الإحباط المواجه للفرد وإن الاختلاف في مقدار الإحباط يكون دالة لثلاثة عوامل وهي:

  - قوة استثارة الاستجابة المحبطة فكلما زادت شدة الدافع الذي يهدف الفرد إلى إشباعه وتم إعاقته تزداد شدة الإحباطات وبالتالي زيادة السلوك العدواني.
  - درجة التعارض مع الاستجابة المحبطة.
  - عدد الإحباطات فكلما تراكمت الإحباطات تزايدت السلوكيات العدوانية.

- أن قوة الكف عن السلوك العدواني تتناسب طردياً مع مقدار العقاب المتوقع نتيجة السلوك العدواني.

- إن إثارة العدوان تكون قوية ضد الفرد الذي يُنظر إليه على أنه الشخص المسؤول عن الإحباط.

- أن وقوع السلوك العدواني وتنفيذه يتبعه خفض مؤقت نتيجة التنفيس، أي أن العدوان على مصدر الإحباط يؤدي إلى تفريغ الطاقة النفسية ويخفف من إثارة العدوان.

وقد وجهت انتقادات عديدة إلى هذه النظرية وتتمثل بوجود انفعالات أخرى بجانب الإحباط ممكن أن تؤدي إلى العدوان ومنها الخوف، وان الإحباط ليس سبباً للعدوان

والعدوان ليس بالضرورة أن يكون نتيجة الإحباط، فنجد أشخاص محبطين ولكنهم لا يعتدون، وفي المقابل يكون هناك أشخاص غير محبطين ولكنهم يعتدون، كما أن الشخص المُحبط قد لا يعتدي إذا ما خاف من العقاب أو فشل في تحديد مصدر إحباطه.

- **نظرية ماوسن (Mawson):**

تركز هذه النظرية على التراكيب الفسيولوجية والنظم الداخلية الفسيولوجية في الإنسان، حيث ينظر إلى العنف كميكنزم للتهدئة الذاتية من خلال إثارة النظم المعرفية في الدماغ والدخول في السلوك العنيف فيصيب الفرد حالة من الإثارة والتي تؤدي إلى إثارة الاستجابة للتهديد، وبعد حدوث العنف يهدأ النظام وتنخفض الإثارة الفسيولوجية.

وتقول إحدى فرضيات هذه النظرية: إن الناس الذين يكونون في حالة هيجان وغضب، يعتدون على الآخرين، ليتخلصوا من هذه الحالة غير المريحة، ويسعوا إلى الارتياح، وأن مجموعة الطلبة المعروفة بالباحثة عن الشجار (Fight-Seeker) يسعون إلى الصراع والعنف لكي يهدءوا فسيولوجيا، وهم يتشاجرون أكثر من غيرهم، ويشعرون بالارتياح بعد الشجار (البداينة وآخرون، 2009).

- **النظرية البيولوجية (الغريزية):**

وتقول النظرية أن العنف متأصل في الطبيعة الإنسانية، وهو نتاج غريزة فطرية، موجودة في الشخص منذ ولادته، ويمتاز الإنسان بالنزعة الأنانية فهو يسعى دوماً لتقديم مصالحه على مصالح الآخرين، وهذه النزعة الأنانية هي التي تدفعه إلى استخدام العنف ضد كل من يعترض تحقيق تلك المصالح، ويعتبر العنف محصلة للخصائص البيولوجية للإنسان، وأن هناك علاقة بين العنف والجهاز العصبي المركزي، وينظر إلى العنف على أنه حاجة أساسية وضرورية للمجتمع، ويرى أصحاب هذه النظرية وجود اختلافات في

التكوين الجسماني للمجرمين عن الأفراد العاديين، ويشير أصحاب النظرية أن هرمون الذاكرة (الأندروجين) هو السبب المباشر لوقوع العنف بدرجات كبيرة بين الرجال (أخو رشيدة، 2009) (عبد العاني، 2010).

ويقر العلماء بوجود علاقة بين العنف والظروف المختلفة للتركيبات الجينية والهرمونية، ومن وجهة نظرهم أن منطقة الجبهة الأمامية والجهاز الطرفي مسئولة عن السلوك العنيف لدى الإنسان، وعندما تم استئصال بعض التوصيلات العصبية عن المخ انخفضت نسبة التوتر والعنف وأصبح هناك حالة من الهدوء لدى هؤلاء الأشخاص، ويحدث العكس عند تعرض هذه المناطق للاستثارة بواسطة التيار الكهربائي، وكذلك يعتقد أصحاب النظرية البيولوجية أن زيادة عدوانية الذكور مقارنة بالإناث عائد في الأصل إلى وجود علاقة بين هرمون الذكورة والعدوان (الحوامدة، 2003).

ب. النظريات الاجتماعية:

- **نظرية التعلُم الاجتماعي:**

وتعتبر من أكثر نظريات تفسير العنف شيوعاً وتفترض أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم تبدأ بالأسرة، حيث يشجع بعض الآباء أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف، ويطالبونهم بألا يكونوا ضحايا العنف، وينتشر هذا السلوك كثيراً في بيئتنا الأردنية عندما نجد الأب والأم يطلبون من أبنائهم دوماً أخذ حقوقهم بأيديهم خصوصاً في المدرسة والأماكن العامة، فيترعرع هؤلاء الأبناء على هذا السلوك الخاطئ والذي يشجع على العنف، كما يجد الطفل أن الوسيلة الوحيدة التي يحل بها والده الخلافات مع الجيران

تستند إلى العنف فيتربى على هذا السلوك، ويمكن تعميم ذلك على الكثير من السلوكيات الخاطئة الأخرى والتي يكثر انتشارها في مجتمعاتنا اليوم (الحوامدة، 2003).

وتقوم نظرية التعلم الاجتماعي على الفرضيات التالية: (ويتمر، 2007).

- العنف يتم تعلمه من خلال الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام.
- أن العديد من التصرفات التي يقوم بها الآباء أو المعلمون والتي يتم فيها استخدام العقاب بهدف التربية والتهذيب غالباً ما تعطي نتائج سلبية.
- إن العلاقة المتبادلة بين الآباء والأبناء والخبرات التي يمر بها الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، تشكل شخصية الفرد عند البلوغ، لذلك فإن سلوك العنف يُنقل عبر الأجيال.
- إن إساءة معاملة الطفل في المنزل يؤدي إلى سلوك عدواني تبدأ آثاره في حياته المبكرة (الطفولة الأولى) ويستمر في علاقته مع أصدقائه وإخوانه، وبعد ذلك مع والديه ومدرّسيه.

ويقول البداينة وآخرون أن السلوك العدواني سلوك مُتَعَلم، كما يقل دور العوامل البيولوجية في تكوين السلوك العدواني العنيف مقارنة مع دورها في الحيوانات الأخرى، وأن العنف سلوك يُصان أساساً من خلال التعلم الملحوظ أو الخبرة المباشرة والتنظيم الذاتي مثل التعزيز أو التأنيب الذاتي عند الفرد (البداينة وآخرون، 2009).

ويرى "باندورا" Bandura في نظريته في التعلم الاجتماعي والمشار إليها في (عجرود، 2007) أن الطفل يتعلم العدوان والعنف كما يتعلم أنواع السلوك الأخرى، وأن التعرض للعنف يُقدم معلومات فنية تزيد من ثقة الفرد في القدرة على القيام بأعمال العنف، ومعلومات عن عواقب العنف بطريقة معينة وفي موقف معين.

وقد ذكر "باندورا" ثلاثة معايير لتحديد السلوك العدواني (حسين، 2007) وهي:

- خصائص السلوك العدواني مثل العدوان الجسمي وشدة السلوك.
- خصائص الشخص المعتدي (عمره، جنسه، سلوكه في الماضي).
- خصائص المُعتَدَى عليه.

كما يرى باندورا بأن هناك طرق تدفع الفرد إلى السلوك العدواني وهي:

- التعزيز الخارجي من البيئة للفرد العدواني مثل تشجيع الوالدين للسلوك العدواني الذي يقوم به أطفالهم.
- التعزيز الذاتي ويشمل ما يقوم به الفرد من تعزيز لنفسه على أساس النتائج المتحققة من ممارسة السلوك العدواني.
- التعزيز البديل ويشير إلى ملاحظة سلوك الآخرين فإذا ما تم معاقبة الآخرين على السلوك العدواني فإن ذلك يكون دافع للفرد بالابتعاد عنه والعكس صحيح.

- **مدرسة التنشئة الاجتماعية:**

وتفترض هذه المدرسة أن العنف يُتعلم ويُكتسب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، كما يتجرّع الإنسان مشاعر التمييز العنصري أو الديني، ويؤكد ذلك أن مظاهر العنف توجد بشكل واضح في بعض الثقافات وتقلّ في ثقافات أخرى، فبعض الثقافات الفرعية التي تُمجد العنف ترتفع فيها نسبة الجريمة، كما يسود العنف في المجتمعات الذكورية التي تعطي السلطة للرجال والذين يبرّرون العنف الذي يقومون بممارسته، بالإضافة إلى ما يسود المجتمع من توجهات فكرية مؤيدة أو معارضة للعنف متمثلة في الأمثال والعرف والثقافة السائدة والعادات والتقاليد (عبد العاني، 2010).

- **الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسير العنف:**

ويقوم هذا الاتجاه على تكامل الأجزاء في كل واحـد والاعتمـاد المتبـادل بـين العناصر المختلفة للمجتمع الواحد، لذلك فإن أيّ تغيير في أحد الاجزاء من شأنه أن يحدث تغيرات في الاجزاء الأخرى فالعنف له دلالاته داخل السياق الاجتماعي، فهو إمّا أنْ يكون ناتج عن فقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو نتيجة لفقدان الضبط الاجتماعي الصحيح، أو نتيجة لاضطرابات في أحد الأنسقة الاجتماعية مثل النسق الاقتصادي أو السياسي أو الأسري، أو نتيجة لسيادة اللامعيارية في المجتمع واضـطراب القيم (المحمود وزميله، 2005).

- **نظرية الصراع في تفسير العنف:**

تقوم هذه النظرية على الفكر الماركسي والتي تُعيد العنـف فـي المجتمـع إلـى الصراع وخصوصاً الصراع الطبقي، بالإضافة إلى الصراعات الأخرى والتي تحدث في المجتمع من صراعات سياسية وإثنية ودينية، وصراع المصالح والصراع على الـسلطة، ويوفر الصراع هنا التربة الخصبة والبيئة الملائمة لزيادة مظاهر العنف، خصوصاً فـي ظل عدم توازن القوى، فيستغل الطرف الأقوى الفرصة ويبدأ بفرض هيمنته على الطرف الأضعف وتستمر وتتسع بذلك دائرة العنف.

والعنف الذي يحدث في المجتمع هو ميراث من الظلم التاريخي ومعاناة الأقليات والفئات الضعيفة في المجتمع، ويرى أصحاب النظرية أن العنف وسيلة قوية في الحرب بين الجنسين ومشكلات التمييز العنصري والتي سيطرت على العقول خلال فترة من الزمن (المحمود وزميله، 2005) (عبد العاني، 2010).

- **نظرية المخالطة الفارقة (إدوين سيثر لاند) Edwin Sutherland:**

تُنسب هذه النظرية إلى عالم الاجتماع الأمريكي (إدوين سيثر لانـد) وتـرى أن السلوك العنيف يتم تعلمه من قبل الفرد وذلك من خلال المحيط الاجتماعي الذي يختلط به، وكلما زادت درجة التقارب والاختلاط بين الفرد والجماعة المحيطة به زادت فرص التعلم والاقتناع والميل إلى السلوك العنيف، وتقول هذه النظرية أن الأسرة ومن ثم المدرسة هما أكثر المحيطات التي توفر للفرد الفرصة لتعلم السلوك العنيف وذلك بحكم التفاعل المستمر معهما (العقول، 2011).

وتعتبر إحدى نظريات المدرسة الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي، وبحسب صاحب النظرية، يعتبر السلوك الإجرامي سلوك مـتَعلَم يتعلمـه الفـرد مـن المحـيط الاجتماعي، فكلما كان التقارب بين الفرد ومحيطة مرتفع ارتفعت إمكانية التعلم والاقتناع، فالفرد إمّا أن يحاط بقوة معادية للجريمة أو مؤيدة لها، وتبعاً للمخالطة يحـصل التـدريب والتعلم، فإذا تغلب الرأي المعادي للجريمة لدى الجماعة المُختلط بها، فإن الفـرد سـوف يصبح معادي للجريمة، والعكس صحيح.

- **نظرية ثقافة العنف:**

وتعتبر من النظريات الحديثة في تفسير العنف، وتفترض وجـود ثقافـة للعنـف تتجسد فيها اتجاهات المجتمع نحو العنف، كتمجيد العنف في الروايات والإعلام، وإتبـاع معايير اجتماعية تقوم على أفكار خاطئة ومغلوطة مثل "الغاية تبـرر الوسـيلة " ونـشر قوانين التنافس في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية إلـى حـدود اعتبارهـا القـوانين الأساسية للبقاء مما يساعد على وجود العنف ويزيد منه، وصولاً إلى وجود ثقافات أساسية أو فرعية تمجد العنف وتبرر استخدامه وتعطيه الصفة الشرعية (عجرود، 2007).

وتقوم هذه النظرية على أن العنف يكمن في شيوع ثقافة العنف وقبولها داخل المجتمع، من خلال تصريح المجتمع لإفراده باللجوء إلى العنف لحل الصراعات والخلافات على جميع المستويات المحلية، أو القومية أو العائلية، وتُحدد الثقافة الفرعية للعنف كما بين وولفجانج (Wolfgang) وفير كوتي (Ferracuti) الأطر العامة الموجهة للعنف مع تدعيمها بتبريرات أخلاقية لاستخدام العنف والعدوان كوسيلة مقبولة لحل مشكلات الحياة اليومية (الصرايرة، 2006) (عبد العاني، 2010).

- **نظرية الضبط الاجتماعي:**

تقوم هذه النظرية على الفرضية التالية: "أن سلوك العنف المرتكب من الطلبة داخل الحرم الجامعي هو ناتج عن ضعف أو تفكك الرابطة بين الطالب والمجتمع الجامعي". وتعتمد على قوة الرابطة والعلاقة بين الفرد والمجتمع، وقد بين هرشي العناصر التي تعتمد عليها العلاقة الرابطة بين الطالب والمجتمع ومنها (الصرايرة، 2006):

- التعلق: فكلما تمكن الطالب من الالتزام أو تكوين علاقات بأشخاص مهمين بالنسبة له كالارتباط بعلاقة صداقة أو زمالة قلت ممارسته للسلوكيات العنيفة، ولكن عند خروجه عن الجماعة فأنه يلجأ غالباً إلى العنف.
- الانغماس: فكلما كان الطالب منشغلاً بالنشاطات الاجتماعية السوية والتي يمارسها بشكل يومي فإن ذلك سوف يقلل من مشاركته في السلوكيات العنيفة بسبب استنزاف النشاطات السوية لمعظم الوقت المتاح له.
- الالتزام: ويعني أن الطالب الملتزم بقوانين الجامعة عادة لا يلجأ إلى السلوك العنيف في تحقيق أهدافه التي يسعى إليها، بعكس الطالب غير الملتزم والذي يجد في سلوك العنف وسيلة لتحقيق الذات.

– المعتقد: ويشير إلى مدى امتثال الفرد لعرف الجماعة، فالطالب الذي يرتكب السلوك العنيف لا يحترم قوانين وأنظمة الجامعة بعكس الطالب الذي لا يرتكب سلوكيات العنف بسبب الاحترام للأنظمة والقوانين، وتفترض النظرية وجود نظام للقيم ضمن المجتمع وأن السلوك العنيف يظهر بالنسبة للطالب باختراقه لأنظمة الجامعة والقيم السائدة فيها.

ج. النظريات السيكولوجية الاجتماعية:

- **النظرية المعرفية:**

ترى هذه النظرية أن العنف يأتي نتيجة الغضب وأفكار العدوان والتي يتم اكتسابها من خلال التعلم والتطور والتي من الممكن أن تُعدَّل أو تُثار كوسائل منع العدوان والعنف. ومن خلال النموذج الذي طوّره دوج (Dodge) والمعروف بنموذج معالجة المعلومات الاجتماعية (Social Information Processing Model) يظهر الأطفال العدوانيين نقصاً معرفياً وتحيّزاً للسلوك العدواني عند مقارنتهم بالآخرين خلال حل مشكلاتهم الاجتماعية (البداينة وآخرون، 2009) (عبد العاني، 2010).

وقد حدد (كريك ودوج) عدة خطوات في المعالجة المعرفية الاجتماعية (حسين، 2007) وهي:

الخطوة الأولى: وتشمل التشفير أو الترميز للمثيرات الداخلية والخارجية.

الخطوة الثانية: وتتضمن التفسير للمثيرات الاجتماعية التي تم تشفيرها في الخطوة الأولى.

الخطوة الثالثة: وتشمل تحديد الأهداف لدى الفرد داخل الموقف الاجتماعي.

الخطوة الرابعة: وهي توليد وبناء الاستجابة الممكنة في الموقف الاجتماعي والتي تتضمن استراتيجيات تحقيق الهدف الذي تم تحديده في المرحلة السابقة.

الخطوة الخامسة: اتخاذ القرار بشأن الاستجابة أو تقويم الاستجابة.

الخطوة السادسة: تفعيل أو تمثيل الاستجابة التي تم اختيارها سلوكياً.

أما نموذج النصّ المعرفي (Cognitive – Script model) والمطور من قبل هوسمان وإيرون فيقول أن السلوك العدواني هو نتيجة لبرنامج أو نص تم تعلمه في مرحلة الطفولة، وان هذا النص يبقى في ذاكرة الطفل على مر الزمان من خلال الإعادة والأحلام والملاحظة، أو استرجاع السلوك الفعلي من الذاكرة، ويتأثر سلوك الإفراد بمعتقداتهم ومعتقدات أهلهم حول مفهوم السلوك السوي، وتساعد هذه المعتقدات على تنمية السلوك غير المناسب والعنيف في تصرفات الأطفال (البداينة وآخرون، 2009).

- **نظرية الاتجاه الفينوميتولوجي الظاهراتي:**

بنى هذا الاتجاه افكاره على فلسفة (هوسرل) و(شوتز) وتقوم هذه النظرية على قضايا عديدة وهي (المحمود وزميلة، 2005):

- القصد الموجه للسلوكيات.
- الخبرة الذاتية للفرد في علاقته مع الآخرين.
- الاهتمام بالخبرة الشعورية.
- ما يمتلكه الفرد من مبادأة في العمل الاجتماعي.
- الاستعدادات الداخلية للفرد.
- عدم الاهتمام بدراسة أعمال الآخرين وتجاربهم السابقة.

وبذلك فإن الباحث الفينوميتولوجي لا يعتقد بصحة الافتراضات السببية ويميل نحو الأخذ بتصور الحياة الاجتماعية من خلال رؤى الأفراد وأفكارهم الخاصة بهم.

- **المنظور الفسيولوجي للعدوان:**

يُنظر إلى العدوان على أنه سلوك بدائي له جذور فسيولوجية، وأن هنالك علاقة بين العدوان والهيبوثلاموس في المخ، والذي يتحكم في العمليات التلقائية مثل درجة حرارة الجسم وضربات القلب والهرمونات والعمليات الدافعية والانفعالية، ووجد أن الهيبوثلاموس والاميجدالا هي جزء من الجهاز العصبي يرتبط بالسلوك العدواني، وقد دلت العديد من الدراسات أن هناك علاقة بين هرمونات الذكورة والعدوان، وأن التغير في مستوى الهرمونات يؤثر في سلوك الفرد، كما وجد أن مستوى هرمون الذكورة مرتفع عند المجرمين الرجال بعكس النساء.

ويرى آخرون عدم وجود ارتباط بين هذه الهرمونات والسلوك العدواني، كما أن الزيادة في مستوى هرمون الذكورة ليس السبب الوحيد المسئول عن السلوك العدواني والعنيف ولكن هنالك العديد من المثيرات والظروف البيئية الخارجية التي تؤدي إلى حدوث السلوك العنيف من قبل الفرد مثل العقاقير والمخدرات.

وقد دلت العديد من الدراسات على وجود علاقة بين تعاطي المخدرات والعقاقير والكحول وبين العدوان والعنف، حيث يعتبر انخفاض تقدير الذات ونقص المسؤولية وتعاطي المخدرات أهم الخصائص النفسية للشخص العنيف، وان الحد من تعاطي المخدرات والكحوليات يخفف من السلوك العدواني والسلوك العنيف.

ولا يعتبر تعاطي المخدرات والكحوليات هو السبب الوحيد للعنف، فالعنف والعدوان هو حاصل التفاعل بين الحالة الفسيولوجية للفرد والمثيرات في البيئة الاجتماعية والتي تتمثل في ردود الفعل البيوكيميائية والفسيولوجية في جسم الفرد، والوظائف المعرفية والسياق الاجتماعي والسمات الشخصية والعوامل الموقفية والتي تلعب جلها دوراً

بارزاً في نشأة وظهور السلوك العدواني والسلوك العنيف (عبد العاني، 2010) (دينيسوف، 1982) (حسين، 2007).

العنف الأسري في الأردن:

تعتبر الأسرة اللبُنة الأساسية والتي تُشكل الأسس الأولى من حياة الأفراد، قبل الانتقال إلى المدرسة والمجتمع لتكميل منظومة التربية الفردية، حيث تُمثل الأسرة والمدرسة والمجتمع الثالوث الذي يُشكل الشخصية الفردية ويعمل على بنائها، ولما كان الطالب الجامعي هو جزء من الأسرة فأن السلوك الذي ينتهجه في حياته الجامعية لا بد أن يتأثر بالمحيط الخارجي له والذي تعتبر الأسرة أهم أركانه، فما يشاهده الطالب الجامعي من عنف يمارس داخل الأسرة أو عاشه في طفولته لابد أن يتأثر به خلال فترة تواجده على مقاعد الدراسة، مما ينعكس سلباً على سلوكه داخل الحرم الجامعي وخارجه.

وقد لوحظ من خلال البيانات والأرقام الواردة في الجداول والمعلومات التالية التزايد المستمر في حجم قضايا العنف الأسري في المملكة من سنة إلى أخرى مما يُدلل على حجم الخطر الذي يتسبب به هذا النوع من العنف على كافة فئات المجتمع، وأن هذا التزايد في حجم العنف الأسري يرافقه كما شاهدنا سابقا تزايداً مماثلاً في حجمي العنف المجتمعي والعنف الجامعي، مما يؤكد أن هنالك تأثير متبادل بين عناصر الأنواع الثلاثة من العنف.

جدول رقم (1): أعداد المجني عليهم في الجرائم الجسدية ألتي تعاملت معها إدارة حماية الأسرة

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
1998	35	62	97
2007	43	561	604
2008	23	98	529
2009	57	893	950

المصدر: للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011.

جدول رقم (2): أعداد المجني عليهم في الجرائم الجنسية ألتي تعاملت معها إدارة حماية الأسرة

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
1998	87	104	191
2007	333	446	779
2008	251	444	695

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011.

وتشير إحصائيات المركز الوطني للطب الشرعي أن عدد الحالات التي راجعت عيادات الطب الشرعي والمتعلقة بالعنف الأسري والعنف الجنسي قد بلغت 1371 حالة عام 2009 وارتفعت إلى 2137 حالة في عام 2010 (الدار نيوز، 2011).

العنف المجتمعي في الأردن:

أ. أسباب العنف المجتمعي في الأردن:

تم تصنيف أسباب المشاجرات والمشاكل في المملكة من خلال واقع سجلات الأمن العام في دراسة أجراها عدد من الخبراء في الجامعة الأردنية عام 2011 إلى (الرشيد، 2012).

- خلافات عائلية وبنسبة 29.1%.
- خلافات مالية وبنسبة 64.1%.
- ثأر قديم وبنسبة 6.6%.

وتتلخص أسباب العنف المجتمعي في الأردن في الأسباب التالية (الرشيد، 2012) (نواصرة، 2012):

- تنامي دور الأطر التقليدية (العائلة، العشيرة، مسقط الرأس) كهويات فرعية، حيث أصبحت مرجعية بين الفرد والدولة.

- تغير نمط السلطة والقيادة في العشيرة وانتقالها من شيوخ العشائر التقليدية إلى سلطة أصحاب النفوذ الاقتصادي والمالي والسياسي داخل العشيرة واستخدموا سلطاتهم في تحقيق مصالح لا تمت بصلة لمصالح العشيرة.
- استخدام القضاء العشائري في حل الخلافات دون وجود اختصاص قضائي، والتوسع في استخدام العرض العشائري في الكثير من القضايا غير العشائرية تسبب في التوسع في أعراف المجتمع على حساب القانون وهيبته.
- العنف المجتمعي أحد مظاهر الأزمة التي يعيشها الشباب بسبب البطالة والإحباط السياسي والنفسي والاجتماعي.
- التحولات الاقتصادية السريعة وظهور العولمة واقتصاد السوق وتراجع دور الدولة التنموي والاجتماعي والتوجه الحكومي نحو خصخصة القطاع العام، كل هذا ترك آثار سلبية على المواطنين وساهم في انتشار العنف المجتمعي.
- تولد حالة من الإحباط والعنف نتيجة التزايد المستمر في نسبة الفقر وتدني الدخل لأغلبية المواطنين خصوصاً في المحافظات.
- التفاوت في توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع المختلفة ساهم في زيادة النظرة السلبية للشباب نحو الأداء الاقتصادي للحكومات المتعاقبة والطبقات الاجتماعية ذات الثروة الكبيرة.
- عدم احترام القانون والمضي في التطاول عليه بسبب ضعف الثقافة القانونية عند المواطنين وانعدام الثقة بالعدالة في تطبيق القانون بالتساوي على جميع الفئات.
- ضعف الوازع الديني وتدني المستوى الأخلاقي والثقافي.
- وجود مغريات وعناصر الفساد في المجتمع.

- تعاطي المخدرات وزيادة معدلات الجرائم.

- الشعور بعدم المساواة وانعدام العدالة وانتشار التمييز والواسطة والمحسوبية في كافة الممارسات المؤسسية وفي مختلف مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية.

ب. أبعاد العنف المجتمعي في الأردن:

بلغ عدد المشاجرات الجماعية والعشائرية في العام (2006) (297) مشاجرة جماعية وعشائرية، ارتفعت إلى (488) مشاجرة عام (2007)، وإلى (600) مشاجرة عام (2010) في مختلف أنحاء المملكة، وفي الربع الأول من عام (2012) وقعت (28) مشاجرة جماعية (نواصرة، 2012). ولما كانت الجامعات هي جزء من المجتمع الأردني تؤثر وتتأثر فيه، فأن العنف الجامعي هو جزء من العنف المجتمعي، بل يمكن القول أنه انعكاس للعنف المجتمعي وامتداد له.

فقد بلغ عدد المشاجرات الجامعية (767) مشاجرة جامعية بين عامي (1995-2007) منها (17) مشاجرة عام (2007) و(82) مشاجرة عام (2006) و(41) مشاجرة عام (2005). وقد بلغ معدل المشاجرات الجامعية خلال نفس الفترة الزمنية نحو (64) مشاجرة سنوياً، أي بمعدل مشاجرة كل أسبوع تقريباً (نواصرة، 2012).

وبلغ عدد المشاجرات الجامعية في السنوات الأربعة الأخيرة (296) مشاجرة، موزعة على (71) مشاجرة في العام (2010) نتج عنها حالة وفاة واحدة، و(88) مشاجرة في العام (2011) ونتج عنها حالة وفاة واحدة، و(79) مشاجرة في العام (2012) نتج عنها حالة وفاة واحدة أيضاً، وفي عام (2013) بلغ عدد المشاجرات الطلابية (58) مشاجرة نتج عنها أربع حالات وفاة (الجندي، 2013).

وقد لوحظ من خلال البيانات الخاصة لصور وأشكال العنف والجرائم المختلفة، أن هذا العنف يتجه باستمرار نحو التزايد وهذا ما تؤكده البيانات الواردة في الجـــداول (3، 4، 5) التالية:

جدول رقم (3): عدد الجرائم المرتكبة في المملكة خلال الفترة (2007–2012)

السنة	عدد القضايا	نسبة الزيادة أو النقص
2007	22280	–
2008	23761	+06.65
2009	24727	+04.07
2010	26878	+08.70
2011	31475	+17.10
2012	32929	+04.62

المصدر: مديرية الأمن العام، 2012.

جدول رقم (4): عدد الجرائم المرتكبة في المملكة من قبل الطلاب مقسمة إلى جنح وجنايات خلال عامي (2011 و2012)

السنة	الجرائم الجنائية	الجرائم الجنحوية	المجموع
2011	1006	1679	2685
2012	977	1657	2634

المصدر: مديرية الأمن العام، 2012.

جدول رقم (5): عدد جرائم المخدرات المرتكبة من قبل الطلبة خلال عامي (2011 و2012)

السنة	تعاطي	حيازة	اتجار
2011	16	226	15
2012	13	217	18

المصدر: مديرية الأمن العام، 2012.

وفي قراءة سريعة للجداول والأرقام والبيانات السابقة نجد مايلي:

1- التزايد المستمر في أعداد الجرائم المرتكبة في المملكة خلال السنوات الستة الماضية، وهذا مؤشر على أن هنالك حالة من عدم الاستقرار في المجتمع الأردني تؤدي بفئة كبيرة من أفراده إلى الإقدام على ارتكاب هذه الجرائم المتنوعة والتي تنعكس آثارها على المجتمع ككل من جميع النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، فلا بد من مراجعة هذه الجرائم لمعرفة الظروف التي دفعت مرتكبيها للإقدام عليها، ومحاولة وضع الحلول للحد منها ومن آثارها.

2- أن هنالك نسبة من الجرائم وصلت إلى حدود (8%) في عامي (2011و 2012) قد ارتكبت من قبل الفئة المتعلمة والشابة وهي فئة الطلاب في المدارس والجامعات، وهذا مؤشر أخر أشدُ خطورةً من المؤشر الأول، لأن هذه الفئة هي التي تُبنى عليها آمال المستقبل، وعلى أكتافهم تقوم دولة الغد.

3- ارتفاع أعداد الطلاب المتورطين في قضايا المخدرات سواء كان ذلــك بالتعــاطي أو الحيازة أو الاتجار، وهذا مؤشر يدق ناقوس الخطر، لما لهذه الآفة القذرة من مخاطر على حياة أفراد المجتمع بعامة والشباب بخاصة، وقد دلت أغلب الدراسات أن تعاطي المخدرات من الأسباب الرئيسية لارتكاب الجرائم، والنزوح نحو السلوكيات العنيفة.

4- التسارع والتزايد في أعداد المشاجرات العشائرية والجماعية، وآثر ذلك على منظومة الاستقرار التي يعيشها هذا المجتمع منذ سنوات بعيــدة، وبــالرغم مــن الخلافــات العشائرية التي كانت تحدث بين الحين والأخر في القِدم إلا أن هذه الخلافــات كانــت سرعان ما يجري حلها واحتوائها ضمن نطــاق المنطقــة التــي تقطنهــا العــشائر المتجاورة، ولكن لوحظ في السنوات الأخيرة حدوث نوع من الانفلات أو التمرد على

النظم العشائرية، مما أدى إلى توسع نطاق العنف المجتمعي والذي تعتبـــر(العــشيرة والشباب) من أهم مصادره في هذا البلد، وأصبحت المشاجرات العشائرية وما ينـــتج عنها من آثار تشكل مصدر قلق للجهات الأمنية والحكومية وعلى أعلى المستويات.

5- ارتفاع أعداد المشاجرات الطلابية من سنة إلى أخرى، وزيادة الآثار الناجمـــة عنهـــا حتى أنها وصلت إلى حدود القتل، وأصبحت الجامعات مُصدرة للعنـــف المجتمعـــي وذلك يتبين من خلال انتقال عدد كبير من المشاجرات الجامعية إلـــى أمـــاكن ســـكن عشائر وأهالي الطلبة.

الفصل الثالث

العنف في الجامعات الأردنية

مفهوم العنف الجامعي (الطلابي):

لا يختلف مفهوم العنف الطلابي والعنف الجامعي كثيراً عن مفهوم العنف بشكلٍ عام والذي تم التطرق إليه سابقاً، لأن ما ينطبق على العنف الجامعي والطلابي ينطبق على أغلب أنواع العنف الأخرى وإن اختلف عنها في بعض أسبابه وصوره وأنماطه وآثاره، لذا فإننا نرى هنا إضافة بعض التعريفات التي تناولت مفهوم العنف الطلابي والجامعي بشكلٍ مباشر.

حيث يشير مفهوم العنف الطلابي إلى أي شكل من أشكال ألإيذاء أو الاعتداء سواء كان ذلك بالقول أو الفعل الذي يمارسه الطالب داخل الحرم الجامعي، ويمكن أن يتسبب بالضرر للآخرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (المخاريز، 2006).

كما يُعرف العنف الجامعي على أنه أي فعل أو رد فعل لسلوك عدواني يقوم به الطالب، ويتسبب في إلحاق أذى جسمي أو نفسي بالآخرين، ويُلحق الأذى أيضا في الممتلكات العامة والخاصة (أخو رشيدة، 2009، ص7).

والعنف الطلابي هو "أنماط هجومية أو قهرية من السلوك تشمل الإيذاء الجسدي أو الإساة النفسية أو الاستغلال الاقتصادي أو إتلاف الممتلكات التي يقوم بها بعض الطلبة ضد زملائهم أو مدرسيهم أو الاعتداء على قوانين الجامعة وممتلكاتها" (الحوامدة، 2003، ص99).

ويُشار إلى العنف الطلابي على أنه مجموعة من الممارسات الإيذائية النفسية أو البدنية أو المادية، والتي يقوم بها الطلبة وتؤدي إلى إلحاق الضرر بالمعلمين والإداريين،

أو بممتلكاتهم الشخصية أو المدرسية، ويهدف الطلبة من ذلك إيذائه وإيقاع الضرر بهم والانتقام منهم (الصرايرة، 2009، ص139).

ويرى الباحث أن جميع التعريفات السابقة والتي تناولت مفهوم العنف الجامعي اتفقت على أن العنف الجامعي هو ذلك السلوك الذي يمارس داخل أسوار وحرم الجامعات، ويتخذ شكل من أشكال الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الاقتصادي، ويترك آثارا سلبيةُ على كلٍ من الطلاب والجامعات، وبذلك يمكن للباحث أن يُعرف العنف الجامعي على أنه (كل ما يقع داخل أسوار وحرم الجامعات من أفعال وسلوكيات وتصرفات غير سوية من قبل الطلبة الجامعيين، وينتج عنها أشكال متعددة من الإيذاء الجسديّ والنفسيّ والاقتصادي والاجتماعي، وتترك آثارا خطيرةً على كلٍ من الطلبة والجامعات والمجتمع والدولة ككل).

أشكال وصور العنف الجامعي:

يُصنف العنف الجامعي إلى أنواعٍ مختلفةٍ ووفق معايير مختلفة، وبشكلٍ عام يمكن تمييز أربعة أنواع للعنف الجامعي كالتالي (البردعي، 2002):

أ. **العنف الفردي (Individual Violence):** ويمارس من قبل شخص أو فرد بأي صورة لفضية أو بدنية نحو فرد آخر، وهو كثير الانتشار في الجامعات الأردنية، ويُشكل النواة التي ينطلق منها العنف الجماعي، فالعنف الفردي سرعان ما يتحول إلى عنف جماعي داخل الحرم الجامعي، ويبدأ بالتطور بسبب تدخل الأطراف الأخرى مع أنه كان بالإمكان تلاشيه في اللحظات الأولى لوقوعه.

ب. **العنف الجماعي (Collective Violence):** وهو العنف الذي يمارس من قبل جماعات كبيرة من الطلاب داخل الحرم الجامعي، وينتشر هذا النوع من العنف في

الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وتكمن خطورة هذا النوع من العنف في الطريقة التي يتطور بها، فالمشكلة عادةً ما تبدأ بشكل صغير سرعان ما تزداد الأعداد المشاركة فيها عن طريق التحشيدات من داخل الجامعة أو من خارجها، فالعنف الجماعي مُغذى جغرافياً وعشائرياً من داخل الجامعة وخارجها.

ج. **العنف المادي (Physical Violence)**: وهو قيام الفاعل بتخريب وتدمير المرافق والممتلكات الخاصة بالجامعة والدولة والممتلكات الخاصة بالأفراد أيضا، بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية، وهذا النوع من العنف يحاول البعض جره إلى خارج أسوار الجامعة خصوصاً إذا ما ارتبط بأسباب سياسية واجتماعية كبرى تُحرك فئات المجتمع الأخرى مثل الأحزاب الجماعات المعارضة للسياسة الحكومية.

د. **العنف المعنوي (Spiritual Violence)**: وهذا النوع من العنف موجه نحو التأثير على حريات الآخرين وأفكارهم، وهدم المعاني والرموز داخل الجامعة، فيمارس بعض الطلاب العنف من اجل إسكات المنادين بحرية الفكر والكلام والتعبير، وحرية العلاقات داخل الجامعة، بحجة أن هؤلاء أداة بيد جهات خارجية ولا يهدفون إلى تحقيق مصلحة الجامعة بقدر ما يهدفون إلى تحقيق مصالح جهات خارجية، مما يعمل على إذكاء نار العنف بين هذه الاطياف، وقد تلعب العشائرية والتعصب دوراً هاماً في إحداث هذا النوع من العنف.

ويرى العمر والمشار إليه في (بركات، 2011) بأن أشكال العنف التي قد تحدث في الجامعات ناتجة عن الانشقاق عن معايير الجامعة والمجتمع وارتباطها بمجموعة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية، والتي تعمل متحالفة أو مجتمعة على ظهور السلوك العنيف داخل الحرم الجامعي والتي تتمثل في أحد الأشكال التالية:

حرق النباتات، تدمير الممتلكات، التصادم مع رجال الأمن، التعصب الفئوي، إطلاق الشعارات والهتافات.

ويمكن تصنيف العنف وفق معايير مختلفة كالأتي (أخو رشيدة، 2009)

1- العنف حسب معيار الفاعلين ويقسم إلى نوعين هما:

- العنف الفردي: كأن يقوم طالب بالاعتداء على طالب آخر بالضرب أو التهديد أو التحقير.
- العنف الجماعي: وهو تكتل مجموعة من الطلاب ضد طالب آخر أو مجموعة أحرى من الطلاب وتقوم بالاعتداء عليهم، ويهدف إلى الإيذاء النفسي والبدني وتخريب الممتلكات العامة والخاصة.

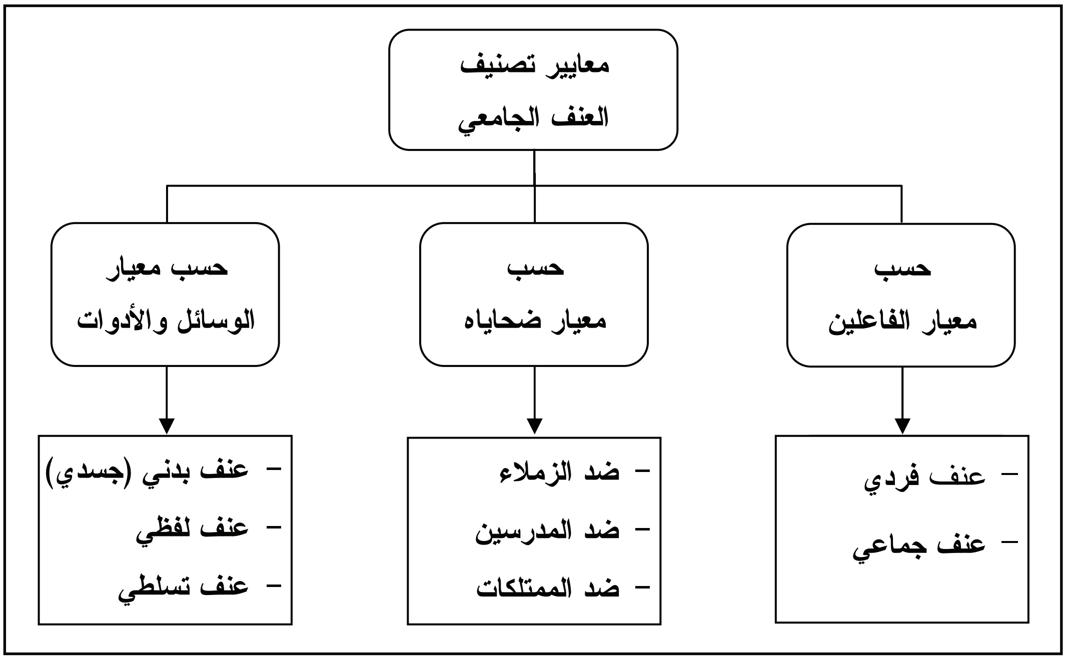
2- العنف حسب معيار ضحاياه ويشمل:

- عنف الطالب ضد زملائه.
- عنف الطالب ضد المدرس.
- عنف الطالب ضد الممتلكات.

3- العنف حسب معيار الوسائل والأدوات ويشمل:

- العنف البدني أو الجسدي: وهو العنف الموجه نحو الذات أو الآخرين، مثل الضرب والركل والدفع.
- العنف اللفظي: ويتمثل في تهديد الآخرين وإيذائهم من خلال الكلام، والألفاظ السيئة، والاستهتار والازدراء والسخرية.

- العنف التسلطي (الرمزي): وهو استخدام طرق تعبيرية أو رمزية للتعبير عن السلوك العنيف تجاه الآخر من خلال الإهانة عن طريق الإهمال أو النظرة المستهترة والمُحقِّرة.



شكل رقم 3: معايير تصنيف العنف الجامعي

المصدر: عمل الباحث بتصرف عن أخو رشيدة، 2009.

العوامل والأسباب المؤدية للعنف في الجامعات الأردنية:

تعددت الأسباب والعوامل المسؤولة عن العنف الطلابي في الجامعات الأردنية، هذا وقد تم تناول العديد من هذه العوامل والأسباب في الكثير من الدراسات والمقالات التي أجريت في السنوات السابقة والتي سوف نقوم بعرضها في محاولة لبيان أهم العوامل والأسباب التي تقف وراء اتساع وتسارع مشكلة العنف الطلابي لدى طلاب الجامعات الأردنية بشقيها الحكومية والخاصة.

والعوامل التي تؤدي إلى العنف الجامعي في الأردن تشمل ما يلي (العقول، 2011) (أخو رشيدة، 2009):

أ. العوامل الأكاديمية وتضم الأسباب التالية:

- أوقات الفراغ الكبيرة لدى الطلبة.
- غياب حافز التعلم.
- تحيز المدرسين في التعامل مع الطلاب.
- ضعف في عملية الإرشاد الأكاديمي.
- تركيز أساليب التدريس على التلقين والحفظ وإهمال تكليف الطلاب بالأنشطة.
- طرح مساقات لعدد من المدرسين وعدم إعطاء خيارات للطلبة.
- صعوبة المناهج وعدم القدرة على متابعة الدراسة.
- ضعف التحصيل الأكاديمي.
- عدم رغبة الطالب في التخصص أو عدم القدرة على متابعة الدراسة في هذا التخصص.
- الشعور بعدم جدوى الدراسة والمستقبل الغامض في ظل البطالة وعدم توفر الوظائف

ب. العوامل الإدارية وتتكون من الأسباب التالية:

- التنافس في الانتخابات.
- التعليم المختلط.
- غياب نظام الرقابة لمناطق تجمع الطلاب.
- السماح لمن ليس له عمل رسمي بدخول الجامعة.
- عدم توجيه عقوبات تتناسب ومستوى عنف الطلبة.
- السماح للطلبة بالتجمع في أماكن معينة.

- عدم توفير إدارة الجامعة أجواء مناسبة للتغلب على الروتين الأكاديمي.
- تأخر التحقيق في الأحداث الروتينية مع الطلبة.
- الأنظمة والتعليمات الجامعية الغير رادعة.
- عدم إشراك الطلبة في البحوث والدراسات التي تنفذها الجامعة.
- تدني مستوى الخدمات ومصادر التَعلم.
- أوقات الفراغ الكبيرة التي يعاني منها الطلاب وغياب الأنشطة اللامنهجية.
- الدور التربوي المفقود لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين.

ج. العوامل السياسية وتشمل الأسباب التالية:

- احتقان مشاعر الطلبة بسبب الظروف المحيطة والواقع السياسي العام.
- تقييد الطلبة وعدم السماح بالمظاهرات السياسية والاحتجاجات التي تعبر عن مواقف سياسية.
- الصراعات على انتخابات مجالس الطلبة والأندية الطلابية.
- التنافس غير العادل بين طلبة الأندية الطلابية.
- تدخل تيارات فكرية وسياسية من خارج الجامعة.
- ضعف التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعة.
- غياب لغة الحوار السياسي وتقبل الرأي الآخر.
- المشاركة في مسيرات تُطلق خلالها شعارات تستفز بعض المجموعات الطلابية.

د. العوامل الاجتماعية وتتضمن الأسباب التالية:

- التفكير العشائري والتعصب الإقليمي داخل الجامعات.
- ضعف التنظيم الاجتماعي وغياب الشعور بالمسؤولية لدى الطلبة.

– سوء استخدام الخلويات من قبل الطلبة.

– انتشار العنف في المجتمع المحيط بالجامعة.

– الإحباط الناتج عن تدني المستوى المعيشي للطلبة.

– التعرض للعنف الأسري داخل الأسرة التي ينتمي لها الطالب وضعف الروابط الأسرية.

– مشاهدة نماذج من العنف عن طريق وسائل الإعلام والبرامج التلفزيونية.

– السلوك والنمط الاستهلاكي اللاعقلاني (الغير رشيد) عند الطلبة.

– التنشئة الأسرية الخاطئة وعدم متابعة أولياء الأمور لشؤون أبنائهم.

ه. العوامل الاقتصادية وتتضمن الأسباب التالية:

- البطالة.
- تدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليفها.
- الفقر.
- التضخم الاقتصادي.

و. العوامل النفسية وتشمل الأسباب التالية:

– عجز الطلبة عن ممارسة السلوكيات الإيجابية.

– الشعور بالحرمان وفقدان الأمل.

– الشعور بالفشل والدونيوية.

– فقدان الثقة بالنفس.

– تقمص الطلبة لأبطال العنف في المادة الإعلامية المعروضة عليهم.

– النظرة التشاؤمية نحو المستقبل.

- النبذ والرفض الأسري لبعض الطلبة.

- العجز عن تكوين علاقات اجتماعية سوية.

وفي إحدى الدراسات المتخصصة تم تصنيف عوامل الخطورة في البيئة الجامعية الأردنية في خمسة محاور اشتمل كل محور منها على عدد من الحالات كالتالي (البداينة وآخرون، 2009):

أ- **عوامل الخطورة الأسرية وتشمل:** تاريخ الأسرة في المشكلات السلوكية (إجرامية الوالدين)، مشكلات الإدارة داخل الأسرة وضعف الإرشاد الأبوي، سوء معاملة الطفل، العنف الأسري، التصدع الأسري، صغر سن الأم، السلوك المضاد للمجتمع، استخدام العقاب البدني، مستوى تعليم منخفض للأسرة، الاكتئاب الزواجي.

ب- **عوامل الخطورة المدرسية وتضم:** انخفاض المستوى التحصيلي، الاتجاهات السلبية نحو المدرسة، سوء استخدام المخدرات والكحول، المناخ المدرسي غير المناسب، الانتقال المتكرر من المدرسة.

ج- **عوامل الخطورة – الرفاق وتتضمن:** الانخراط في سلوكيات طائشة مع الأفراد، عضوية العصابات، عضوية مع رفاق من ذوي الانحراف، الرفض والنبذ من قبل الرفاق.

د- **عوامل الخطورة في المجتمع المحلي وتشمل:** انتشار استخدام الكحول والمخدرات والتدخين في المجتمع المحلي، توافر الأسلحة الشخصية، ارتفاع مستوى الجريمة، عدم الاستقرار، الفقر والبطالة والظروف الاقتصادية الصعبة، الشعور بعدم الأمان، عدم تنظيم المجتمع المحلي، التفكك الاجتماعي والاقتصادي.

ه- **عوامل الخطورة في البيئة الجامعية وتتمثل فيما يلي:** البناء المادي لمباني الجامعة الداعم للسلوك الطائش، ضعف التعليمات والتشريعات الخاصة بالسلوك الطائش،

ضعف التشريعات الداعمة للوقاية من عوامل الخطورة، ضعف البرامج الوقائية واللامنهجية، ضعف برامج عمادات شؤون الطلبة، ضعف الحاكمية والشفافية في الحياة الجامعية، ضعف أساليب التدريس الجامعية، ضعف المتطلبات (العملية التدريسية) في الجامعة، ضعف أساليب الحوار بين الطلبة، ضعف أساليب الاختيار للتخصصات، ضعف مستوى ضبط الذات لدى الطلاب، الشعور بالإقصاء والاغتراب.

وتذهب بعض الدراسات إلى تحديد الأسباب السيسيولوجية والسيكولوجية للعنف الجامعي في الأردن في مجموعة من العوامل كالتالي (نواصرة، 2012):

- عدم متابعة الأهل لأطفالهم في المدرسة وفي الشارع وفي المجتمع ومع الرفاق والزملاء، مما يتيح لم الفرصة لاكتساب السلوكيات العنيفة والألفاظ النابية والتربية السيئة، بالإضافة إلى أسلوب الأسرة في حل المشاكل بطريقة عنيفة، وتعويد الأطفال على عدم احترام الآخر، فكل هذه الأفعال تنمي في الطفل أسباب السلوك العنيف والذي ينتقل معه من البيت إلى المدرسة وينمو حتى يصل الجامعة.
- سياسات القبول المتبعة في الجامعات الأردنية.
- طبيعة السيكولوجية النفسية الموجودة في تنشئة المجتمع الريفي والبدوي، والتي تتميز بالغيرة وعدم قبول الاختلاط.
- التأثر بأفلام العنف التي يتم مشاهدتها عن طريق التلفاز والعمل على تقليدها في حالة نشوب الخلافات البسيطة.

- الشعور بالظلم وغياب العدالة بين الطلبة، من خلال أسلوب المحاباة الـذي ينتهجـه بعض أعضاء هيئة التدريس في وضع علامات الطلبة وتقييمهم وحتى أسلوب التعامل معهم، بالاضافه إلى شعور الطالب بالظلم من جهة سياسة القبول الجامعي.
- وجود برامج التعليم الموازي حيث يشعر بعض الطلبة أن أبناء الأثرياء يستطيعون أن يدرسوا ما يطيب لهم من تخصصات الطب والهندسة والصيدلة بمعدلات أقـل مـن معدلاتهم، مما يُولد لديهم الشعور بالظلم بسبب عدم القدرة على تحصيل مـا حـصل عليه أبناء الأغنياء بسبب الفقر والحالة المادية السيئة.
- إنشاء جامعات في كل منطقة أو محافظة أو لواء تلبية لرغبة عشيرة أو سكان منطقة، وكأن الأمر عبارة عن منافسة بين المحافظات أو العشائر.
- الفساد المالي والإداري في الجامعات: ويظهر الفساد الإداري من خلال تغير الأسس والشروط التي كانت تُبنى عليها تعيينات أعضاء هيئات التدريس، مما أدخـل أعـداد كثيرة من المدرسين غير المؤهلين، وهذا يؤدي إلى تدني مستوى العطـاء وانحـدار مستوى التدريس، ناهيك عن التعيينات الإدارية التـي تـتم بنـاء علـى الواسـطة والمحسوبية ودون مراعاة الحاجة والتشكيلات ومخصصات الموازنة، أمّـا الفـساد المالي فيظهر من خلال البذخ في الصرف على المياومات والسفر والترحال والمـنح الخارجية، بالرغم من الضائقة المالية التي تمر بها البلاد والجامعـات علـى وجـه الخصوص.
- غياب دور الأمن الجامعي وعدم وجود الضابطة العدلية لدى أفراد الأمن الجـامعي، والتراجع عن القرارات المتخذة بحق المتورطين.

الآثار الناجمة عن العنف في الجامعات الأردنية:

تتنوع وتتعدد الآثار الناجمة عن العنف الجامعي، فمنها ما ينعكس بشكل مباشر على العملية الأكاديمية، ومنها ما يؤثر بشكلٍ مباشر وغير مباشر على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الآثار التي تطال المجتمع بأكمله، ومن الآثار التي تنتج عن العنف الجامعي ما يلي (نواصرة، 2012):

1- الأثر السلبي للعنف الطلابي على العلاقات بين الطلبة، فتسود بينهم روح البغضاء والمشاحنة، ويتخوفون من إقامة العلاقات والتعاملات المشتركة، فتحلّ هذه العلاقات السيئة مكان الزمالة والصداقة والاحترام المتبادل، والأخوّة الصادقة.

2- الأثر السلبي للعنف الجامعي على هيبة المؤسسات التعليمية والتربوية (الجامعات) وعلى احترام الطلاب لها، وبالتالي فقدان الثقة في الجامعات من قبل الطلبة والمجتمع عامة.

3- الآثار السلبية للعنف الجامعي على عائلات الطلبة، وذلك بسبب امتداد آثار المشاجرات والخلافات إلى خارج أسوار الحرم الجامعي إلى مناطق السكن الأصلية وما يتمخّض عنها من تطوّر في الخلافات التي قد تصل إلى الاقتتال المسلّح.

4- تغير نظرة المجتمع المحلي نحو التعليم العالي والجامعي، فاستمرار وتطور العنف يعمل على تغيير التقييم الاجتماعي والإنساني للجامعات وتحول النظرة إليها من كونها منارات للعلم والمعرفة، وتخرّج بناة الوطن وصانعي المستقبل إلى ما يتنافى مع هذه القيم والمفاهيم، مما يُلحق الأذى بسمعة الجامعات الأردنية محلياً ودولياً أيضا.

5- وينعكس العنف الجامعي سلباً على العملية التعليمية في الجامعات، فتحل الفوضى مكان الهدوء والاستقرار وينتشر الإزعاج في الحرم الجامعي، وهذا من شأنه أن يؤثر على سير العملية التعليمية ويتناقض مع متطلباتها، ناهيك عن دور أعمال العنف في تعطيل الدراسة وتوقفها في أحيان كثيرة.

6- حرمان أعضاء هيئة التدريس من القيام بواجباتهم التدريسية وفق الخطط الموضوعة وذلك بسبب ما تحدثه المشاجرات والعنف الجامعي من فوضى عارمة تتسبب بحالة من عدم الاستقرار والهلع داخل الحرم الجامعي، وهذا يتنافى مع ما تتطلبه المحاضرات من أجواء الهدوء والاستقرار داخل القاعات التدريسية وبالقرب منها.

7- حرمان الطلاب من الاستفادة والتركيز في المحاضرات والاستفادة من الخدمات العامة في الجامعة (المكتبة، المختبرات) بسب الفوضى التي تحدثها المشاجرات وأعمال العنف بالإضافة إلى ضياع الوقت على الطلاب نتيجة التعليق المستمر للدراسة.

8- التطاول على الحرم الجامعي، وإتلاف الممتلكات داخل الجامعة، ونشر الفوضى، يتسبب بالكثير من الخسائر المادية التي تتكبدها الجامعات، وتتحمل أعبائها الموازنة العامة للدولة.

9- التأثير السلبي للعنف الجامعي على الاستثمار الاقتصادي في المشاريع الإنتاجية والتي تعمل على رفد اقتصاد المملكة بالأموال وتخلق فرص العمل للتقليل من حجم البطالة، فبسبب أعمال العنف وما يُنشر عنها من معلومات من خلال وسائل الإعلام المحلية والدولية فإن رجال الأعمال والمستثمرون يضطرون لإيقاف

مشاريعهم وسحب أموالهم إلى الخارج، وكذلك حرمان البلاد من المستثمرين الذين يرغبون في القدوم إلى المملكة بهدف إقامة المشاريع الاقتصادية.

10-التأثير السلبي لأعمال العنف الجامعي على الاتفاقات الثقافية بين الحكومة الأردنية والحكومات العربية والأجنبية في مجال التعاون الثقافي وتبادل المنح والبعثات، فتتوقف هذه الحكومات عن تنفيذ الاتفاقات، وتمتنع عن إرسال طلبتها للدراسة في الجامعات الأردنية، بالإضافة إلى حرمان الجامعات من الطلبة العرب والأجانب الذين يدرسون على نفقاتهم الخاصة في الجامعات الحكومية والخاصة بسبب الخوف والهلع الذي ينتابهم على حياتهم بسبب أعمال العنف الجامعي.

11-استنزاف اقتصاد البلاد بسبب لجوء العديد من الأهالي لإرسال أبناءهم للدراسة في الخارج، للحفاظ على أمنهم وحياتهم بعيداً عن العنف والخوف، فتخسر البلاد الكثير من الأموال التي تُصرف على نفقات التدريس والسفر والمسكن وغيرها.

12-التأثير السلبي على الإبداع والمبدعين، والتسبب بالإرباك والإحباط للطلاب أصحاب النشاطات الفكرية والإبداعية، وذوي الذكاء العقلي، والذين لو وُضِعت أمامهم الحوافز والتسهيلات، ولو لم يتعثر نشاطهم وإبداعهم بسبب أعمال العنف، لتمكنوا من تنمية اقتصاد البلد ورفد صناعاته بالأفكار والنظريات والتكنولوجيا الحديثة، فكثيراً ما نسمع عن قصص النجاح التي يُحققها الطلبة الأردنيون في المحافل المحلية والدولية.

13-الإساءة المستمرة لسمعة البلاد وسمعة المجتمع الأردني والمواطنين الأردنيين، وذلك بسبب ما يُنشر من أخبار عن العنف الذي يحدث في البلاد، وأن هذا

المجتمع الذي يحتكم إلى العنف والمشاجرات والقتل لا يمكن له تصدير التكنولوجيا والعلم والمتعلمين، وأنه مجتمع تسوده العصبية القبلية والإقليمية.

14-الحد من توجهات الحكومة والقيادة السياسية نحو التوسع في نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي والإداري، فإذا كانت الفئة المتعلمة والواعية تمارس درجات مرتفعة من العنف، فما هو حال باقي الفئات الأخرى في المجتمع؟

الفصل الرابع

العنف الجامعي كنظام مفتوح

يُنظر إلى أي مشكلة على أنها نظام مفتوح يسمح بتبادل المادة والطاقة مع بيئتـه الخارجية وذلك من خلال التبادل في التأثير بين عناصر النظام والبيئـة المحيطـة بـه، ويعتبر العنف الجامعي مشكلة يمكن التعبير عنها في صورة منظومة أو نظـام مفتـوح، وتشكل منظومة العنف الجامعي جزءاً من نظام رئيسي هو العنف المجتمعـي، وتعتبـر الجامعة المكان الذي تتفاعل فيه مدخلات هذه المنظومة مـع بعـضها الـبعض لتـشكّل مخرجاتها على مستوى الحرم الجامعي والمجتمع ككل.

مشكلة العنف الجامعي كنظام مفتوح:

يتكون الهيكل العام لمشكلة العنف الجامعي كمنظومة أو نظام من ثلاثة عناصـر أساسية وهي (الشكل رقم 4):

- المدخلات أو العناصر.
- التفاعلات والعلاقات القائمة بين المدخلات أو العناصر.
- المخرجات.

1- مدخلات منظومة العنف الجامعي:

تتكون مدخلات منظومة العنف الجامعي كنظام رئيسي مفتـوح مـن عـدد مـن العناصر والتي قد يزيد أو ينقص عددها حسب خـصوصية ونـوع الجامعـة، وتـشتمل مدخلات هذه المنظومة العناصر التالية:

أ- المدخلات المادية: وهذه المدخلات تشمل:

- الطلبة.

- مجلس الأمناء.
- رئاسة الجامعة.
- أعضاء الهيئة التدريسية.
- الموظفين والعاملين الإداريين والفنيين.
- أفراد وعناصر الأمن الجامعي العاملين.
- الملاعب.
- المكتبة العامة.
- المختبرات.
- العيادة.
- المسجد والمصليات.
- مرافق التصوير والقرطاسية.
- مرافق الأكل والشرب.
- بوّابات الدخول والخروج.
- مجالس واتّحادات الطلبة.
- مواقف السيارات.

ب – المدخلات غير المادية: وتشمل هذه المدخلات ما يلي:

- سياسات القبول الجامعي.
- النشاطات المنهجيه واللامنهجية.
- الأنظمة والتعليمات والقوانين الجامعية.
- اساليب ومناهج التدريس.
- نظام الإدارة الجامعي.
- الثقافة المؤسسية السائدة.

- نُظم الامتحانات الجامعية.
- نُظم التعيينات الجامعية.
- سياسات المنح والقروض للطلبة.

2- التفاعلات والعلاقات:

تشمل كافة أشكال التفاعل بين عناصر المدخلات مع بعضها البعض ضمن حدود البيئة الداخلية للجامعة (الحرم الجامعي) مثل: التفاعلات بين الطلاب والمدرسين، والتفاعلات بين الطلاب والإداريين، وتفاعلات الطلاب مع مرافق الجامعة الادارية والتعليمية، وتفاعلات الطلبة مع بعضهم البعض وغيرها من التفاعلات الأخرى العديدة. يضاف إلى ذلك كل أشكال التفاعل مع عناصر البيئة الخارجية للجامعة كما هو الحال في التفاعل بين الطلبة ومرافق الخدمات الطلابية بأنواعها خارج الحرم الجامعي.

3- مخرجات منظومة العنف الجامعي: وتشمل نوعين رئيسيين من المخرجات هما:

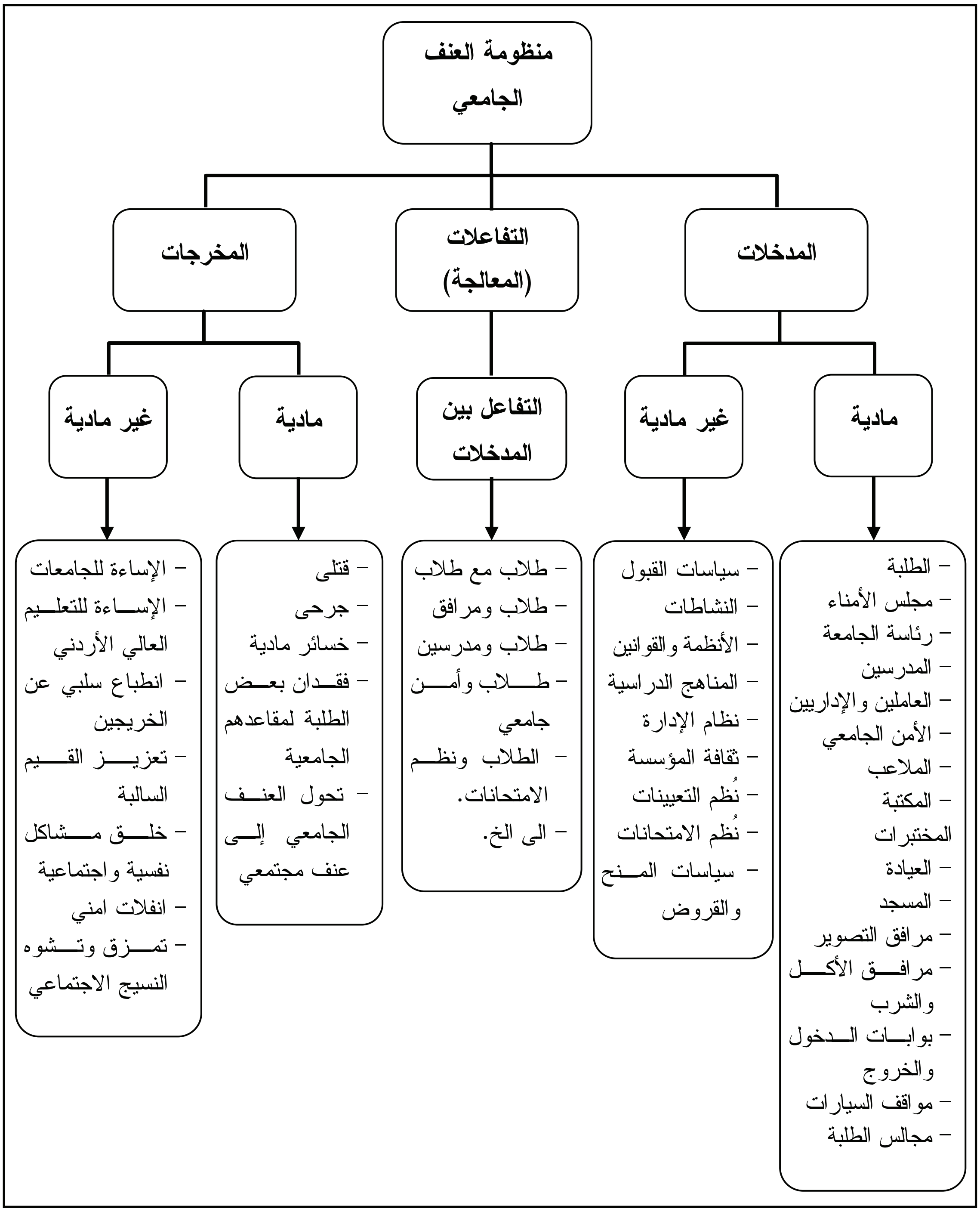
أ - **مخرجات مادية:** تتضمن هذه المخرجات ما يلي:

- قتلى.
- جرحى.
- خسائر مادية.
- فقدان بعض الطلبة لمقاعدهم الجامعية.
- تحوّل العنف الجامعي إلى عنف مجتمعيّ.

ب- **مخرجات غير مادية:** وتشمل هذه المخرجات مايلي:

- الإساءة للجامعات كمؤسسات تعليمية.
- الإساءة للتعليم العالي الأردني.
- انطباع سلبي عن مستوى خريجي الجامعات الأردنية.

- تعزيز القيم السالبة في مجتمعات الطلبة كالإقليمية والطائفية وغياب ثقافة احترام الآخر.
- خلق مشاكل نفسية واجتماعية عند الطلاب.
- انفلات امني.
- تمزق وتشوه النسيج الاجتماعي.



شكل رقم (4): الهيكل العام لمنظومة العنف الجامعي

المصدر: عمل الباحث.

وبما أن العنف الجامعي نظام مفتوح فإنه يتكون من بيئتين هما:

أ- **البيئة الداخلية لمنظومة العنف الجامعي:**

ويُمثل هذه البيئة الحرم الجامعي بكل ما يشمل من معطيات تتمثل في مجموعة من المحاور التي يتفرع عن كل منها عدد من الحالات كالتالي:

1- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** وتتضمن هذه العوامل الحالات التالية:

- ثقافة الحوار.
- الوازع الديني.
- الظلم والاضطهاد.
- التعصب بكل صوره وأشكاله.
- العادات والتقاليد والقيم.
- التكنولوجيا والمعدات الحديثة.
- الوعي الطلابي.
- التنظيم والبنية الاجتماعية.
- الشعور بالمسؤولية.
- المشاكل الاجتماعية (الكحول، المخدرات، المعاكسات، انتشار الأسلحة).

2- **العوامل النفسية:** وتشمل الحالات التالية:

- الخصاء الذهني والفكري.
- الكبت.
- الشعور بالنقص.
- حب الاستعراض والظهور.

-مستوى الثقة بالنفس.

- الحرمان وفقدان الأمل.

- عقدة العار.

- تضخيم الذات.

3- **العوامل الأكاديمية:** وتضم الحالات التالية:

- الإرشاد الأكاديمي.

- اساليب التدريس.

- مصادر التعلم.

- الأنشطة الأكاديمية والبحثية.

- المناهج الدراسية المقررة.

- الرغبة في التخصص.

- الدور التربوي لأعضاء الهيئة التدريسية.

- حوافز التعلم.

- التحصيل العلمي.

- سياسة احتكار المواد.

- نظم الامتحانات الجامعية.

- المساقات الميدانية.

- نظام الساعات المعتمدة.

- الطاقة الاستيعابية للجامعات.

- مخصصات البحث العلمي.

- تحيز المدرسين.
- أوقات الفراغ.

4- **العوامل الإدارية:** وتشمل هذه العوامل الحالات التالية:

- الرقابة داخل الحرم الجامعي.
- الدخول والخروج من وإلى الحرم الجامعي.
- قوانين العقوبات.
- آليات التحقيق مع الطلبة.
- لجان التحقيق.
- عمادات شؤون الطلبة.
- الحاكمية والشفافية في الحياة الجامعية.
- بيروقراطية الأنظمة والتعليمات الجامعية.
- الازدحام داخل الحرم الجامعي.
- شيوع ثقافة الواسطة والمحسوبية.
- الأمن الجامعي.
- برامج التعليم الموازي.
- الفساد المالي في الجامعات.

5- **العوامل السياسية:** وتشمل الحالات التالية:

- التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعة.
- آليات انتخابات مجالس الطلبة والأندية الطلابية.
- الفكر والثقافة السياسية عند الطلبة.

- الشعارات والسلوكيات الاستفزازية.
- آليات التنافس في انتخابات الأندية الطلابية ومجالس واتحادات الطلبة.
- مستوى الحرية الطلابية والاحتجاجات.

6- **العوامل الاقتصادية**: وتتضمن هذه العوامل الحالات التالية:

- السلوك الاستهلاكي.
- تكاليف الدراسة.
- الرسوم الجامعية.
- المصاريف الشخصية.
- القروض والمنح والبعثات.

ب-البيئة الخارجية لمنظومة العنف الجامعي:

وتتمثل هذه البيئة في بيئة المجتمع المحلي الذي توجد فيه الجامعة، وتشمل هذه البيئة على مجموعة من المحاور التي يتفرع عنها عدد من الحالات كالتالي:

1- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** وتشمل هذه العوامل الحالات التالية:

- التعصب بكل صوره وأشكاله.
- العنف المجتمعي.
- الظلم الاجتماعي.
- العنف الأسري.
- وسائل الإعلام.
- التنشئة الأسرية.
- العادات والتقاليد والقيم.

- العلاقات الاجتماعية.

- متابعة أولياء الامور لشؤون ابنائهم الدراسية.

2- **العوامل النفسية:** وتشمل هذه العوامل الحالات التالية:

- سيكولوجية التنشئة الاجتماعية.

- التشاؤم والخوف من المستقبل.

- النبذ والرفض الأُسري.

3- **العوامل الأكاديمية:** وتتضمن هذه العوامل الحالات التالية:

- جدوى الدراسة.

- أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة.

- مخرجات الثانوية العامة.

4- **العوامل الإدارية:** وتشمل الحالات التالية:

- سياسات الدولة في انشاء وإقامة الجامعات.

- التعليم المختلط.

- سياسات القبول الجامعي.

- الإبتعاث الداخلي والخارجي.

5- **العوامل السياسية:** وتشمل هذه العوامل الحالات التالية:

- الواقع السياسي العام.

- التيارات الفكرية والسياسية القائمة.

- سياسة الدولة اتجاه فكرة الإتحاد العام للطلبة.

- الإصلاح السياسي.

6- **العوامل الاقتصادية:** وتشمل الحالات التالية:

- المستوى المعيشي لآسر الطلبة.
- التضخم الاقتصادي.
- التحولات الاقتصادية.
- تكاليف المعيشة.
- البطالة.
- مستوى الدخل الفرديّ والمجتمعيّ.

وبذلك فإن محاور البيئتين الداخلية والخارجية وحالاتهما والتي سوف يتم الاعتماد عليها في عملية تحديد أسباب منظومة العنف الجامعي وترتيبها حسب أهميتها ودرجة ومستوى تأثيرها في المشكلة ومن ثَمّ تحديد الحلول الممكنة لهذه المشكلة باستخدام أداتي التحليل النوعي والمتمثلتين في اسلوبي التحليل المورفولوجي والتحليل الهيكلي/مصفوفة الآثار المتقاطعة تتكون من محاور رئيسية عددها (12) محوراً، وحالات فرعية عددها (88) حالة كما يبينها الجدول رقم 6.

جدول رقم (6): محاور وحالات البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة العنف الجامعي

محاور البيئة الخارجية						محاور البيئة الداخلية					
العوامل الاجتماعية (1)	**العوامل النفسية (2)**	**العوامل الأكاديمية (3)**	**العوامل الإدارية (4)**	**العوامل لسياسية (5)**	**العوامل الاقتصادية (6)**	**العوامل الاجتماعية (7)**	**العوامل النفسية (8)**	**العوامل الأكاديمية (9)**	**العوامل الإدارية (10)**	**العوامل السياسية (11)**	**العوامل الاقتصادية (12)**
التعصب (1.1)	سيكولوجية التنشئة الاجتماعية (1.2)	جدوى الدراسة (1.3)	سياسات الدولة في إنشاء الجامعات (1.4)	الواقع السياسي العام (1.5)	المستوى المعيشي لأسر للطلبة (1.6)	المشاكل الاجتماعية (1.7)	الخصاء الذهني والفكري (1.8)	الإرشاد الأكاديمي (1.9)	الرقابة داخل الحرم الجامعي (1.10)	التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعة (1.11)	السلوك الاستهلاكي (1.12)
العنف المجتمعي (2.1)	التشاؤم والخوف من المستقبل (2.2)	أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة (2.3)	التعليم المختلط (2.4)	التيارات الفكرية والسياسية من خارج الجامعة (2.5)	التضخم الاقتصادي (2.6)	ثقافة الحوار (2.7)	عقدة العار (2.8)	اساليب التدريس (2.9)	الدخول والخروج من وإلى الحرم الجامعي (2.10)	آليات انتخابات مجالس الطلبة (2.11)	تكاليف الدراسة (2.12)
الظلم الاجتماعي (3.1)	النبذ والرفض الأسري (3.2)	مخرجات الثانوية العامة (3.3)	سياسات القبول الجامعي (3.4)	سياسة الدولة اتجاه إنشاء الإتحاد العام للطلبة (3.5)	تكاليف المعيشة (3.6)	الظلم والاضطهاد (3.7)	تضخيم الذات (3.8)	الأنشطة الأكاديمية والبحثية (3.9)	قوانين العقوبات (3.10)	الفكر والثقافة السياسية عند الطلبة (3.11)	الرسوم الجامعية (3.12)
العنف الأسري (4.1)			الإبتعاث (4.4)	الإصلاح السياسي (4.5)	البطالة (4.6)	التعصب (4.7)	الكبت (4.8)	المناهج الدراسية المقررة (4.9)	الحاكمية والشفافية في الحياة الجامعية (4.10)	الشعارات والسلوكيات الاستفزازية (4.11)	المصاريف الشخصية (4.12)
وسائل الإعلام (5.1)					مستوى الدخل الفردي والمجتمعي (5.6)	الوازع الديني (5.7)	الشعور بالنقص (5.8)	الرغبة في التخصص (5.9)	آليات التحقيق مع الطلبة (5.10)	آليات التنافس في انتخابات الأندية الطلابية (5.11)	القروض والمنح والبعثات (5.12)
التنشئة الأسرية (6.1)					التحولات الاقتصادية (6.6)	العادات والتقاليد والقيم (6.7)	حب الاستعراض والظهور (6.8)	الدور التربوي للمدرسين (6.9)	لجان التحقيق (6.10)	مستوى الحرية الطلابية والاحتجاجات (6.11)	
العادات والتقاليد (7.1)						التكنولوجيا الحديثة (7.7)	مستوى الثقة بالنفس (7.8)	حوافز التعلم (7.9)	الفساد المالي في الجامعات (7.10)		
متابعة أولياء الامور لشؤون ابنائهم (8.1)						الوعي الطلابي (8.7)	الحرمان وفقدان الأمل (8.8)	التحصيل العلمي (8.9)	برامج التعليم الموازي (8.10)		
العلاقات الاجتماعية (9.1)						التنظيم والبنية الاجتماعية (9.7)		سياسة احتكار المواد (9.9)	عمادات شؤون الطلبة (9.10)		
						الشعور بالمسؤولية (10.7)		نُظم الامتحانات الجامعية (10.9)	بيروقراطية الأنظمة والتعليمات الجامعية (10.10)		

يتبع ←

يتبع الجدول رقم (6)

محاور البيئة الخارجية						محاور البيئة الداخلية					
العوامل الاجتماعية (1)	العوامل النفسية (2)	العوامل الأكاديمية (3)	العوامل الإدارية (4)	العوامل لسياسية (5)	العوامل الاقتصادية (6)	العوامل الاجتماعية (7)	العوامل النفسية (8)	العوامل الأكاديمية (9)	العوامل الإدارية (10)	العوامل السياسية (11)	العوامل الاقتصادية (12)
								المساقات الميدانية (11.9)	الازدحام داخل الحرم الجامعي (11.10)		
								نظام الساعات المعتمدة (12.9)	شيوع ثقافة الواسطة والمحسوبية (12.10)		
								الطاقة الاستيعابية للجامعات (13.9)	الأمن الجامعي (13.10)		
								مخصصات البحث العلمي (14.9)			
								تحيز المدرسين (15.9)			
								أوقات الفراغ (16.9)			
								مصادر التعلم (17.9)			

المصدر: عمل الباحث.

الفصل الخامس

التحليل المورفولوجي لمنظومة أسباب العنف الجامعي

تُعالج منظومة أسباب العنف الجامعي وفق الخطوات التالية:

اولاً: تحليل المنظومة:

وفي هذه المرحلة يتم تجزئة الكل إلى اجزاء، بمعنى أنه يتم تحديد أسباب المشكلة في محاور أو مشكلات فرعية ثم يتم تجزئة كل محور إلى مجموعة من الحالات أو الاسباب التي تساهم بصورة مباشرة في بروز المشكلة، وتشمل هذه المرحلة عدة خطوات هي:

1- بناء الفضاء المورفولوجي.

2- اختبار الاتساق:

أ- اختبار الاتساق بين محاور المنظومة.

ب- اختبار الاتّساق لحالات كل محور.

ج- اختبار الاتّساق لجميع محاور الحالات.

وفيما يلي استعراض تفصيلي لهذه الخطوات:

1- بناء الفضاء المورفولوجي لمنظومة أسباب العنف الجامعي:

- تم تحديد عناصر البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة أسباب العنف الجامعي وعددها (12) محوراً، منها (6) محاور بيئة داخلية وأخرى مثلها محاور بيئة خارجية وذلك بالاعتماد على (الجدول رقم 6، الفصل الرابع) وبناء جدول جديد لمنظومة أسباب العنف الجامعي (الجدول رقم 7).

- تعتبر عناصر البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة أسباب العنف الجامعي والمذكورة سابقاً المحاور الرئيسية للمنظومة.

- تَمّ تجزئة كل محور من محاور البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة أسباب العنف الجامعي إلى عدد من الحالات بلغت (88) حالة لجميع المحاور (الجدول رقم 7).
- تم بعد ذلك بناء جدول الفضاء المورفولوجيMorphological space لمنظومة أسباب العنف الجامعي والذي يتكون من محاور المنظومة وحالاتها المقترحة وهنا نقوم باستبدال أسماء المحاور والحالات بأرقام تشير إلى هذه المحاور والحالات والتي سوف يتم الاعتماد عليها في عملية التحليل المورفولوجي لأسباب المشكلة (الجدول رقم 8).

جدول رقم (7): محاور وحالات البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة أسباب العنف الجامعي

محاور البيئة الخارجية						محاور البيئة الداخلية					
العوامل الاجتماعية (1)	**العوامل النفسية (2)**	**العوامل الأكاديمية (3)**	**العوامل الإدارية (4)**	**العوامل السياسية (5)**	**العوامل الاقتصادية (6)**	**العوامل الاجتماعية (7)**	**العوامل النفسية (8)**	**العوامل الأكاديمية (9)**	**العوامل الإدارية (10)**	**العوامل السياسية (11)**	**العوامل الاقتصادية (12)**
التعصب (1.1)	سيكولوجية التنشئة الاجتماعية (1.2)	جدوى الدراسة (1.3)	سياسات الدولة في إنشاء الجامعات (1.4)	الواقع السياسي العام (1.5)	المستوى المعيشي لأسر للطلبة (1.6)	المشاكل الاجتماعية (1.7)	الخصاء الذهني والفكري (1.8)	الإرشاد الأكاديمي (1.9)	الرقابة داخل الحرم الجامعي (1.10)	التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعة (1.11)	السلوك الاستهلاكي (1.12)
العنف المجتمعي (2.1)	التشاؤم والخوف من المستقبل (2.2)	أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة (2.3)	التعليم المختلط (2.4)	التيارات الفكرية والسياسية من خارج الجامعة (2.5)	التضخم الاقتصادي (2.6)	ثقافة الحوار (2.7)	عقدة العار (2.8)	اساليب التدريس (2.9)	الدخول والخروج من وإلى الحرم الجامعي (2.10)	آليات انتخابات مجالس الطلبة (2.11)	تكاليف الدراسة (2.12)
الظلم الاجتماعي (3.1)	النبذ والرفض الأسري (3.2)	مخرجات الثانوية العامة (3.3)	سياسات القبول الجامعي (3.4)	سياسة الدولة اتجاه إنشاء الإتحاد العام للطلبة (3.5)	تكاليف المعيشة (3.6)	الظلم والاضطهاد (3.7)	تضخيم الذات (3.8)	الأنشطة الأكاديمية والبحثية (3.9)	قوانين العقوبات (3.10)	الفكر والثقافة السياسية عند الطلبة (3.11)	الرسوم الجامعية (3.12)
العنف الأسري (4.1)			الابتعاث (4.4)	الإصلاح السياسي (4.5)	البطالة (4.6)	التعصب (4.7)	الكبت (4.8)	المناهج الدراسية المقررة (4.9)	الحاكمية والشفافية في الحياة الجامعية (4.10)	الشعارات والسلوكيات الاستفزازية (4.11)	المصاريف الشخصية (4.12)
وسائل الإعلام (5.1)					مستوى الدخل الفردي والمجتمعي (5.6)	الوازع الديني (5.7)	الشعور بالنقص (5.8)	الرغبة في التخصص (5.9)	آليات التحقيق مع الطلبة (5.10)	آليات التنافس في انتخابات الأندية الطلابية (5.11)	القروض والمنح والبعثات (5.12)
التنشئة الأسرية (6.1)					التحولات الاقتصادية (6.6)	العادات والتقاليد والقيم (6.7)	حب الاستعراض والظهور (6.8)	الدور التربوي للمدرسين (6.9)	لجان التحقيق (6.10)	مستوى الحرية الطلابية والاحتجاجات (6.11)	
العادات والتقاليد (7.1)						التكنولوجيا الحديثة (7.7)	مستوى الثقة بالنفس (7.8)	حوافز التعلم (7.9)	الفساد المالي في الجامعات (7.10)		
متابعة أولياء الامور لشؤون ابنائهم (8.1)						الوعي الطلابي (8.7)	الحرمان وفقدان الأمل (8.8)	التحصيل العلمي (8.9)	برامج التعليم الموازي (8.10)		
العلاقات الاجتماعية (9.1)						التنظيم والبنية الاجتماعية (9.7)		سياسة احتكار المواد (9.9)	عمادات شؤون الطلبة (9.10)		

يتبع ←

تابع الجدول رقم (7)

محاور البيئة الخارجية						محاور البيئة الداخلية					
العوامل الاجتماعية (1)	العوامل النفسية (2)	العوامل الأكاديمية (3)	العوامل الإدارية (4)	العوامل السياسية (5)	العوامل الاقتصادية (6)	العوامل الاجتماعية (7)	العوامل النفسية (8)	العوامل الأكاديمية (9)	العوامل الإدارية (10)	العوامل السياسية (11)	العوامل الاقتصادية (12)
						الشعور بالمسؤولية (10.7)		نُظم الامتحانات الجامعية (10.9)	بيروقراطية الأنظمة والتعليمات الجامعية (10.10)		
								المساقات الميدانية (11.9)	الازدحام داخل الحرم الجامعي (11.10)		
								نظام الساعات المعتمدة (12.9)	شيوع ثقافة الواسطة والمحسوبية (12.10)		
								الطاقة الاستيعابية للجامعات (13.9)	الأمن الجامعي (13.10)		
								مخصصات البحث العلمي (14.9)			
								تحيز المدرسين (15.9)			
								أوقات الفراغ (16.9)			
								مصادر التعلم (17.9)			

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 8: الفضاء المورفولوجي لمنظومة أسباب العنف الجامعي

	محاور البيئة الخارجية						محاور البيئة الداخلية					
	العوامل الاجتماعية (1)	العوامل النفسية (2)	العوامل الأكاديمية (3)	العوامل الإدارية (4)	العوامل السياسية (5)	العوامل الاقتصادية (6)	العوامل الاجتماعية (7)	العوامل النفسية (8)	العوامل الأكاديمية (9)	العوامل الإدارية (10)	العوامل السياسية (11)	العوامل الاقتصادية (12)
حالات المحاور	(1.1)	(1.2)	(1.3)	(1.4)	(1.5)	(1.6)	(1.7)	(1.8)	(1.9)	(1.10)	(1.11)	(1.12)
	(2.1)	(2.2)	(2.3)	(2.4)	(2.5)	(2.6)	(2.7)	(2.8)	(2.9)	(2.10)	(2.11)	(2.12)
	(3.1)	(3.2)	(3.3)	(3.4)	(3.5)	(3.6)	(3.7)	(3.8)	(3.9)	(3.10)	(3.11)	(3.12)
	(4.1)			(4.4)	(4.5)	(4.6)	(4.7)	(4.8)	(4.9)	(4.10)	(4.11)	(4.12)
	(5.1)					(5.6)	(5.7)	(5.8)	(5.9)	(5.10)	(5.11)	(5.12)
	(6.1)					(6.6)	(6.7)	(6.8)	(6.9)	(6.10)	(6.11)	
	(7.1)						(7.7)	(7.8)	(7.9)	(7.10)		
	(8.1)						(8.7)	(8.8)	(8.9)	(8.10)		
	(9.1)						(9.7)		(9.9)	(9.10)		
							(10.7)		(10.9)	(10.10)		
									(11.9)	(11.10)		
									(12.9)	(12.10)		
									(13.9)	(13.10)		
									(14.9)			
									(15.9)			
									(16.9)			
									(17.9)			

المصدر: عمل الباحث.

2- اختبار الاتساق:

مقدمة:

يشير الاتساق الداخلي إلى مدى الانسجام أو التنافر ومستواه بين محاور البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة أسباب العنف الجامعي، يستخدم الفضاء المورفولوجي لمنظومة العنف الجامعي (الجدول رقم 8) ليتم اختبار الاتساق الداخلي بين المحاور على أساس منطقي من خلال مقارنة كل محور مع المحاور الأخرى، وفي كل مرة يطرح السؤال التالي: هل المحور الأول يتسق مع المحور الثاني؟ وهكذا لبقية المحاور، وفي كل مرة يتم تحديد ورصد درجة الاتساق، وفق مقياس الاتساق المقترح في هذه الدراسة (الجدول رقم 9) (غنيم، 2011).

الجدول رقم (9): مقياس الاتساق الداخلي المطبق في هذه الدراسة

المعيار	الدرجة	المعنى
متسق بشدة	2	وجود حالة معينة يتطلب وجود أو حدوث الحالة الأخرى
متسق	1	وجود حالة يسهّل وجود أو حدوث الحالة الأخرى
محايد	صفر	وجود الحالتين لا يؤثر في وجود أو حدوث كلاهما
غير مساند أو داعم	1-	وجود حالة يعمل على تقليل احتمال وجود أو حدوث الأخرى
متناقض	2-	وجود حالة يمنع وجود أو حدوث الحالة الأخرى

المصدر: غنيم، 2011.

أ- اختبار الاتساق الداخلي بين محاور منظومة أسباب العنف الجامعي

أُختبر الاتساق الداخلي بين محاور منظومة أسباب العنف الجامعي اعتماداً على الجداول (8+9) ونتج عن الاختبار (الجدول رقم 10).

الجدول رقم 10: الاتساق الداخلي بين محاور منظومة أسباب العنف الجامعي اعتماداً على الجداول (8،9)

المحاور	المحور 1	المحور 2	المحور 3	المحور 4	المحور 5	المحور 6	المحور 7	المحور 8	المحور 9	المحور 10	المحور 11	المحور 12
المحور 1	–											
المحور 2	1	–										
المحور 3	1	1	–									
المحور 4	1	0	1	–								
المحور 5	1	1	1	1	–							
المحور 6	1	1	1	1	1	–						
المحور 7	1	2	1	1	1	2	–					
المحور 8	1	2	1	1	1	2	1	–				
المحور 9	1	1	1	1	1	1	1	1	–			
المحور 10	1	0	1	1	1	1	1	0	1	–		
المحور 11	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	–	
المحور 12	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	–

المصدر: عمل الباحث.

ب– اختبار الاتساق الداخلي بين حالات كل محور من محاور منظومة أسباب العنف الجامعي:

بنفس الاسلوب المُطبق في حالة اختبار الاتساق بين محاور المنظومة، يجري اختبار الاتساق بين حالات كل محور من المحاور، ويعاد كل مرة السؤال التالي: هل الحالة الأولى للمحور الأول تتسق مع الحالة الثانية للمحور الأول؟ وهذا يسري على جميع الحالات ولكل المحاور، وفي كل مرة تحدد وترصد درجة الاتساق وفق أسس منطقية وبناءً على مقياس الاتساق المقترح في هذه الدراسة، كما تُظهر الجداول (11–22).

الجدول رقم 11: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الاجتماعية اعتماداً على الجداول (8،9)

حالات المحور	1.1	2.1	3.1	4.1	5.1	6.1	7.1	8.1	9.1
1.1	–								
2.1	2	–							
3.1	2	2	–						
4.1	2	1	2	–					
5.1	2	1	1	1	–				
6.1	2	2	2	2	1	–			
7.1	2	2	2	2	1	2	–		
8.1	1-	1-	1-	1-	0	1-	1-	–	
9.1	1-	1-	1-	1-	1	1	1	1	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 12: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل النفسية اعتماداً على الجداول (8،9)

حالات المحور	1.2	2.2	3.2
1.2	–		
2.2	2	–	
3.2	1	1	–

المصدر: عمل الباحث

الجدول رقم 13: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الأكاديمية اعتماداً على الجداول (8،9)

حالات المحور	1.3	2.3	3.3
1.3	–		
2.3	2	–	
3.3	1	1	–

المصدر: عمل الباحث

الجدول رقم 14: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الإدارية اعتماداً على الجداول (8،9)

حالات المحور	1.4	2.4	3.4	4.4
1.4	–			
2.4	1	–		
3.4	1	1	–	
4.4	1	2	1	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 15: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل السياسية اعتماداً على الجداول (8،9)

حالات المحور	1.5	2.5	3.5	4.5
1.5	–			
2.5	2	–		
3.5	1	1-	–	
4.5	2	1-	1-	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 16: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الاقتصادية اعتماداً على الجداول (8،9)

حالات المحور	1.6	2.6	3.6	4.6	5.6	6.6
1.6	–					
2.6	0	–				
3.6	0	2	–			
4.6	2	2	1	–		
5.6	2	2	2	2	–	
6.6	0	2	1	1	1	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 17: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الاجتماعية اعتماداً على الجداول (9،8)

حالات المحور	1.7	2.7	3.7	4.7	5.7	6.7	7.7	8.7	9.7	10.7
1.7	–									
2.7	1-	–								
3.7	1	1-	–							
4.7	2	1-	2	–						
5.7	2-	2	1-	1-	–					
6.7	2-	1	1-	1-	2	–				
7.7	1	1	1-	1-	1-	1-	–			
8.7	2-	2	1-	1-	2	1	1	–		
9.7	1-	1	1-	1-	2	2	1	1	–	
10.7	2-	2	1-	1-	2	2	1-	2	2	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 18: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل النفسية اعتماداً على الجداول (9،8)

حالات المحور	1.8	2.8	3.8	4.8	5.8	6.8	7.8	8.8
1.8	–							
2.8	1	–						
3.8	1-	1-	–					
4.8	1	1	1-	–				
5.8	2	1	2-	1	–			
6.8	1-	1-	2	1-	1-	–		
7.8	2-	1-	2	1-	1-	2	–	
8.8	1	1	1-	1	1	1-	2-	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 19: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الأكاديمية اعتماداً على الجداول (8،9)

حالات المحور	1.9	2.9	3.9	4.9	5.9	6.9	7.9	8.9	9.9	10.9	11.9	12.9	13.9	14.9	15.9	16.9	17.9
1.9	−																
2.9	0	−															
3.9	2	1	−														
4.9	0	1	2	−													
5.9	1	2	1	1	−												
6.9	2	1	2	1	1	−											
7.9	1	1	1	1	2	1	−										
8.9	1	1	1	1	1	1	1	−									
9.9	0	1-	0	1-	0	1-	0	0	−								
10.9	0	1	2	2	0	1	0	0	1	−							
11.9	0	1-	1	1	0	1	1	0	1-	0	−						
12.9	0	1	0	2	0	0	0	0	0	0	0	−					
13.9	0	1-	0	0	2	1	0	0	0	0	0	1-	−				
14.9	0	2	2	2	0	0	1	0	0	0	2	0	1-	−			
15.9	0	1	0	1-	0	2-	1-	1-	1	1	2	1	1	1-	−		
16.9	1-	1	2-	1-	1-	1-	1-	1-	1	1	1-	1	1	1-	1	−	
17.9	0	1	2	1	1	1	1	1	1-	1	1	1-	1-	1	1-	2-	−

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 20: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الإدارية اعتماداً على الجداول (8،9)

حالات المحور	1.10	2.10	3.10	4.10	5010	6.10	7.10	8.10	9.10	10.10	11.10	12.10	13.10
1.10	–												
2.10	1-	–											
3.10	2	1	–										
4.10	1	1-	1	–									
5.10	1	1	1	1	–								
6.10	1	1	1	1	2	–							
7.10	2-	1	2-	2-	0	1-	–						
8.10	0	0	0	0	0	0	1	–					
9.10	0	0	0	2	0	2	1	1	–				
10.10	1	0	1	1-	1-	1	1	1	1	–			
11.10	1-	1	1-	1-	1-	0	1	1	0	1	–		
12.10	1-	1	2-	1-	1-	1	2	1	1-	1	1	–	
13.10	2	2	2	1	0	0	1-	1	1	1-	1-	1-	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 21: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل السياسية اعتماداً على الجداول (2،3)

حالات المحور	1.11	2.11	3.11	4.11	5.11	6.11
1.11	–					
2.11	1-	–				
3.11	1	1	–			
4.11	2	1-	2-	–		
5.11	1	1	1	1-	–	
6.11	1	2	2	1-	1	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 22: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الاقتصادية اعتماداً على الجداول (2،3)

حالات المحور	1.12	2.12	3.12	4.12	5.12
1.12	–				
2.12	2	–			
3.12	0	2	–		
4.12	2	2	1	–	
5.12	0	1-	1	0	–

المصدر: عمل الباحث.

ج- اختبار الاتساق الداخلي بين حالات جميع محاور منظومة أسباب العنف الجامعي.

بنفس الطريقة السابقة اُختبر الاتساق الداخلي بين جميع حالات محاور منظومة أسباب العنف الجامعي وذلك بمقارنة حالات كل محور مع حالات المحاور الأخرى، وفي كل مرة يكرر السؤال التالي: هل الحالة الأولى للمحور الأول تتسق مع الحالة الأولى للمحور الثاني؟ وهذا يسري على بقية الحالات، وفي كل مرة حددت ورصدت درجة الاتساق وفق مقياس الاتساق المقترح في هذه الدراسة، وبهذا نحصل على مصفوفة الفضاء المورفولوجي بعد اجراء اختبار الاتساق والتي يمكن استخدامها في توليد أفكار جديدة لتحديد اسباب العنف الجامعي في الجامعات الأردنية واقتراح الحلول المناسبة لها (الجدول رقم 23).

ثانياً: توليف أو تركيب المنظومة:

تستخدم في هذه المرحلة مصفوفة الاتساق الداخلي لجميع حالات محاور المشكلة (الجدول رقم 23) في تركيب وبناء أسباب مشكلة العنف الجامعي، مع التأكيد على أن عملية توليف وتركيب الحالات المختلفة مع بعضها البعض يتم بشكل عشوائي، وعلى أسس الترابط المنطقي، وفق عملية مفتوحة.

جدول رقم (٢٣) مصفوفة الفضاء المورفولوجي لمنظومة أسباب العنف الجامعي

المصدر: عمل الباحث.

يبلغ مجموع الأسباب التي يمكن توليفها وتركيبها من مصفوفة الفضاء المورفولوجي لمشكلة العنف الجامعي ما يقارب مجموع حاصل ضرب عدد حالات المحاور مع بعضها البعض مقسوماً على (2) هي جميعها أسباب العنف الجامعي في الأردن، وكل واحد من هذه الأسباب يقع ضمن أحد الأنماط التالية (الرحامنة، 2012):

1- اتساق أو انسجام مرتفع موجب بين الحالات ويشير ذلك إلى أن وجود سبب يقتضي بالضرورة وجود أسباب اخرى.

2- اتساق أو انسجام بسيط موجب ويعني أن وجود سبب يسمح بوجود أسباب اخرى،

3- اتساق أو انسجام بسيط سالب، ويعني وجود تنافر وعدم انسجام بين الأسباب الأخرى.

4- اتساق محايد، ويشير إلى أن وجود سبب ما لا يؤثر على وجود أسباب اخرى.

ومما تقدم يتضح أن أسباب العنف في الجامعات الأردنية تتميز بالاتساق أو الانسجام وبدرجاتٍ متفاوتة.

أمثلة لأسباب العنف الجامعي في الأردن:

فيما يلي عرض لمجموعة من التي يمكن تركيبها وتوليفها من مصفوفة الفضاء المورفولوجي والتي تشكل لبنات اساسية في منظومة اسباب العنف الجامعي في الأردن.

المثال الأول:

(2.5) + (3.2)

(3.2) = النبذ والرفض الأسري

(2.5) = التيارات الفكرية والسياسية من خارج الجامعة

والسبب هو: النبذ والرفض الأسري للطلبة وانتشار التيارات الفكرية والسياسية من خارج الجامعة من أسباب حدوث العنف الجامعي.

المثال الثاني:

(3.1) + (4.8) + (2.12)

(3.1) = الظلم الاجتماعي

(4.8) = الكبت

(2.12) = تكاليف الدراسة

السبب هو: الظلم الاجتماعي والكبت عند الطلبة وارتفاع تكاليف الدراسة من أسباب العنف الجامعي

المثال الثالث:

(2.1) + (1.7) + (2.7) + (1.8)

(2.1) = العنف المجتمعي

(1.7) = المشاكل الاجتماعية

(2.7) = ثقافة الحوار

(1.8) = الخصاء الذهني والفكري

والسبب هو: العنف المجتمعي والمشاكل الاجتماعية وتدني مستوى ثقافة الحوار الطلبة وزيادة مستوى الخصاء الذهني والفكري من أسباب العنف الجامعي.

المثال الرابع:

(2.2) + (1.3) + (4.6)

(2.2) = التشاؤم والخوف من المستقبل

(1.3) = جدوى الدراسة

(4.6) = البطالة

والسبب هو: التشاؤم والخوف من المستقبل والشعور بعدم جـدوى الدراسـة وانتـشار البطالة من أسباب العنف الجامعي.

المثال الخامس:

(1.1) + (5.7)

(1.1) = التعصب

(5.7) = الوازع الديني

والسبب هو: انتشار التعصب وضعف الوازع الديني من أسباب العنف الجامعي.

المثال السادس:

(3.6) + (3.7) + (4.8)

(3.6) = تكاليف المعيشة

(3.7) = الظلم والاضطهاد

(4.8) = الكبت

والسبب هو: ارتفاع تكاليف المعيشة الظلم والاضطهاد في المجتمع والكبت لدى الطلبـة من أسباب العنف الجامعي.

المثال السابع:

(10.7) + (8.8) + (7.9)

(10.7) = الشعور بالمسؤولية

(8.8) = الحرمان وفقدان الأمل

(7.9) = حوافز التعلم

والسبب هو: ضعف الإحساس بالمسؤولية وفقدان الآمل وغياب حوافز التعلم من أسباب العنف الجامعي.

المثال الثامن:

(8.7) + (11.10) + (3.9) + (16.9)

(16.9) = اوقات الفراغ

(12.9) = نظام الساعات المعتمدة

(3.9) = الانشطة الأكاديمية والبحثية

(11.10) = الازدحام داخل الحرم الجامعي

(8.7) = الوعي الطلابي

السبب هو: كثرة أوقات الفراغ وطبيعة نظام الساعات المعتمدة وقلّة الأنشطة الأكاديمية والبحثية والازدحام داخل الحرم الجامعي وقلّة الوعي الطلابي من أسباب العنف الجامعي.

المثال التاسع:

(4.7) + (1.10) + (4.11) + (1.11)

(1.11) = التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعة

(4.11) = الشعارات والسلوكيات الاستفزازية

(1.10) = الرقابة داخل الحرم الجامعي

(4.7) = التعصب

السبب هو: التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعات والشعارات والسلوكيات الاستفزازية في المحافل والأنشطة وضعف الرقابة داخل الحرم الجامعي وانتشار التعصب الفئوي من أسباب العنف الجامعي.

المثال العاشر:

(7.9) + (7.8) + (4.1)

(4.1) = العنف الأسري

(7.8) = مستوى الثقة بالنفس

(7.9) = حوافز التعلم

والسبب هو: العنف الأسري وتدني مستوى الثقة بالنفس وضعف حوافز التعلم من أسباب العنف الجامعي.

المثال الحادي عشر:

(5.12) + (1.3) + (8.9)

(8.9) = التحصيل العلمي

(1.3) = جدوى الدراسة

(5.12) = القروض والمنح والبعثات

السبب هو: التحصيل العلمي والشعور بعدم جدوى الدراسة وضعف فرص الحصول على القروض والمنح والبعثات من أسباب العنف الجامعي.

المثال الثاني عشر:

(3.7) + (15.9) + (12.10)

(12.10) = شيوع ثقافة الواسطة والمحسوبية

(15.9) = تحيز المدرّسين

(3.7) = الظلم والاضطهاد

والسبب هو: شيوع ثقافة الواسطة والمحسوبية وتحيز المدرسين والشعور بالظلم والاضطهاد من أسباب العنف الجامعي.

المثال الثالث عشر:

(4.8) + (5.8) + (8.10) + (3.4)

(3.4) = سياسات القبول الجامعي

(8.10) = برامج التعليم الموازي

(5.8) = الشعور بالنقص

(4.8) = الكبت

السبب هو: سياسات القبول الجامعي وبرامج التعليم الموازي والشعور بالنقص والكبت من أسباب العنف الجامعي.

المثال الرابع عشر:

(2.6) + (2.12) + (3.12) + (1.6)

(2.6) = التضخم الاقتصادي

(2.12) = تكاليف الدراسة

(3.12) = الرسوم الجامعية

(1.6) = المستوى المعيشي لآسر الطلبة

والسبب هو: التضخم الاقتصادي وارتفاع تكاليف الدراسة والرسوم الجامعية والمستوى المعيشي المنخفض من أسباب العنف الجامعي.

المثال الخامس عشر:

(2.4) + (6.8)

(2.4) = التعليم المختلط

(6.8) = حب الاستعراض والظهور

السبب هو: التعليم المختلط وتفشي ظاهرة حب الاستعراض والظهور من أسباب العنف الجامعي.

المثال السادس عشر:

(2.11) + (5.11) + (2.5) + (2.7) + (4.7) + (3.10)

(2.11) = آليات انتخابات مجالس الطلبة

(5.11) = آليات التنافس في انتخابات الأندية الطلابية ومجالس الطلبة

(2.5) = التيارات الفكرية والسياسية من خارج الجامعة

(2.7) = ثقافة الحوار

(3.10) = قوانين العقوبات

السبب هو: آليات انتخابات مجالس الطلبة المطبقة وضعف آليات التنافس بين المرشحين وانتشار التيارات الفكرية والسياسية المتناحرة والتعصب الفئوي والحزبي وانعدام ثقافة الحوار وغياب القوانين الرادعة من أسباب العنف الجامعي.

المثال السابع عشر:

(3.12) + (1.6) + (3.6)

(3.12) = الرسوم الجامعية

(1.6) = المستوى المعيشي لأسر الطلبة

(3.6) = تكاليف المعيشة

السبب هو: الارتفاع المستمر في الرسوم الجامعية وتدني المستوى المعيشي لبعض أُسر الطلبة وارتفاع تكاليف المعيشة من أسباب العنف الجامعي.

المثال الثامن عشر:

(13.9) + (2.3) + (11.10)

(13.9) = الطاقة الاستيعابية للجامعات

(2.3) = أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة

(11.10) = الازدحام داخل الحرم الجامعي

السبب هو: ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات وزيادة أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة والازدحام داخل الحرم الجامعي من أسباب العنف الجامعي.

المثال التاسع عشر:

(2.7) + (2.8)

(2.8) = عقدة العار

(2.7) = ثقافة الحوار

والسبب هو: الشعور بالعار وانعدام ثقافة الحوار بين الطلبة من أسباب العنف الجامعي.

المثال العشرون:

(2.4) + (3.8) + (7.1)

(7.1) = العادات والتقاليد

(3.8) = تضخيم الذات

(2.4) = التعليم المختلط

السبب هو: التمسك بالعادات والتقاليد وتضخيم الذات ووجود التعليم المختلط من أسباب العنف الجامعي.

وهكذا وبنفس الطريقة تستمر عملية تركيب وبناء أسباب العنف الجـــامعي فـــي الأردن بالاعتماد على مصفوفة الفضاء المورفولوجي لأسباب العنف الجامعي (جدول23).

الفصل السادس

التحليل المورفولوجي لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي

بنفس الطريقة المستخدمة في الفصل السابق يجري التحليل المورفولوجي لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي وفق الخطوات التالية:

1- بناء الفضاء المورفولوجي لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي:

- تم تحديد عناصر البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي وعددها (12) محور، منها (6) محاور بيئة داخلية وآخرى مثلها محاور بيئة خارجية (الجدول رقم 24).
- تعتبر عناصر البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي والمذكورة سابقاً المحاور الرئيسية للمنظومة.
- تم تجزئة كل محور من محاور البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي إلى عدد من الحالات بلغت (88) حالة لجميع المحاور (الجدول رقم 24).
- تم بعد ذلك بناء جدول الفضاء المورفولوجي Morphological Space لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي والذي يتكون من محاور المنظومة وحالاتها المقترحة وهنا نقوم باستبدال أسماء المحاور وحالاتها بأرقام تشير إلى هذه المحاور والحالات والتي سوف يتم الاعتماد عليها في عملية التحليل المورفولوجي لحلول المشكلة (الجدول رقم 25).

جدول رقم (24): محاور وحالات البيئتين الداخلية والخارجية لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي

محاور البيئة الخارجية						محاور البيئة الداخلية					
العوامل الاجتماعية (1)	**العوامل النفسية (2)**	**العوامل الأكاديمية (3)**	**العوامل الإدارية (4)**	**العوامل السياسية (5)**	**العوامل الاقتصادية (6)**	**العوامل الاجتماعية (7)**	**العوامل النفسية (8)**	**العوامل الأكاديمية (9)**	**العوامل الإدارية (10)**	**العوامل السياسية (11)**	**العوامل الاقتصادية (12)**
التسامح (1.1)	تعزيز سيكولوجية التنشئة الاجتماعية (1.2)	الشعور بجدوى الدراسة (1.3)	مراجعة سياسات الدولة في انشاء الجامعات (1.4)	مراعاة الواقع السياسي العام (1.5)	مراعاة المستوى المعيشي لأسر للطلبة (1.6)	محاربة المشاكل الاجتماعية (1.7)	الانفتاح الذهني والفكري (1.8)	وجود الإرشاد الأكاديمي (1.9)	تفعيل الرقابة داخل الحرم الجامعي (1.10)	منع التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعة (1.11)	تحسين السلوك الاستهلاكي (1.12)
الاستقرار المجتمعي (2.1)	التفاؤل بالمستقبل (2.2)	ضبط أعداد الطلبة (2.3)	ضبط التعليم المختلط (2.4)	الحد من التيارات الفكرية والسياسية من خارج الجامعة (2.5)	الاستقرار الاقتصادي (2.6)	نشر ثقافة الحوار (2.7)	الشعور بالفخر (2.8)	تنوع اساليب التدريس (2.9)	ضبط عملية الدخول والخروج من وإلى الحرم الجامعي (2.10)	وضوح آليات انتخابات مجالس الطلبة (2.11)	خفض تكاليف الدراسة (2.12)
العدل الاجتماعي (3.1)	الاهتمام الاسري بالطلبة (3.2)	اعادة النظر في آلية الثانوية العامة (3.3)	مراجعة سياسات القبول الجامعي (3.4)	اعادة النظر في سياسة الدولة اتجاه انشاء الإتحاد العام للطلبة (3.5)	خفض تكاليف المعيشة (3.6)	منع الظلم والاضطهاد (3.7)	التواضع (3.8)	وجود الأنشطة الأكاديمية والبحثية (3.9)	تفعيل قوانين العقوبات (3.10)	ترسيخ الفكر والثقافة السياسية عند الطلبة (3.11)	خفض الرسوم الجامعية (3.12)
التآلف الأسري (4.1)			ضبط اليآت الإبتعاث (4.4)	السير في الإصلاح السياسي (4.5)	محاربة البطالة (4.6)	التسامح والتآلف (4.7)	الحد من الكبت (4.8)	تنوع المناهج الدراسية المقررة (4.9)	وجود الحاكمية والشفافية في الحياة الجامعية (4.10)	محاربة الشعارات والسلوكيات الاستفزازية (4.11)	خفض المصاريف الشخصية (4.12)
تفعيل دور وسائل الإعلام (5.1)					رفع مستوى الدخل الفردي والمجتمعي (5.6)	ترسيخ الوازع الديني والقيم الإسلامية (5.7)	الشعور بالاعتزاز (5.8)	وجود الرغبة في التخصص (5.9)	وجود آليات التحقيق مع الطلبة (5.10)	نزاهة آليات التنافس في انتخابات مجالس الطلبة (5.11)	زيادة القروض والمنح (5.12)
التنشئة الأسرية السليمة (6.1)					مجابهة التحولات الاقتصادية (6.6)	نشر العادات والتقاليد السامية (6.7)	الرصانة واحترام الذات (6.8)	زيادة الدور التربوي للمدرسين (6.9)	فاعلية لجان التحقيق (6.10)	رفع مستوى الحرية الطلابية والاحتجاجات (6.11)	
العادات والتقاليد السامية (7.1)						ضبط التكنولوجيا والمعدات الحديثة (7.7)	رفع مستوى الثقة بالنفس (7.8)	وجود حوافز التعلم (7.9)	محاربة الفساد المالي في الجامعات (7.10)		
متابعة اولياء الامور لشؤون ابنائهم الدراسية (8.1)						نشر الوعي الطلابي (8.7)	التمسك بالأمل (8.8)	ارتفاع التحصيل العلمي (8.9)	التقليل من برامج التعليم الموازي (8.10)		

يتبع ←

تابع الجدول رقم (24)

محاور البيئة الخارجية						محاور البيئة الداخلية					
العوامل الاجتماعية (1)	العوامل النفسية (2)	العوامل الأكاديمية (3)	العوامل الإدارية (4)	العوامل السياسية (5)	العوامل الاقتصادية (6)	العوامل الاجتماعية (7)	العوامل النفسية (8)	العوامل الأكاديمية (9)	العوامل الإدارية (10)	العوامل السياسية (11)	العوامل الاقتصادية (12)
العلاقات الاجتماعية الجيدة (9.1)						تنظيم البيئة الاجتماعية (9.7)		منع سياسة احتكار المواد (9.9)	تفعيل دور عمادات شؤون الطلبة (9.10)		
						الشعور بالمسؤولية (10.7)		تحسين نُظم الامتحانات (10.9)	مرونة الأنظمة والتعليمات (10.10)		
								زيادة المساقات الميدانية (11.9)	منع الازدحام داخل الحرم الجامعي (11.10)		
								تطويع نظام الساعات المعتمدة (12.9)	محاربة الواسطة والمحسوبية (12.10)		
								مراعاة الطاقة الاستيعابية للجامعات (13.9)	تفعيل دور الأمن الجامعي (13.10)		
								زيادة مخصصات البحث العلمي (14.9)			
								عدل المدرسين (15.9)			
								الحد من أوقات الفراغ (16.9)			
								تفعيل مصادر التعلم (17.9)			

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 25: الفضاء المورفولوجي لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي

	محاور البيئة الخارجية						محاور البيئة الداخلية					
	العوامل الاجتماعية **(1)**	العوامل النفسية **(2)**	العوامل الأكاديمية **(3)**	العوامل الإدارية **(4)**	العوامل السياسية **(5)**	العوامل الاقتصادية **(6)**	العوامل الاجتماعية **(7)**	العوامل النفسية **(8)**	العوامل الأكاديمية **(9)**	العوامل الإدارية **(10)**	العوامل السياسية **(11)**	العوامل الاقتصادية **(12)**
حالات محاور المنظومة	(1.1)	(1.2)	(1.3)	(1.4)	(1.5)	(1.6)	(1.7)	(1.8)	(1.9)	(1.10)	(1.11)	(1.12)
	(2.1)	(2.2)	(2.3)	(2.4)	(2.5)	(2.6)	(2.7)	(2.8)	(2.9)	(2.10)	(2.11)	(2.12)
	(3.1)	(3.2)	(3.3)	(3.4)	(3.5)	(3.6)	(3.7)	(3.8)	(3.9)	(3.10)	(3.11)	(3.12)
	(4.1)			(4.4)	(4.5)	(4.6)	(4.7)	(4.8)	(4.9)	(4.10)	(4.11)	(4.12)
	(5.1)					(5.6)	(5.7)	(5.8)	(5.9)	(5.10)	(5.11)	(5.12)
	(6.1)					(6.6)	(6.7)	(6.8)	(6.9)	(6.10)	(6.11)	
	(7.1)						(7.7)	(7.8)	(7.9)	(7.10)		
	(8.1)						(8.7)	(8.8)	(8.9)	(8.10)		
	(9.1)						(9.7)		(9.9)	(9.10)		
							(10.7)		(10.9)	(10.10)		
									(11.9)	(11.10)		
									(12.9)	(12.10)		
									(13.9)	(13.10)		
									(14.9)			
									(15.9)			
									(16.9)			
									(17.9)			

المصدر: عمل الباحث.

2- اختبار الاتساق الداخلي بين محاور منظومة حلول مشكلة العنف الجامعي

أُختبر الاتساق الداخلي بين محاور منظومة حلول مشكلة العنف الجامعي اعتماداً على الجدول رقم (25): جدول الفضاء المورفولوجي لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي، والجدول رقم (3): جدول مقياس الاتساق الداخلي المطبق في الدراسة، وتم الحصول على

الجدول رقم (26): جدول الاتساق الداخلي بين محاور منظومة حلول مشكلة العنــف الجــامعي اعتماداً على الجداول (9،25).

الجدول رقم 26: الاتساق الداخلي بين محاور منظومة حلول مشكلة العنف الجامعي اعتماداً على الجداول (9،25)

المحاور	المحور 1	المحور 2	المحور 3	المحور 4	المحور 5	المحور 6	المحور 7	المحور 8	المحور 9	المحور 10	المحور 11	المحور 12
المحور 1	–											
المحور 2	1	–										
المحور 3	1	1	–									
المحور 4	1	0	1	–								
المحور 5	1	1	1	1	–							
المحور 6	1	1	1	1	1	–						
المحور 7	1	2	1	1	1	2	–					
المحور 8	1	2	1	1	1	2	1	–				
المحور 9	1	1	1	1	1	1	1	1	–			
المحور 10	1	0	1	1	1	1	1	0	1	–		
المحور 11	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	–	
المحور 12	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	–

المصدر: عمل الباحث.

3- اختبار الاتساق الداخلي بين حالات كل محور من محاور منظومة حلول مشكلة العنف الجامعي:

بنفس الاسلوب المُطبق في حالة اختبار الاتساق بين محاور المنظومة، يجري اختبار الاتساق بين حالات كل محور من المحاور، ويعاد كل مرة السؤال التالي: هل الحالة الأولى للمحور الأول تتسق مع الحالة الثانية للمحور الأول؟ وهذا يسري على جميع الحالات ولكل المحاور، وفي كل مرة تحدد وترصد درجة الاتساق وفق أسس منطقية وبناءً على مقياس الاتساق المقترح في هذه الدراسة، كما تُظهر الجداول (27–38).

الجدول رقم 27: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الاجتماعية اعتماداً على الجداول (9،25)

حالات المحور	1.1	2.1	3.1	4.1	5.1	6.1	7.1	8.1	9.1
1.1	–								
2.1	2	–							
3.1	1	1	–						
4.1	1	1	1	–					
5.1	2	2	2	2	–				
6.1	1	1	1	1	1	–			
7.1	2	2	2	1	1	1	–		
8.1	1	1	1	2	1	2	1	–	
9.1	2	1	2	2	1	2	2	1	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 28: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل النفسية اعتماداً على الجداول (9.25)

حالات المحور	1.2	2.2	3.2
1.2	–		
2.2	1	–	
3.2	1	1	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 29: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الأكاديمية اعتماداً على الجداول (9.25)

حالات المحور	1.3	2.3	3.3
1.3	–		
2.3	1	–	
3.3	1	2	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 30: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الإدارية اعتماداً على الجداول (9.25)

حالات المحور	1.4	2.4	3.4	4.4
1.4	–			
2.4	1	–		
3.4	2	2	–	
4.4	1	1	1	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 31: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل السياسية اعتماداً على الجداول (9.25)

حالات المحور	1.5	2.5	3.5	4.5
1.5	**-**			
2.5	**1**	**-**		
3.5	**1**	**1**	**-**	
4.5	**1**	**1**	**2**	**-**

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 32: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الاقتصادية اعتماداً على الجداول (9.25)

حالات المحور	1.6	2.6	3.6	4.6	5.6	6.6
1.6	–					
2.6	0	–				
3.6	2	1	–			
4.6	2	2	2	–		
5.6	0	2	1	1	–	
6.6	0	1	2	1	1	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 33: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الاجتماعية اعتماداً على الجداول (25.9)

حالات المحور	1.7	2.7	3.7	4.7	5.7	6.7	7.7	8.7	9.7	10.7
1.7	–									
2.7	1	–								
3.7	2	1	–							
4.7	1	1	1	–						
5.7	2	2	2	2	–					
6.7	2	1	1	2	2	–				
7.7	1	2	2	2	1	1	–			
8.7	2	1	1	2	1	1	2	–		
9.7	1	1	1	2	1	1	2	2	–	
10.7	1	2	1	1	1	1	2	2	1	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 34: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل النفسية اعتماداً على الجداول (3.19)

حالات المحور	1.8	2.8	3.8	4.8	5.8	6.8	7.8	8.8
1.8	−							
2.8	1	−						
3.8	2	1	−					
4.8	1	1	2	−				
5.8	2	1	2	1	−			
6.8	1	1	1	1	1	−		
7.8	1	1	1	1	1	1	−	
8.8	1	1	1	1	1	1	1	−

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 35: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الأكاديمية اعتماداً على الجداول (9.25)

حالات المحور	1.9	2.9	3.9	4.9	5.9	6.9	7.9	8.9	9.9	10.9	11.9	12.9	13.9	14.9	15.9	16.9	17.9
1.9	−																
2.9	0	−															
3.9	1	2	−														
4.9	1	2	1	−													
5.9	2	1	1	1	−												
6.9	1	1	1	2	1	−											
7.9	2	1	2	1	1	1	−										
8.9	1	1	1	1	1	2	2	−									
9.9	1	2	1	1	0	1	0	0	−								
10.9	1	1	1	1	0	1	0	0	1	−							
11.9	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	−						
12.9	0	1	1	1	0	0	0	1	0	1	0	−					
13.9	0	0	0	0	2	1	0	0	0	0	0	1	−				
14.9	1	2	2	1	0	1	1	0	0	0	2	0	1	−			
15.9	1	1	0	1	0	1	0	1	1	1	1	0	1	1	−		
16.9	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	0	−	
17.9	2	1	2	1	1	1	1	1	1	0	1	0	1	1	1	1	−

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 36: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الإدارية اعتماداً على الجداول (9.25)

حالات المحور	1.10	2.10	3.10	4.10	5010	6.10	7.10	8.10	9.10	10.10	11.10	12.10	13.10
1.10	–												
2.10	2	–											
3.10	2	2	–										
4.10	2	1	2	–									
5.10	2	2	2	2	–								
6.10	2	2	2	1	1	–							
7.10	1	1	1	1	1	1	–						
8.10	0	0	0	1	0	0	1	–					
9.10	1	0	2	2	1	2	0	0	–				
10.10	0	0	2	1	2	2	1	2	1	–			
11.10	1	1	1	1	1	0	0	1	0	1	–		
12.10	0	0	1	2	1	1	1	1	1	1	0	–	
13.10	2	2	1	1	1	1	2	1	1	1	1	2	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 37: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل السياسية اعتماداً على الجداول (9.25)

حالات المحور	1.11	2.11	3.11	4.11	5.11	6.11
1.11	–					
2.11	1	–				
3.11	1-	1	–			
4.11	1	1	1	–		
5.11	1	1	2	2	–	
6.11	1	2	2	1	1	–

المصدر: عمل الباحث.

الجدول رقم 38: مصفوفة الاتساق الداخلي لحالات محور العوامل الاقتصادية اعتماداً على الجداول (9.25)

حالات المحور	1.12	2.12	3.12	4.12	5.12
1.12	–				
2.12	1	–			
3.12	0	0	–		
4.12	1	2	0	–	
5.12	0	2	0	0	–

المصدر: عمل الباحث.

4- اختبار الاتساق الداخلي بين حالات جميع محاور منظومة حلول مشكلة العنف الجامعي.

بنفس الطريقة السابقة أُختبر الاتساق الداخلي بين جميع حالات محاور منظومة حلول مشكلة العنف الجامعي وذلك بمقارنة حالات كل محور مع حالات المحاور الأخرى، وفي كل مرة يُكرر السؤال التالي: هل الحالة الأولى للمحور الأول تتسق مع الحالة الأولى للمحور الثاني؟ وهذا يسري على بقية الحالات، وفي كل مرة حددت ورصدت درجة الاتساق وفق مقياس الاتساق المقترح في هذه الدراسة، وبهذا نحصل على مصفوفة الفضاء المورفولوجي لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي والتي يمكن استخدامها في توليد أفكار جديدة لتحديد حلول مشكلة العنف الجامعي داخل الجامعات الأردنية (الجدول رقم 39).

جدول رقم(٣٩):مصفوفة الفضاء المورفولجي لحلول مشكلة العنف الجامعي

المصدر: عمل الباحث.

5- توليف أو تركيب المنظومة:

تُستخدم في هذه المرحلة مصفوفة الاتساق الداخلي لجميع حالات محاور حلول المشكلة (مصفوفة الفضاء المورفولوجي لمنظومة حلول مشكلة العنف الجامعي (الجدول رقم 39) في تركيب وبناء حلول مشكلة العنف الجامعي، علماً بأن مجموع الحلول التي يمكن توليفها وتركيبها من مصفوفة الفضاء المورفولوجي لمشكلة العنف الجامعي ما يقارب مجموع حاصل ضرب عدد حالات المحاور مع بعضها البعض مقسوماً على (2).

أمثلة للحلول مشكلة العنف الجامعي في الأردن:

فيما يلي عرض لمجموعة من الحلول التي يمكن تركيبها وتوليفها من مصفوفة الفضاء المورفولوجي (الجدول رقم 39).

المثال الأول:

(1.1) + (5.7)

(1.1) = التسامح

(5.7) = ترسيخ الوازع الديني

والحل هو: التسامح بين الطلبة وترسيخ الوازع الديني لديهم من الحلول المقترحة لمشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال الثاني:

(3.1) + (4.8) + (2.12)

(3.1) = العدل الاجتماعي

(4.8) = الحد من الكبت

(2.12) = خفض تكاليف الدراسة

الحل هو: العدل الاجتماعي والحد من الكبت لدى الطلبة وخفض تكاليف الدراسة من الحلول الممكنة لمشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال الثالث:

(2.1) + (1.7) + (2.7) + (1.8)

(2.1) = الاستقرار المجتمعي

(1.7) = محاربة المشاكل الاجتماعية

(2.7) = نشر ثقافة الحوار

(1.8) = الانفتاح الذهني والفكري

والحل هو: الاستقرار المجتمعي ومحاربة المشاكل الاجتماعية ونشر ثقافة الحوار بين الطلبة والانفتاح الذهني والفكري من حلول مشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال الرابع:

(2.2) + (1.3) + (4.6)

(2.2) = التفاؤل بالمستقبل

(1.3) = الشعور بجدوى الدراسة

(4.6) = محاربة البطالة

والحل هو: التفاؤل بالمستقبل والشعور بجدوى الدراسة ومحاربة البطالة من الحلول المقترحة لمشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال الخامس:

(3.2) + (2.5)

(3.2) = الاهتمام الاسري بالطلبة

(2.5) = الحد من التيارات الفكرية والسياسية من خارج الجامعة

والحل هو: الاهتمام الاسري بالطلبة والحد من انتشار التيارات الفكرية والسياسية مـــن خارج الجامعة من الحلول المقترحة لمشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال السادس:

(3.6) + (3.7) + (4.8)

(3.6) = خفض تكاليف المعيشة

(3.7) = منع الظلم والاضطهاد

(4.8) = الحد من الكبت

والحل هو: خفض تكاليف المعيشة ومنع الظلم والاضطهاد عن الطلبة والحد من الكبـــت لديهم من حلول مشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال السابع:

(10.7) + (8.8) + (7.9)

(10.7) = الشعور بالمسؤولية

(8.8) = التمسك بالأمل

(7.9) = وجود حوافز التعلم

والحل هو: ارتفاع مستوى الشعور بالمسؤولية والتمسك بالآمل عند الطلبة مـــع وجـــود حوافز التعلم واحد من حلول مشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال الثامن:

(16.9) + (3.9) + (11.10) + (8.7)

(16.9) = الحد من اوقات الفراغ

(12.9) = تطويع نظام الساعات المعتمدة

(3.9) = وجود الانشطة الأكاديمية والبحثية

(11.10) = منع الازدحام داخل الحرم الجامعي

(8.7) = نشر الوعي الطلابي

الحل هو: الحد من أوقات الفراغ وتطويع نظام الساعات المعتمدة ووجود الأنشطة الأكاديمية والبحثية ومنع الازدحام داخل الحرم الجامعي ونشر الوعي الطلابي من الحلول المقترحة لمشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال التاسع:

(1.11) + (4.11) + (1.10) + (4.7)

(1.11) = منع التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعة

(4.11) = محاربة الشعارات والسلوكيات الاستفزازية

(1.10) = تفعيل الرقابة داخل الحرم الجامعي

(4.7) = التسامح والتآلف

الحل هو: منع التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعات محاربة الشعارات والسلوكيات الاستفزازية في المحافل والأنشطة وتفعيل الرقابة داخل الحرم الجامعي ونشر قيم التسامح والتآلف بين الطلبة من الحلول الممكنة لمشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال العاشر:

(4.1) + (7.8) + (7.9)

(4.1) = التآلف الأسري

(7.8) = رفع مستوى الثقة بالنفس

(7.9) = وجود حوافز التعلم

والحل هو: التآلف الأسري ورفع مستوى الثقة بالنفس عند الطلبة بالإضافة إلى وجود حوافز التعلم من من حلول مشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال الحادي عشر:

(1.3) + (8.9) + (5.12)

(1.3) = الشعور بجدوى الدراسة

(8.9) = ارتفاع التحصيل العلمي

(5.12) = زيادة القروض والمنح والبعثات

الحل هو: الشعور بعدم جدوى الدراسة وارتفاع التحصيل العلمي وزيادة فرص الحصول على القروض والمنح والبعثات من حلول مشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال الثاني عشر:

(12.10) + (15.9) + (3.7)

(12.10) = محاربة شيوع ثقافة الواسطة والمحسوبية

(15.9) = عدل المدرسين

(3.7) = منع الظلم والاضطهاد

والحل هو: محاربة شيوع ثقافة الواسطة والمحسوبية في الجامعات وعدل المدرسين بين الطلبة ومنع الظلم والاضطهاد عنهم من الحلول الممكنة لمشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال الثالث عشر:

(3.4) + (8.10) + (5.8) + (4.8)

(3.4) = مراجعة سياسات القبول الجامعي

(8.10) = التقليل من برامج التعليم الموازي

(5.8) = الشعور بالاعتزاز

(4.8) = الحد من الكبت

الحل هو: مراجعة سياسات القبول الجامعي والتقليل من برامج التعليم الموازي وشعور الطلبة بالاعتزاز والحد من الكبت من حلول العنف الجامعي في الأردن.

المثال الرابع عشر:

(2.6) + (1.6) + (3.12) + (2.12)

(2.6) = الاستقرار الاقتصادي

(1.6) = مراعاة المستوى المعيشي لآسر الطلبة

(2.12) = خفض تكاليف الدراسة

(3.12) = خفض الرسوم الجامعية

والحل هو: الاستقرار الاقتصادي ومراعاة المستوى المعيشي لآسر الطلبة بخفض تكاليف الدراسة والرسوم الجامعية من الحلول الممكنة لمشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال الخامس عشر:

(2.4) + (6.8)

(2.4) = ضبط التعليم المختلط

(6.8) = الرصانة واحترام الذات

الحل هو: ضبط التعليم المختلط في الجامعات ونشر قيم الرصانة واحترام الذات بين الطلبة من حلول مشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال السادس عشر:

(2.5) + (2.11) + (5.11) + (2.7) + (3.10)

(2.5) = منع التيارات الفكرية والسياسية من خارج الجامعة

(2.11) = وضوح آليات انتخابات مجالس الطلبة

(5.11) = وضوح آليات التنافس في انتخابات الأندية الطلابية ومجالس الطلبة

(2.7) = نشر ثقافة الحوار

(3.10) = تفعيل قوانين العقوبات

الحل هو: منع التيارات الفكرية والسياسية المتناحرة من خارج الجامعات ووضوح آليات انتخابات مجالس الطلبة المطبقة ونزاهة آليات التنافس بين المرشحين وانتشار ثقافة الحوار وتفعيل القوانين الرادعة من حلول العنف الجامعي في الأردن.

المثال السابع عشر:

(9.7) + (8 .1) + (6.9)

(9.7) = التنظيم والبنية الاجتماعية

(8 .1) = متابعة اولياء الامور لشؤون ابنائهم الدراسية

(6.9) = زيادة الدور التربوي للمدرسين

والحل هو: التنظيم والبنية الاجتماعية ومتابعة اولياء الامور لشؤون ابنائهم الدراسية مع زيادة الدور التربوي لأعضاء الهيئة التدريسية من حلول مشكلة العنف الجامعي.

المثال الثامن عشر:

(11.10) + (3.9) + (9. 11)

(11.10) = منع الازدحام داخل الحرم الجامعي

(3.9) = وجود الانشطة الأكاديمية والبحثية

(9. 11) = زيادة المساقات الميدانية

الحل هو: منع الازدحام داخل الحرم الجامعي ووجود الانــشطة الأكاديميــة والبحثيــة وزيادة المساقات الميدانية من حلول مشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال التاسع عشر:

(3.5) + (3.11) + (11. 6)

(3.11) = ترسيخ الفكر والثقافة السياسية عند الطلبة

(3.5) = اعادة النظر في سياسة الدولة اتجاه فكرة انشاء الإتحاد العام للطلبة

(3.11) = ترسيخ الفكر والثقافة السياسية عند الطلبة

11. 6) = رفع مستوى الحرية الطلابية والاحتجاجات

الحل هو: ترسيخ الفكر والثقافة السياسية عند الطلبة بإعادة النظر في سياسة الدولة اتجاه فكرة انشاء الإتحاد العام للطلبة ورفع مستوى الحرية الطلابية والاحتجاجات من حلول مــشكلة العنف الجامعي في الأردن.

المثال العشرون:

(4.10) + (4.4) + (12. 5)

(4.10) = وجود الحاكمية والشفافية في الحياة الجامعية

(4.4) = ضبط آليات الابتعاث

(12. 5) = زيادة القروض والمنح والبعثات

والحل هو: وجود الحاكمية والشفافية في الحياة الجامعية وضبط آليات الابتعاث المعمول بها داخل الجامعات وزيادة حجم القروض والمنح للطلبة من حلول مشكلة العنف الجامعي في الأردن.

وهكذا وبنفس الطريقة تستمر عملية تركيب وبناء الحلول المقترحة لمشكلة العنف الجامعي في الأردن اعتماداً على مصفوفة الفضاء المورفولوجي السابقة (جدول رقم 39).

الفصل السابع

التحليل الهيكلي/ مصفوفة الآثار المتقاطعة

مقدمة:

عندما يتم استخدام وتطبيق أسلوب النظم في مجال حل المشكلات الاجتماعية والإنسانية، فإن أهمية كل محور من محاور المنظومة تكمن في علاقته مع المحاور الأخرى، لذا كان لابد من اكتشاف وتحديد العلاقة بين محاور منظومة أسباب العنف الجامعي مع بعضها البعض لاكتشاف مستوى قوة كل محور وأهميته كسبب من أسباب المشكلة، وقد تمَّ تنفيذ ذلك في هذه الدراسة باستخدام أسلوب التحليل الهيكلي/مصفوفة الآثار المتقاطعة، وفق الخطوات التالية:

1- تقيم العلاقة بين محاور منظومة أسباب العنف الجامعي:

يُعتبر تقييم محاور المنظومة في مثل هذا النوع من التحليل تقييم نوعي، ويتم لكل زوج من المحاور، ومن خلال الإجابة عن السؤال التالي: هل هناك علاقة تأثير مباشر بين المحور الأول والمحور الثاني؟ وتستمر العملية هكذا لبقية المحاور، ويتم رصد أثر كل محور من المحاور من خلال مقياس كمي تم اعتماده لهذه الغاية (الجدول رقم 40) (الرحامنة، 2012).

الجدول رقم 40: مقياس تقييم العلاقة بين محاور منظومة أسباب العنف الجامعي

المعيار	الدرجة
لا يوجد علاقة	0
علاقة ضعيفة	1
علاقة متوسطة	2
علاقة قوية	3
علاقة كامنة	4

المصدر: بتصرف عن الرحامنة، 2012.

2- إعداد مصفوفة الآثار المتقاطعة لمحاور أسباب العنف الجامعي:

يتم في هذه الخطوة إعداد مصفوفة الآثار المتقاطعة لمحاور أسباب العنف الجامعي، وذلك من خلال تمثيل محاور المشكلة أو أسبابها في أعمدة المصفوفة وصفوفها، وبعد رصد درجة العلاقة بين المحاور مع بعضها البعض، يتم جمع درجات العلامات لكل محور بحيث يأخذ مجموع الأعمدة المحور الأفقي ومجموع الصفوف المحور الرأسي (الجدول رقم 41).

الجدول رقم41: مصفوفة الآثار المتقاطعة لمحاور منظومة أسباب العنف الجامعي

المحاور	المحور 1	المحور 2	المحور 3	المحور 4	المحور 5	المحور 6	المحور 7	المحور 8	المحور 9	المحور 10	المحور 11	المحور 12	مجموع الصفوف
عوامل اجتماعية (1)	–	3	2	2	2	3	3	3	1	2	2	2	25
عوامل نفسية (2)	3	–	2	3	2	2	3	3	1	2	1	2	24
العوامل الأكاديمية(3)	2	2	–	2	1	2	1	1	3	1	1	1	17
العوامل الإدارية (4)	2	2	3	–	2	1	2	2	2	1	1	1	19
عوامل سياسية (5)	3	3	1	2	–	2	1	2	1	1	3	1	20
عوامل اقتصادية (6)	3	2	1	1	2	–	2	3	2	1	1	3	21
عوامل اجتماعية (7)	3	3	3	3	2	3	–	3	2	3	3	2	30
عوامل نفسية (8)	3	3	3	3	2	3	3	–	2	2	2	2	28
عوامل اكاديمية (9)	1	3	2	2	1	1	2	3	–	2	2	1	20
عوامل ادارية (10)	2	2	1	2	1	1	2	2	2	–	1	1	17
عوامل سياسية (11)	3	2	1	1	3	1	2	2	1	2	–	1	19
عوامل اقتصادية (12)	2	3	1	1	1	3	2	2	2	2	1	–	20
مجموع الأعمدة	27	28	20	22	19	22	23	26	19	19	18	17	

المصدر: من عمل الباحث.

3- ترتيب محاور الأسباب حسب أهميتها وقوة تأثيرها في المشكلة:

تتطلب عملية حل المشاكل في أحيان كثيرة إعطاء أولوية في الدراسة والتحليل والتطوير لمحاور معينة في المنظومة وتقديمها على غيرها من المحاور نظراً لأهميتها وتأثيرها الكبير في المشكلة، وفي هذه الدراسة يمكن ترتيب محاور منظومة أسباب العنف الجامعي حسب أهميتها

ودرجة ومستوى تأثيرها في المشكلة وذلك باستخدام مصفوفة الآثار المتقاطعة (الجدول رقم 41)، حيث يتم قسمة مجموع الصفوف في المصفوفة على مجموع الأعمدة بالتناظر، أي مجموع الصف الأول على مجموع العمود الأول وهكذا لبقية المحاور والصفوف، فنحصل على جدول أهمية محاور أسباب مشكلة العنف الجامعي، حيث يبدأ الجدول بأكثر المحاور أهمية وتأثير، ويتدرج حتى يصل إلى أقلها أهمية وتأثير في هذا المجال (الجدول رقم 42).

الجدول رقم 42: محاور منظومة أسباب العنف الجامعي حسب أهميتها ومستوى تأثيرها في المشكلة اعتماداً على الجدول رقم 41

مستوى الأهمية أو التأثير في المشكلة	المحور	البيئة	الأثر الإجمالي
المحور صاحب الأهمية الأولى في مستوى التأثير	العوامل الأكاديمية	الخارجية	.850
المحور صاحب الأهمية الثانية في مستوى التأثير	العوامل النفسية	الخارجية	.857
المحور صاحب الأهمية الثالثة في مستوى التأثير	العوامل الإدارية	الخارجية	.863
المحور صاحب الأهمية الرابعة في مستوى التأثير	العوامل الإدارية	الداخلية	.894
المحور صاحب الأهمية الخامسة في مستوى التأثير	العوامل الاجتماعية	الخارجية	.925
المحور صاحب الأهمية السادسة في مستوى التأثير	العوامل الاقتصادية	الخارجية	.954
المحور صاحب الأهمية السابعة في مستوى التأثير	العوامل الأكاديمية	الداخلية	1.052
المحور صاحب الأهمية الثامنة في مستوى التأثير	العوامل السياسية	الخارجية	1.052
المحور صاحب الأهمية التاسعة في مستوى التأثير	العوامل السياسية	الداخلية	1.055
المحور صاحب الأهمية العاشرة في مستوى التأثير	العوامل النفسية	الداخلية	1.076
المحور صاحب الأهمية الحادية عشر في مستوى التأثير	العوامل الاقتصادية	الداخلية	1.176
المحور صاحب الأهمية الثانية عشر في مستوى التأثير	العوامل الاجتماعية	الداخلية	1.304

المصدر: من عمل الباحث.

يلاحظ من الجدول (42) أن محاور العوامل الأكاديمية، والعوامل النفسية والعوامل الإدارية في البيئة الخارجية هي الأكثرُ أهميةً وتأثيراً كأسباب لمشكلةِ العنف الجامعي، وهذا يعني أن وضع حلول لهذه المشكلة يجب أن يبدأ بهذه المحاور، دون إغفال المحاور الأخرى

والتعامل معها وفق مستوى أهميتها وتأثيرها، من منطلق أن هذه المحاور متقاربة جدا من حيث الأهمية النسبية وإنها جميعاً جديرة بالدراسة والتحليل والتطوير.

4- تصنيف محاور أسباب المشكلة حسب علاقاتها مع بعضها البعض:

باستخدام مصفوفة الآثار المتقاطعة (الجدول رقم 41). تم تمثيل بياني لمجموع أعمدة المصفوفة ومجموع صفوفها، حيث يأخذ مجموع الأعمدة المحور الأفقي ومجموع الصفوف المحور الرأسي، فنحصل على أربع مناطق تأثير كالتالي (الشكل رقم 5):

المنطقة الأولى:

وتظم محاور الدخول وهي المحاور التي تؤثر تأثيراً قويا في غيرها من المحاور، وتتأثر بشكل ضعيف بالمحاور الأخرى، ولا يوجد أي محور من محاور منظومة أسباب العنف الجامعي يقع ضمن هذه المنطقة.

المنطقة الثانية:

وتشمل محاور التناوب وهي المحاور التي تؤثر تأثيراً قوياً في غيرها من المحاور، وتتأثر بشكل قوي بالمحاور الأخرى، وتقع جميع محاور منظومة أسباب العنف الجامعي في هذه المنطقة مما يدل على مدى التأثير المتبادل بين المحاور جميعها والتي تقع في هذه المنطقة وهي:

- المحور الأول: العوامل الاجتماعية – البيئة الخارجية
- المحور الثاني: العوامل النفسية – البيئة الخارجية
- المحور الثالث: العوامل الأكاديمية – البيئة الخارجية
- المحور الرابع: العوامل الإدارية – البيئة الخارجية
- المحور الخامس: العوامل السياسية – البيئة الخارجية

- المحور السادس: العوامل الاقتصادية – البيئة الخارجية
- المحور السابع: العوامل الاجتماعية – البيئة الداخلية
- المحور الثامن: العوامل النفسية – البيئة الداخلية
- المحور التاسع: العوامل الأكاديمية – البيئة الداخلية
- المحور العاشر: العوامل الإدارية – البيئة الداخلية
- المحور الحادي عشر: العوامل السياسية – البيئة الداخلية
- المحور الثاني عشر: العوامل الاقتصادية – البيئة الداخلية

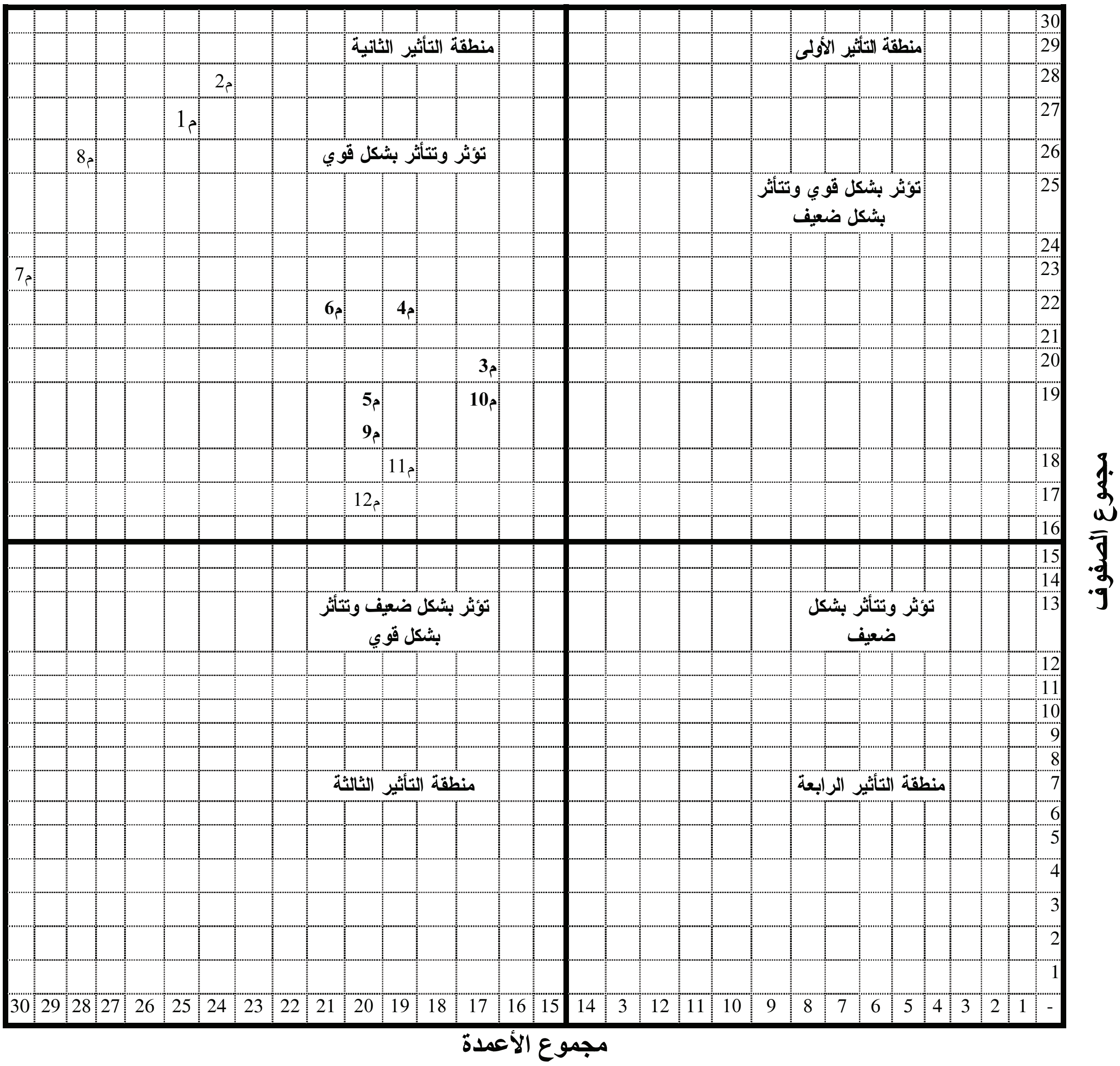
المنطقة الثالثة:

وتضم محاور المقدمة: وهي المحاور التي تؤثر تأثيراً ضعيفاً في غيرها من المحاور، وتتأثر بشكل ضعيف بالمحاور الأخرى، وتخلو هذه المنطقة من أي محور من محاور منظومة أسباب العنف الجامعي.

المنطقة الرابعة:

وتغطي محاور النتائج وهي المحاور التي تؤثر تأثيراً ضعيفاً في غيرها من المحاور، وتتأثر بشكل قوي بالمحاور الأخرى، وتخلو هذه المنطقة أيضا من أي محور من محاور منظومة أسباب العنف الجامعي.

يتبين مما تقدم أن محاور المشكلة تربطها علاقة تأثير متبادل قوية، وهذا يعني أن معالجة مشكلة العنف الجامعي تتطلب ضرورة التعامل مع كل هذه المحاور في نفس الوقت، مع التأكيد على أن أي تغيير يطرأ على أي من هذه المحاور ينعكس سلباً أو ايجاباً على المحاور الأخرى وعلى علاقاتها مع بعضها البعض وعلى مستوى هذه العلاقة.



الشكل رقم (5) مناطق تأثير محاور منظومة أسباب العنف الجامعي اعتماداً على الجدول رقم (41)

المصدر: من عمل الباحث.

فضاء الحل:

تبين من خلال الجدول رقم (42) أن أهم ثلاثة محاور أو أسباب تؤثر وتصنع مشكلة العنف الجامعي في الأردن هي المحاور التالية:

1- **محور العوامل الأكاديمية ويشمل الحالات التالية:**

- مدى جدوى الدراسة.
- أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة.
- مخرجات الثانوية العامة.

2- محور العوامل النفسية ويشمل الحالات التالية:

- سيكولوجية التنشئة الاجتماعية.
- التشاؤم والخوف من المستقبل.
- النبذ والرفض الأسري.

3**- محور العوامل الإدارية ويشمل الحالات التالية:**

- سياسات الدولة في إنشاء الجامعات.
- التعليم المختلط.
- سياسات القبول الجامعي.
- اليآت الإبتعاث.

وتقع جميع هذه المحاور ضمن البيئة الخارجية للجامعات، وتقترح الدراسة أن تكون هذه المحاور الثلاث بحالاتها مجتمعة هي مجال الحل الذي يمكن اعتماده للتغلب على مشكلة العنف الجامعي في الأردن مع التأكيد على أهمية المحاور والحلول الأخرى التي تم التوصل إليها.

كما ترى هذه الدراسة أن التغلب على مشكلة العنف الجامعي يتطلب معالجة هذه المحاور جميعاً بما تشتمل عليه من أسباب تصنع وتسبب هذه المشكلة.

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- صُنفت جميع محاور منظومة أسباب العنف الجامعي من خلال مصفوفة الآثار المتقاطعة ضمن محاور التناوب، وهي محاور تؤثر بشكل كبير في غيرها من المحاور وتتأثر أيضاً بشكل كبير فيها، وهذه المحاور حسب البيئة هي:

أ- محاور البيئة الخارجية وتشمل: محور العوامل الاجتماعية، محور العوامل النفسية، محور العوامل الأكاديمية، محور العوامل الإدارية، محور العوامل السياسية، محور العوامل الاقتصادية.

ب- محاور البيئة الداخلية وتشمل: محور العوامل الاجتماعية، محور العوامل النفسية، محور العوامل الأكاديمية، محور العوامل الإدارية، محور العوامل السياسية، محور العوامل الاقتصادية.

2- محاور الدخول ومحاور المقدمة ومحاور النتائج والتي تدعى منطقة التأثير الأولى والثالثة والرابعة على التوالي خلت حسب نتائج التحليل الهيكلي للمنظومة/مصفوفة الآثار المتقاطعة من أي محور من محاور أسباب منظومة العنف الجامعي.

3- بناءً على نتائج التحليل الهيكلي/مصفوفة الآثار المتقاطعة فقد تم ترتيب محاور أسباب مشكلة العنف الجامعي حسب أهميتها ودرجة تأثيرها في المشكلة على النحو التالي:

مستوى الأهمية	المحور	البيئة	الأثر الإجمالي
المحور صاحب الأهمية الأولى في مستوى التأثير	العوامل الأكاديمية	الخارجية	.850
المحور صاحب الأهمية الثانية في مستوى التأثير	العوامل النفسية	الخارجية	.857
المحور صاحب الأهمية الثالثة في مستوى التأثير	العوامل الإدارية	الخارجية	.863
المحور صاحب الأهمية الرابعة في مستوى التأثير	العوامل الإدارية	الداخلية	.894
المحور صاحب الأهمية الخامسة في مستوى التأثير	العوامل الاجتماعية	الخارجية	.925
المحور صاحب الأهمية السادسة في مستوى التأثير	العوامل الاقتصادية	الخارجية	.954
المحور صاحب الأهمية السابعة في مستوى التأثير	العوامل الأكاديمية	الداخلية	1.052
المحور صاحب الأهمية الثامنة في مستوى التأثير	العوامل السياسية	الخارجية	1.052
المحور صاحب الأهمية التاسعة في مستوى التأثير	العوامل السياسية	الداخلية	1.055
المحور صاحب الأهمية العاشرة في مستوى التأثير	العوامل النفسية	الداخلية	1.076
المحور صاحب الأهمية الحادية عشر في مستوى التأثير	العوامل الاقتصادية	الداخلية	1.176
المحور صاحب الأهمية الثانية عشر في مستوى التأثير	العوامل الاجتماعية	الداخلية	1.304

وبالتالي فإن المحاور الثلاثة الأولى وهي:

1- محور العوامل الأكاديمية/البيئة الخارجية والذي يشمل الحالات التالية:

- مدى جدوى الدراسة.
- أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة.
- مخرجات الثانوية العامة.

2- محور العوامل النفسية ويشمل الحالات التالية:

- سيكولوجية التنشئة الاجتماعية.
- التشاؤم والخوف من المستقبل.
- النبذ والرفض الأسري.

3- محور العوامل الإدارية ويشمل الحالات التالية:

- سياسات الدولة في إنشاء الجامعات.

- التعليم المختلط.
- سياسات القبول الجامعي.
- آليات الابتعاث.

تعتبر المحاور والحالات الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً في المشكلة، وبالتالي لا بد أن تستحوذ هذه المحاور وحالاتها على أولوية كبيرة في التحليل عند دراسة أسباب العنف الجامعي في الجامعات الأردنية، واتفقت الدراسة في هذه النتيجة مع أغلب نتائج الدراسات السابقة من حيث أهمية هذه العوامل وحالاتها كأسباب تساعد على حدوث العنف الجامعي في الجامعات الأردنية وكذلك في البيئة الأردنية، وإن اختلفت في مستوى الاهمية والتأثير لبعض العوامل والحالات مع الدراسات السابقة). (العقول، 2011)؛ (بركات، 2011)؛ (أخو رشيدة، 2009)؛ (الختاتنة، 2007)؛ (المخاريز، 2006)؛ (Al-Louzi and Farhan, 2009).

4- توصلت الدراسة إلى أن أهم المحاور المؤثرة في المشكلة تقع في البيئة الخارجية للجامعات، وهذا مؤشر على عدم وجود عنف جامعي بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما هنالك عنف مجتمعي اتخذ من الجامعات ميداناُ له.

5- بناءُ على التحليل المورفولوجي لأسباب مشكلة العنف الجامعي في الأردن تبين أن هذه الأسباب تقع ضمن (12) محور و(88) حالة تُشكل في مجملها أسباب العنف الجامعي في الأردن ويمكن من خلالها توليف وتركيب عدد هائل وكبير من الأسباب .

6- توصلت الدراسة إلى أن حلول مشكلة العنف الجامعي وبناءً على التحليل المورفولوجي لمحاور وحالات الحلول تقع في (12) محور و(88) حالة وأن هذه الحلول تنطلق حسب نتائج التحليل الهيكلي من المحاور الأكثر أهمية وتأثير في المشكلة وهي:

أ- محور العوامل الأكاديمية ويشمل الحالات التالية:

- الشعور بجدوى الدراسة.
- ضبط أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة.
- إعادة النظر في آلية الثانوية العامة.

ب- محور العوامل النفسية ويشمل الحالات التالية:

- تعزيز سيكولوجية التنشئة الاجتماعية.
- التفاؤل بالمستقبل.
- الاهتمام الأسري بالطلبة.

ج- محور العوامل الإدارية ويشمل الحالات التالية:

- مراجعة سياسات الدولة في إنشاء الجامعات.
- ضبط التعليم المختلط.
- مراجعة سياسات القبول الجامعي.
- ضبط آليات الابتعاث.

واتفقت الدراسة في هذه النتيجة مع أغلب نتائج الدراسات السابقة من حيث أهمية هذه العوامل وحالاتها في حل مشكلة العنف الجامعي في الجامعات الأردنية وكذلك في البيئة الأردنية، وإن اختلفت في مستوى الأهمية والتأثير لبعض العوامل والحالات مع الدراسات السابقة). (العقول، 2011)؛ (أخو رشيدة، 2009)؛ (الختاتنة، 2007)؛ (المخاريز، 2006).

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما تقدم من نتائج فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. استخدام وتطبيق أساليب التحليل النوعي عامة وأسلوب التحليل المورفولوجي خاصة في عملية دراسة وتحليل المشاكل الاجتماعية والإنسانية، لأنه عملية إبداعية مرنه تنسجم مع منطق دراسة وتحليل المشاكل الاجتماعية والإنسانية وبالذات المشكلات المعقدة.
2. التوصية باستخدام التحليل الهيكلي/ مصفوفة الآثار المتقاطعة لبناء سلم أولويات حسب درجات التأثير للمحاور عند دراسة المشكلات المعقدة وخصوصاً الاجتماعية منها، لأن ذلك يساعد على ترتيب المحاور وفق أهميتها ودرجة تأثيرها في المشكلة على غرار استخدامه في هذه الدراسة في ترتيب محاور منظومة أسباب العنف الجامعي وفق أهميتها مما ساعد على فهم أفضل للمنظومة.
3. التوصية بالتركيز على المحاور التي تم اعتمادها في هذه الدراسة كمحاور رئيسية في منظومتي أسباب العنف الجامعي وحلول مشكلة العنف الجامعي كمداخل رئيسية في أي عملية تستهدف تحديد الأسباب واقتراح الحلول لمشكلة العنف الجامعي في الجامعات الأردنية.
4. التوصية باعتماد مصفوفة الفضاء المورفولوجي لأسباب العنف الجامعي ومصفوفة الفضاء المورفولوجي لحلول مشكلة العنف الجامعي كأدوات رسمية تساعد الجهات ذات العلاقة في دراسة أسباب المشكلة ووضع الحلول لها من خلال الاستفادة من هذه القائمة العريضة من الأسباب والحلول والعمل على تطويرها وتحديثها وتحليلها بصورة إبداعية وجماعية.
5. توصي الدراسة بتفعيل دور مكاتب الإرشاد النفسي والتربوي في الجامعات وإنشاء وحدات خاصة في كل جامعة تعنى بالإرشاد النفسي وتهتم بالأحوال النفسية للطلبة.

6. توصي الدراسة بتطوير مخرجات الثانوية العامة وإعادة النظر بها.

7. توصي الدراسة بمراجعة وضبط سياسات الدولة في إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة.

8. توصي الدراسة بالعمل على توحيد سياسات وأسس القبول الجامعي واليات الإبتعاث والمنح والقروض الجامعية .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

ابن منظور، جمال الدين، معجم لسان العرب، ط1، 2006، دار نوبليس، بيروت.

أبو جابر، جمال، إدراكات طلبة الجامعات الأُردنيّة لبعض مظاهر المنهج الخفيّ والعنف الرّمزيّ في تنشئة المرأة الأُردنية، رسالة دكتوراه، 2011، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

أخو رشيدة، محمد، العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلبة الجامعات الأردنية والحلول المقترحة للحد منها، رسالة ماجستير، 2009، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

البداينة، ذياب وآخرون، عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب الجامعي في الأردن، ط1، 2009، المجلس الأعلى للشباب، عمان، الأردن.

البردعي، وفاء. دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

البعلبكي، منير، قاموس المورد: انجليزي – عربي، ط11، 1977، بيروت.

الجندي، محمود، العنف في الجامعات الأردنية: الواقع والحلول، 2013، دراسة متوفرة عبر الموقع الإلكتروني للجمعية الأردنية للعلوم السياسية.

الحوامدة، كمال، العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، 12، 95–117، (2007).

الختاتنة، علا، أشكال سلوك العنف الجامعي المسجل لدى طلبة جامعة مؤتة وأسبابه من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2007، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الرحامنة، حسن، فلسفة تخطيط وإدارة المدن في إطار التحليل المورفولوجي – تطبيق على مدينة السلط، رسالة ماجستير، 2012، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

الرشدان، عبد الله، التربية والتنشئة الاجتماعية، ط1، 2005، دار وائل للنشر، عمان.

الرشيد، خزامى، دراسة تقييم العنف المجتمعي في الأردن لمبادرة شـباب لمناهـضة العنـف المجتمعي في السلط، اكاديمية التغيير للدراسات الديمقراطية والتنموية الشبكة العربيـة للتربية المدنية – أنهر، 28 أيار 2012.

الزعبي، زهير، أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية في الميل نحو السلوك العدواني لدى طلبة الجامعة الهاشمية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، 2004، جامعة عمان العربية، الأردن.

الشمري، م. م صاحب، أسباب العنف لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظـر المعلمـين والمعلمات، مجلة دراسات تربوية، 8، 219–262 (2012).

الصباغ، محمود، أسباب عنف الطلاب داخل الجامعات الأردنية، اكاديميـة الـشرطة الملكيـة، 2007 دراسة (غير منشورة)، الأردن.

الصرايرة، خالد، أسباب سلوك العنف الطلابي الموجه ضد المعلمين والإداريين فـي المـدارس الثانوية الحكومية في الأردن من وجهة نظر الطلبة والمعلمين والإداريـين، المجلـة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد الخامس، 2، 137–157، (2009).

الصرايرة، نائلة، واقع العنف لدى طلبة الجامعات الحكومية الأردنية مؤتة والأردنية واليرموك، رسالة ماجستير، 2006، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الطيار، فهد، العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية: دراسـة ميدانيـة لمدارس شرق الرياض، رسالة ماجستير (غير منـشورة)، 2005، اكاديميـة نـايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

العدوي، اسامة، دور مديري المدارس تجاه الحد من ظاهرة العنف لدى طلبة الثانوية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة) 2008، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

العقول، بلال، ظاهرة العنف الطّلابي في الجامعات الأُردنيّة من وجهة نظر القادة الأكـاديميين، رسالة ماجستير، 2011، جامعة جدارا، الأردن.

الفقهاء، عصام، مستويات الميل إلى العنف والسلوك العدواني لدى طلبة جامعة فيلادلفيا وعلاقتها الإرتباطية بمتغيرات الجنس والكلية والمستوى التحصيلي وعدد أفراد الأسرة ودخلها، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد 28، 2، 480-501 (2001).

المجلس الوطني لشؤون الأسرة، التقرير السنوي لشؤون الأسرة، 2011، الأردن.

المحمود، عباس ومحمد، العنف الأسري في ظل العولمة، ط1، 2005، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

المخاريز، لأفي، ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الرسمية أسبابها ودور عمادات شؤون الطلبة في معالجتها، رسالة دكتوراه، 2006، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

المقرئ، أحمد، المصباح المنير: قاموس عربي – عربي، ط1،2000، دار الحديث، القاهرة.

بدران، عدنان، العنف في الجامعات الاردنية: الأسباب والحلول (المؤتمر الوطني الثالث)، 2013، الجامعة الاردنية، عمان.

بركات، حسين، دراسة ظاهرة العنف في الجامعات اليمنية وتطوير استراتيجية للتعامل معها والتحقق من فاعليتها، رسالة دكتوراه، 2011، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

بن طلال، الحسن، كلمة افتتاحية في (مؤتمر العنف والسياسة في الوطن العربي)، منتدى الفكر العربي، 1987، عمان، الأردن.

بن يحيى، زكريا، التنبؤ بسلوك العنف الطلابي في ضوء بعض المتغيرات لدى طلبة الجامعات السعودية: الحلول والمقترحات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 21، 42، 119-157(2006).

حسين، أحمد وابتهال، العنف الطلابي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة ودور الأسرة التربوي في علاجه من المنظور الإسلامي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريبات، المجلد 25، 50، 86-124.

حسين، طه، إستراتيجيات إدارة الغضب والعدوان، ط1، 2007، دار الفكر، عمان.

حسين، طه، سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، ط1، 2007، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

دينيسوف، نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي، ط1، 1982، ترجمة سحر سعيد، دار دمشق، دمشق، سوريا.

زهري، علي وجمال، جهاد، اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف ومستوى ممارستهم له، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 2، 1، 125-172 (2008).

ساري، سالم، ثقافة العنف المجتمعي وأسئلة التنمية والتحديث، مجلة جامعة فيلادلفيا الثقافية، 8، 25–34، (2011).

شويحات، نعمه ولبنى، مسببات العنف الطلابي في الجامعات الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 3، 2، 81-100(2010).

عبد العاني، ليث، أنماط العنف الموجه نحو المرأة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وفق تنميط منظمة الصحة العالمية للعنف، مؤتمر كلية التربية الثامن(التربية في عصر البدائل) 2010، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

عجرود، صباح، التوجيه المدرسي وعلاقته بالعنف في الوسط المدرسي حسب اتجاهات تلاميذ المرحلة الثانوية: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي والتقني بولاية أم البواقي، رسالة ماجستير، 2007، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

عليان، ربحي وعثمان، أساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، ط5، 2013، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

غنيم، عثمان، أساليب التحليل النوعي للتخطيط التنموي والعمراني، دار صفاء، عمان،2012.

غنيم،عثمان، التحليل المورفولوجي تطبيق على حوادث المرور في المدن، مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة أمّ القرى، المجلد 3، 1، 79- 116(2011).

لطفي، رحاب، أثر افلام العنف الأجنبية بالفيديو على اتجاهات عينة من الأطفال المصريين نحو العنف، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2002، معهد الدراسـات العليـا للطفولـة، جامعة عين شمس، القاهرة.

مجيد، سوسن، العنف والطفولة: دراسات نفسية، ط1، 2008، دار صـفاء للنـشر والتوزيـع، عمان.

مديرية الأمن العام، التقرير الإحصائي الجنائي، 2012، عمان، الأردن.

نواصرة، راضي، العنف الجامعي والعنف المجتمعي وجذور البلاء، ط1، 2012، دار الرايـة للنشر والتوزيع، عمان.

ويتمر، باربرا، الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة د. ممدوح يوسف عمران، سلسلة عالم المعرفـة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 337، 1-272، (2007).

المراجع الإنجليزية:

Al-Louzi,S. and Farhan,Y. Students Violence at the University of Jordan, Jordan Journal of Social Sciences, 2,2:277-296. (2009). Available on:

http://journals.ju.edu.jo/JJSS/article/view/848/843

Darlene, R. Vegas,L. Kevin,M. Fitzpatrick,K.and Fayetteville,A. Social Capital and Violence across Racial and Ethnic Samples of Adolescents, Journal of Health Disparities Research and Practice. 4,2: 1-15. (2010).

Dulgerler, Seyda; Polat, Oguz; Yildirim, Serap; Ozet, Serap, The level of awareness regarding conflict and violence in university students and the affective factors in Turkey, Academic Journal,6,10:3413-3417. (2012).

Available on: http://connection.ebscohost.com/c/articles/84444532

Ghoneem, Khowla. Attitudes of Princess Rahma College Students toward University Violence, International Education Studies,5, 3: 98-112. (2011). Available on: www.ccsenet.org/ies.

Joyce, Hawkins; Johan, Julia. Oxford Study Dictionary, Academia International, Beriut, Lebanon. (2003)

Kelly,Diana,F. the Consequences of Violence Exposure upon African American College Student, Academic Journal, (2012).Available on:

http://connection.ebscohost.com/c/articles/

Kim, Cogan; Carter, Porcerell. Defense mechanisms and self-reported Violence toward strangers, Bulletin of the Menninger clinic, 69,4:305-312. (2005).

Kitaneh, M.and Hamdan, M. Workplace violence against physicians and Nurses in Palestinian public Hospitals: a cross-sectional study, BMC Health Services Research, 12, 469: 1-9. (2012). Available on: http://www.biomedcentral.com.

Kumar,and Marcial, the Culure of Violence, 1st Edition, (1994). United Nations University Press,Tokyo;Newyork.

Ritchey, Tom, Future studies using Morphological Analysis, (2004). Downloaded from the Swedish Morphological Society, www. swemorph.com.

Spenciner, R.and Wilson, W. Impact of exposure to community violence and psychological symptoms on college performance among students of color. Academic Journal from Adolescence, 38,150:239-249. (2003).

Wright, J.and Fitzpatrick, K. Social Capital and adolescent violent behavior, Social Forces, 84, 3: 410-421. (2006).

ABSTRACT

The Psychological and Social Factors that Cause Violence in Jordanian Universities

Prepared by
Khaleel Jammel Ahmad Al-Saida

Supervisor:
Prof. Dr. Othman Ghnaim

This study aimed to identify the causes of violence in the Jordanian universities and arrange these causes according to their importance and the degree of their impact on the problem. The study also aimed to identify possible solutions for the problem of violence in the Jordanian universities and how to use these solutions in the treatment of the problem.

The study used a descriptive research method, to achieve its objectives, Data were collected from various sources, such as scientific books, journals, internet and the official statistical reports, it also used brainstorming to generate new ideas about the problem, the study used two methods of qualitative analysis, namely: Morphological analysis method which is based on Inference and Measurement as methods of thinking, and Structural Analysis method – Cross Impact Matrix to sort and arrange the causes of the problem according to their importance and the degree of their impact in the problem.

The Study concluded that the academic factors, which are: the usefulness of the study, the number of students who wish to study, and the outputs of The General Secondary (Tawjeehe). As well as psychological factors, which include: the -

psychology of socialization, the pessimism and THE FUTURE PHOBIA, and the ostracism, the rejection of the family. the administrative factors which include: the-state policies in the establishment of the universities, co-education, The university admissions policies, and the mechanics of scholarship, these are the most important and influential reasons in the problem. As well as the Study concluded that all of these factors and reasons are within the external environment of universities and launched from it.

The study also concluded that the most important solutions for the problem of University Violence emanating from of the above factors, and the possible solutions are: Promoting the psychology of socialization, the development of the outputs of the General Secondary and re-consideration it, review and adjust the policies of the State in the establishment of universities, standardize the policies and the foundations of university admission, And standardize mechanisms of the Scholarship.

The study recommended using and application methods of qualitative analysis in general and morphological analysis method especially in the process of studying and analyzing the social and humanitarian problems, the-study also recommended using Structural Analysis / Matrix Effects to build a cross-cutting priorities according to degrees of influence of the axes in the study of complex problems, especially social problems, The study also recommended to develop the outputs of the General Secondary and re-consideration it, review and adjust the policies of the State in the establishment of universities, and working on the unification policies and foundations of university admission.